الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع:.....2020

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة–دراسة تجارب دولية–

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)

تخصص " **إدارة مالية** "

إعـداد الطلبة:

بواللبن بلال

صيفي أحمد

تحت إشراف الأستاذة:

دوفي قرمية

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	**رئيسا**
دوفي قرمية	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	**مشرفا ومقررا**
قبايلي أمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــاء

اللهم لك الحمد والشكر أن وفقتنا لتمام هذا العمل المتواضع

ولا تجعلنا نصابا بالغرور إذا نجحنا ولا باليأس إذا فشلنا

وذكرنا بأن الفشل تجربة من تجارب الناجحين

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك يا ذا الجلال والإكرام

ووفقنا لمزيد من النجاحات يا أكرم الأكرمين ويا أجود

الأجودين

شكـــــــر وعرفـــــان

بعد الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على نعمته و فضله، وأنّ يسر لي إتمام هذا العمل المتواضع

أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان والتقدير إلى أستاذتي الفاضلة الأستاذة :**دوفي قرمية** لإشرافها على هذا البحث، والتي لم تبخل علي بإرشاداتها ونصائحها السديدة التي كان لها الأثر البالغ على إتمام هذا العمل.

ولا يسعني إلا أنّ أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة بقبولهم مناقشة هذه الدّراسة المتواضعة والحكم عليها

كما أقدم شكر خاص لكافة أعضاء الهيئة التدريسية لقسم علوم التسيير والعلوم التجارية والعلوم الاقتصادية بجامعة ميلة وعلى رأسهم رئيس القسم الأستاذ الدكتور الفاضل :**قرين الربيع**

ولا يمكنني أنّ أبخل بالشكر لعمال مكتبة جامعة ميلة

الإهـــداء

الإهـداء

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين اللذين كانا لي سندا معنويا وماديا في كل مراحل الحياة

الزوجة الكريمة التي صبرت علي خلال دراستي وأولادي يحيى ومريم

إخوتي زكرياء وموسى ونفيسة وأيمن

أصدقائي وإخواني الذين رافقوني خلال مشواري الدراسي

وإلى كل أساتذتي

بـلال

الحمد لله على التوفيق وعونه أما بعد:

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع :

إلى من أسقوني حنان لا ينتهي وأعطوني الحب الدائم وربوني على الدين والأخلاق والعلم وبعثوا فيا الشجاعة وهيئوني بكل الوسائل والطرق لأصل إلى هدا المستوى أبي الغالي و أمي شافها الله و أطال في عمرها . إلى إخوتي صلاح الدين و أمير الدين كان سند لي و إلى عمي زهير سليم و رمضان .

إلى اعز الأصدقاء : دحمان , أسامة , علاء

إلى أبناء عمي: عبد الصمد , صابر , محمد عبد الصمد

إلى الغاليين رحمها الله : جدي . سارة . جدتي

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد

إلى كل من هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

يا رب ارجع صحة أمي و اشفها من مرضها , و إلى الباقيين دمتم سندا احتمي به طول حياتي .

أحمـــد

الفهارس

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	–
الدعاء	–
الشكر والتقدير	–
الإهداء	–
فهرس المحتويات	II-I
فهرس الأشكال	III
فهرس الجداول	I
مقدمة عامة	أ-ز
الفصل الأول: مؤسسات التأمين التكافلي كأحد دعائم التنمية المستدامة	8
تمهيد	9
المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي	10
المطلب الأول: مدخل عام للتأمين	10
المطلب الثاني: ماهية التأمين التكافلي	22
المطلب الثالث: مؤسسات التأمين التكافلي	26
المبحث الثاني:التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي	33
المطلب الأول:مفهوم التنمية المستدامة	33
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	35
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة	39
المبحث الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	41
المطلب الأول:دور شركات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاقتصادية	41
المطلب الثاني:دور شركات التأمين في تحقيق التنمية الاجتماعية	44
المطلب الثالث:دور شركات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية البيئية	46
خلاصة الفصل الأول	51
تمهيد	53

الفصل الثاني: نماذج دولية لدور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة	54
المبحث الأول :دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا	54
المطلب الأول :التنمية المستدامة في ماليزيا	54
المطلب الثاني :واقع التأمين التكافلي في ماليزيا	62
المطلب الثالث:مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا	70
المبحث الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة	75
المطلب الأول :التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة	75
المطلب الثاني :واقع التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة	81
المطلب الثالث:مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة	82
خلاصة الفصل الثاني	87
خاتمة	89

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التقسيمات الأساسية للتأمين	22
02	العلاقات التعاقدية في العملية التأمينية	28
03	نمو الناتج المحلي الإجمالي الماليزي	55
04	التكافل على أساس الوكالة الخالصة	65
05	التكافل على أساس الوكالة المعدلة	66
06	التكافل على أساس الوكالة والمضاربة	67
07	التكافل على أساس الوديعة	68
08	حجم التمويل الممنوح من طرف مؤسسات التأمين التكافل الماليزية للمشاريع الاستثمارية	71

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الماليزي(2019)	55
02	مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا	63
03	حجم التمويل الممنوح من طرف مؤسسات التأمين التكافل الماليزية للمشاريع الاستثمارية	70
04	تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2016-2019	72
05	تطور استثمار مؤسسات التأمين التكافلي في الصكوك الإسلامية 2010-2016	72
06	تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة مابين 2011-2016	73
07	مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي	73
08	عدد الموظفين في مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية	74
09	تطور التكافل العائلي الماليزي خلال الفترة 2011-2015	74
10	حجم التمويل الممنوح من طرف مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية للمشاريع الاستثمارية	83
11	تطور إصدار الصكوك الإسلامية في الإمارات خلال الفترة 2016-2018	83
12	تطور استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في الصكوك الإسلامية	84
13	تطور الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال الفترة مابين 2011-2018	85
14	تطور مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في الناتج المحلي الإجمالي	85
15	تطور التكافل العائلي الإماراتي خلال الفترة 2012-2015	86

مقـــدمـــة

مقدمة

انصب الاهتمام خلال الثورة الصناعية على التنمية الاقتصادية البحتة لتحقيق النمو الاقتصادي وأهملت التنمية في مستويات أخرى عديدة، مما أدى لتفاقم الوضع وتسبب في ظهور مشاكل عديدة، ومن هنا برزت مفاهيم أخرى جديدة للتنمية، وظهر ما يسمى بالتنمية الشاملة، المتكاملة والمستدامة، وأصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لأغلب دول العالم، حيث تكاثفت الجهود وازدادت الدراسات والاهتمام بها، وذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة على كل المستويات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية، وحينها تم الاعتماد على هذا المفهوم الجديد بمختلف مبادئه وأهدافه وأبعاده من طرف المجتمع الدولي بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والوكالات الإقليمية، وكذا المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، وتمّ من خلالها توضيح استراتيجيات تحقيقها.

عرف قطاع التأمين في عديد من الدول العربية والإسلامية، مع نهايات سبعينيات القرن الماضي نشأة نوع جديد من مؤسسات التأمين، تتمثل في مؤسسات التأمين التكافلي، والتي تقوم على ثلاثة أسس تتعلق بالادخار والاستثمار والتكافل، والتي جاءت كنتيجة حتمية من أجل تحقيق التكامل في منظومة الاقتصـــــاد الإسلامي، خاصة بعد ظهور المصارف الإسلامية في الفترة نفسها، والتي كانت تلجأ لمؤسسات التأمين التجاري من أجل الحصول على التغطية التأمينية للأخطار المتكررة التي تحيط به، الأمر الذي سبب حرجا شرعيا وعائقا تنمويا وتهديدا علميا لمسيرة هذه المؤسسات المالية الإسلامية.

وعلى الرغم من الخلافات الشرعية بين الفقهاء والعلماء فيما يخص التكييف الشرعي لمختلف منتجات الصناعة التأمينية التكافلية، إلا أن هذا لم يمنع الحكومات وشركات التأمين التكافلي من تطوير هذه الصناعة بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.

أولا: إشكالية البحث:

كنتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي وجب على مؤسسات التأمين التكافلي مواكبة مختلف التغيرات، ولعل أهم هذه التغيرات هي اهتمام كل دول العالم بالعملية التنموية بمفهومها الحديث المتمثل أساسا في التنمية المستدامة، وهذا ما يتجلى أساسا في اهتمام جميع مؤسسات التأمين التكافلي بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، وعلى ضوء ما سبق ذكره نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو الدور المنوط بشركات التأمين التكافلي في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

وتدرج ضمن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا ؟.
- ما هو دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في الإمارات ؟.

ثانيا: فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة نصوغ الفرضية التالية:

لمؤسسات التأمين التكافلي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- تساهم مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال المنتجات التأمينية المقدمة للمشتركين ومختلف الاستثمارات التي تقوم بها، والبعد الاجتماعي من خلال توفير الأمن والاطمئنان للمشتركين وتوفير مناصب شغل وتوفير التأمين الصحي والتعليمي، والبعد البيئي من خلال توجيه استثماراتها إلى المشاريع الصديقة للبيئة.
- لمؤسسات التأمين التكافلي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا.
- لمؤسسات التأمين التكافلي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات.

ثالثا: أهداف البحث:

- التعريف بمؤسسات التأمين التكافلي وبيان دورها في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).
- بيان دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا.
- بيان دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- لحداثة موضوع التأمين التكافلي لذلك فهو يحتاج إلى نوع من الدعم العلمي والتقني والعملي.

- التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الكبيرة التي عرفها العالم، مما أدى إلى الرفع من حجم المخاطر والكوارث مما حتم وجود تغطية تأمينية تراعي أبعاد التنمية المستدامة وتراعي تعاليم الشريعة الإسلامية تمثلت في التأمين التكافلي.

- الوظائف الأساسية للتأمين التكافلي التي تساهم بشكل كبير في بناء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية المستدامة، وهذا ما نسعى لإبرازه في هذا البحث.

خامسا: منهج البحث:

نظرا لطبيعة البحث وموضوعه فإن المناهج المتبعة في هذا البحث تتمثل في:

1. **المنهج الوصفي:** يتجسد أساسا من خلال جمع المعلومات الخاصة بالتأمين التكافلي، والتنمية المستدامة.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** يتمثل في تحليل دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة.

سادسا: صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا لهذا الموضوع:

– نقص المراجع المتخصصة في مجال التأمين التكافلي بصفة خاصة ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة.

– قلة الإحصائيات المتعلقة بالتأمين التكافلي في الدول محل الدراسة.

-الظروف التي ألمت بالعالم عامة وبالجزائر خاصة فيظل تفشي وباء كورونا.

سابعا: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:يوسف بن عبد الله الزامل، الشركات التأمينية التجارية التعاونية: نحو اتجاهات بديلة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم. التسيير، جامعة سطيف، العدد 04 ،جوان 2005،حيث تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأسس العلمية والشرعية التي يمكن أن تتشكل منها قواعد في إيضاح الحدود بين المؤسسات التأمينية الإسلامية وغير الإسلامية ،ومن بين النتائج التي توصلت إليها:

1– لا يلزم النص على التبرع في عقد التأمين.

2–إن كثير من الممارسات التي تمارسها شركات التأمين التعاوني متسمة بالغموض وعدم الوضوح وهي تشبه ممارسات شركات التأمين التقليدي

3–ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية مستقلة عن شركات التأمين التكافلي قصد تحقيق الموضوعية والشفافية في أداء مهامها

4– الفصل بين أموال المشتركين والمضاربين هو فصل شكلي قد تتطلبه ظروف شركات التأمين (المختلطة الطبيعية)الحالية،ولكن إذا طبقت شركات التأمين التعاونية التجارية في شكلها الأساسي لا يصبح لهذا الفصل أي مبرر حقيقي

الدراسة الثانية: نوال بونشادة، الإطار المؤسساتي لشركات المضاربة التكافلية كبديل لشركات التأمين التعاوني الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1– الجزائر، العدد 14، 2014 حيث هدفت هذه الدراسة لإبراز إمكانية تطبيق صيغة المضاربة أو المشاركة الاستثمارية كأساس أولي ينبني عليه التأمين التكافلي أي كمؤسسة استثمارية منتهية بالتكافل والتشارك والتعاون بين أعضاء المشتركين أو المستأمنين ومن بين النتائج التي توصلت إليها:

1–إن مسألة التبرع والهبة مسائل فقهية تم الاجتهاد فيها من قبل العلماء لإيجاد تأصيل شرعي للعلاقة بين المشتركين والصندوق ولم يصلوا إلى حل نهائي لهذا فإن المسألة تحتاج إلى اجتهاد فقهي.

2– لقد نص معيار أيوفي على استقلالية الذمة المالية لحساب المشتركين أو حساب التأمين عن المشتركين

3–إن صناعة التأمين في النوعين واحدة على الرغم من وجود بعض الفرو قات الهيكلية والعملية والتنظيمية لا غير ،والفرق يكمن في الهيكلة فقط.

4-إن النماذج الإدارية المطبقة من طرف شركات التأمين التكافلي من(الوقف،الوكالة،المضاربة،التعاون...) تمثل إبداعا فقهيا معاصرا مؤسسا على تكامل وائتلاف وازدواجية الهدف التجاري الربحي من جهة والهدف التكافلي التشاركي من جهة أخرى وفي الواقع العملي نجد طغيان الهدف الربحي على الهدف التشاركي التكافلي.

الدراسة الثالثة:رياض منصور الخليفي ، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي، مداخلة ضمن ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الكويت، 20-22 جانفي 2009 ،حيث هدفت الدراسة إلى تقييم أداء الصناعة التكافلية بجميع مكوناتها وتفاصليها ومسائلها ،ومن بين النتائج التي وصلت إليها:

1-غياب المنهج العلمي والتدريبي الشامل والمتكامل لصناعة التأمين التكافلي.

2-حداثة النشأة والتطبيق بالنسبة لصناعة التأمين التكافلي مقارنة بالتقليدي.

3-الخلفية المهنية التقليدية لدى الموظفين الذين تم استقطابهم من المنافسين التقليديين.

4-تعدد الآليات والمدارس الفنية في تطبيق نظام التأمين التكافلي

الدراسة الرابعة:كريمة عمران :دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2012-2013 ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية ،ومن بين النتائج التي توصلت إليها:

1- انتعاش التأمين الإسلامي يؤدي إلى انتعاش صادرات الدولة لاسيما عند تغطية تأمين حصيلة الصادرات.

2-زيادة انتشار التأمين الإسلامي سيؤدي إلى زيادة الفائض حتما، وبالتالي إلى زيادة حصيلة الزكاة من الفائض القابل للتوزيع.

3- الحد من معدلات البطالة وذلك بتوفير فرص للعمالة، بالإضافة إلى الحد من العوز والفقر والمعاناة المالية المتفشية بين أفراد المجتمع وبين أفراد أهل التجارة والصناعات والخدمات المختلفة وبالتالي يقل الضغط على ميزانية التنمية الاجتماعية ومؤسسات الدعم والعمل الخيري كالزكاة وما شابه ذلك

الدراسة الخامسة: عطا الله حدة: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين ماليزيا، السودان والإمارات العربية المتحدة-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة سطيف 2013،1-2014 ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور التي تعلبه مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة ،من بين النتائج التي توصلت إليها:

1- تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على توفير التغطية التأمينية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على استثمار الأموال المجمعة لديها في مجالات عديدة.

2-تعد وظيفة الاستثمار في مؤسسات التأمين التكافلي من الوظائف الهامة، التي ترتكز عليها هذه المؤسسات لاستمرارها وباعتبارها مصدرا للعوائد المالية.

3-نجحت ماليزيا في الصناعة التكافلية فقد شملت انجازات نوعية شملت القوانين والسياسات والمنتجات منذ تأسيسها، فهي تمتلك أكبر سوق تكافلي في العالم.

4-تميزت السودان بتعميمها لنظام التأمين التكافلي الإسلامي، حيث عملت على أسلمة قطاع التأمين. في حين نجد أنه في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة يطبق فيها النظامان معا (التقليدي والتكافلي) نظام هجين.

ثامنا:مميزات الدراسة الحالية:

استكمالا للدراسات السابقة، وانطلاقا من دور مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة فإننا سنقوم من خلال دارستنا بتوضيح مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في دول محل الدراسة-ماليزيا والإمارات العربية المتحدة- ، ولذلك فان ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات الأخرى ما يلي:

1-ترتكز أغلبية الدراسات السابقة في موضوع التأمين التكافلي على الحكم الشرعي للتأمين التكافلي واختلافه من بلاد إلى أخرى مما عرقل عملية تطوير صناعة التأمين التكافلي على المستوى العالمي نوعا ما بالإضافة إلى ذلك يسري الاهتمام في هذه الدراسات بأثر الفائض التأميني على تنافسية مؤسسات التأمين التكافلي وكذا آليات ومتطلبات تطوير هذه الصناعة التكافلية على الصعيد العالمي في ظل الاختلافات الفقهية دون الاهتمام والتركيز على أثر هذه المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة إلا القليل من الدراسات وإن كانت غير كافية في دراسة الموضوع .

2- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعريف أكثر بالتامين التكافلي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة وإبراز آليات عمل مؤسسات التأمين التكافلي في سبيل تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

3- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التحديد بدقة أكثر مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في كل من دولة ماليزيا والإمارات العربية المتحدة على خلاف الدراسات السابقة في الموضوع.

تاسعا:هيكل البحث:

من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة بالإشكالية وتحقيقا لأغراض البحث تم تقسيم الموضوع إلى فصلين وفق الخطة التالية:

الفصل الأول: شركات التأمين التكافلي كأحد دعائم التنمية المستدامة

تطرقنا في المبحث الأول الإطار النظري للتأمين التكافلي الذي تضمن ماهية التأمين التكافلي وكذا شركات التأمين التكافلي، أما في المبحث الثاني فتناولنا التنمية المستدامة من منظور إسلامي بمختلف

أبعادها ومؤشراتها، وفي المبحث الثالث تناولنا دور شركات التأمين التكافلي في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني: نماذج دولية لدور شركات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة

تناولنا في المبحث الأول دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا، من خلال التطرق للتنمية المستدامة ولواقع التأمين التكافلي في ماليزيا ثم مساهمته هذه المؤسسات في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

فيما جاء المبحث ثاني لتناول دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات من خلال التطرق للتنمية المستدامة ولواقع التأمين التكافلي في الإمارات ثم مساهمته هذه المؤسسات في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة.

الفصل الأول:

مؤسسات التأمين التكافلي كأحد دعائم التنمية المستدامة

تمهيد:

نظرا لتزايد أهمية التأمين على المستوى العالمي سواء في اقتصاديات الدول المتقدمة أو الدول النامية لأنه يساهم بشكل كبير في مواجهة المخاطر وتحقيق الأمن والطمأنينة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية كما أنه يساهم في تجميع المدخرات التي تمكن من تمويل المشاريع الاستثمارية وبهذا أصبحت مؤسسات التأمين تعلب دور مهم في تمويل التنمية الاقتصادية إلى جانب النظام المصرفي.

ونظرا لأهمية النظام المصرفي الإسلامي في المساهمة الفعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجب على الدول إكمال الجزء المكمل لعمل هذا النظام المصرفي ألا وهو التأمين التكافلي الذي يعتبر البديل الإسلامي للتأمين التجاري.

وفي هذا السياق يأتي هذا الفصل ليتناول التأمين التكافلي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي.

المبحث الثاني:التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي.

المبحث الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتأمين التكافلي

نظرا لتزايد أهمية التأمين باعتباره القطاع الأكثر حيوية في الاقتصاديات المعاصرة، وجب على فقهاء وعلماء الأمة الإسلامية إبراز موقف الشريعة الإسلامية منه، من خلال دراسته وإخضاعه للضوابط والقواعد، فجاءت الاجتهادات الفقهية بما يطابق الضوابط الشرعية في العقود المالية بما سمي بالتأمين الإسلامي"التأمين التكافلي".

انطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل، الوقوف على الأسس النظرية والمفاهيمية لموضوع التأمين التكافلي، من خلال التعرض أولا لتاريخ نشأة التأمين بصفة عامة، والتطور الذي شهده والتعاريف المختلفة له بالإضافة إلى المبادئ التي يقوم عليها والدور الذي يلعبه وإبراز أهم خصائصه، مع الإشارة أيضا لعناصر عملية التأمين والأنواع المختلفة له. ثم تناول التأمين التكافلي بصفة خاصة، مع إبراز ما يميزه من خصائص والدور التنموي الذي يلعبه.

المطلب الأول: مدخل عام للتأمين

إن حذر الإنسان وحاجته إلى الأمن والطمأنينة، ومسعاه للوقاية من المحظور وتبعاته، لازماه منذ وجوده ودفعاه للبحث عما يكفل له الحماية من الخطر أو مواجهة آثاره للتقليل من عبئه. حيث حاول في البداية حماية نفسه وأفراد عائلته والمقربين إليه ومع مرور الوقت انتقل إلى حماية ممتلكاته، فاهتدى إلى "التأمين" كنوع من التعاون بين مجموعة من الأفراد ومساعدتهم على مواجهة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي منهم في ظل غد مجهول.

يعتبر التأمين وسيلة لتوزيع المخاطر المختلفة الناتجة عن أحداث مضرة بين مجموعة من الأفراد بدل من أن يتحمل عبئها فرد واحد وذلك عن طريق رصيد مشترك يساهم فيه كل فرد، وقد ازدادت أهمية التأمين وأنواعه بكل المجالات بتزايد الأخطار مع مرور الوقت والتطور الحاصل بالمجتمعات .

الفرع الأول: نشأة التأمين وتطوره

إن موضوع التأمين موضوع قديم جدا، فالباحثون يترددون في تحديد نشأته، فمنهم من يرجعها للعصور القديمة ومنهم من يرى أنها تعود إلى العصور الوسطى و البعض الأخر يرجعها مع نشأة الدولة الحديثة.

ففي العصور القديمة فكرة التأمين قد جسدها رؤية سيدنا يوسف عليه السلام خلال الحضارة الفرعونية في مصر حول تخزين القمح في السنوات الرخاء لمواجهة سنوات العجاف اللاحقة، ورؤية سيدنا يوسف هذه تعبر عن الحيطة و الحذر من وقوع المخاطر التي قد تتحقق مستقبلا.[1]

كما أن أصول التأمين تعود أيضا إلى الحضارات القديمة كالإغريقيين و البابليين و الهندوس أين ازدهر التبادل التجاري فيما بينهم عن طريق البحر، ولكن مخاطر القرصنة البحرية و غرق السفن البحرية حالت إلى حد ما من ازدهار هذا التبادل فظهر ما يسمى بالقرض البحري للمحافظة على ازدهار التجارة المشار

[1] معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2007 ،ص:6

إليها، و تتلخص الفكرة التي يقوم عليها القرض البحري في أن يقوم صاحب السفينة أو الشحنة البحرية باقتراض مبلغ من المال بضمان السفينة أو الشحنة،من بعض الأشخاص المغامرين سمو بالمقرضين البحريين، ويتم الاتفاق فيما بينهم على أنه إذا ما وصلت السفينة أو الشحنة سالمة يحصل هذا المقرض بالإضافة إلى قيمة الق رض مضاف إليه فوائد مرتفعة، ولكن في حال حدوث العكس فيضيع على المقترض قيمة القرض، حيث يبلغ على عملية القرض البحري مجازفة كبيرة و التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى إفلاس ممول هذه العملية.[1]

نفس الفكرة جسدها العرب في تعاملهم إذ أنهم كانوا يعتمدون على ضمان مخاطر الطريق في تنقل بضائعهم بواسطة القوافل من و إلى الجزيرة العربية[2]، و استمرت صورة القرض البحري المسمى باسم عقد المخاطر الجسيمة على حالها حتى أواخر القرن الثالث عشر متدحرجة في الانتشار شيئا فشيئا حتى عمت أو كادت تعم حينها الدول الأوروبية كلها، وخاصة روما و أثينا ، لكن ينبغي أن نذكر بأن بعض من الباحثين يعارضون فكرة التأمين البحري في العصور القديمة، من هؤلاء هوبيكنز الذي يقول بأنة لا يبدو بأن الأفراد في هذه الحقبة قد أولوا أهمية عملية لفكرة توقع الاحتمالات في مجال المخاطر البحرية[3]

كما تعود نشأة التأمين إلى سنة 1347 ميلادية[4]، وفي أوائل القرن الخامس عشر كان التأمين البحري في صورة مختلفة عن القرض البحري علي أيدي الإسبان و البرتغاليون إلى أن وصل للصورة التي يوجد عليها حديثا بصورة قانون التأمين البحري في انجلترا 1601 ، و بالنسبة للتأمين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر التأمين البحري،ذلك لأن عقود التأمين البحري المشار إليها قد تضمنت أيضا التأمين على حياة القبطان و البحارة بنفس أسعار تأمين البضاعة والسفينة.

ولكن ظهور الثورة الصناعية في القرن 18 كان له الأثر الواضح في ظهور التأمين على الحياة الصناعية،أما التأمين على الحريق فكان لحريق لندن الشهير عام 1666 الذي أتى على % 85 من مباني المدينة أثر كبيرا في زيادة الاهتمام بهذا الفرع من فروع التأمين ، و بظهور وتقدم الصناعة ووسائل النقل و تطورها تتابع ظهور فروع مختلفة من التأمين كالتأمين على الحوادث الشخصية "في انجلترا عام 1849 ثم التأمين على السيارات ثم من أخطار الطيران ثم ظهر التأمين الاجتماعي بهدف حماية الطبقة العاملة من الأخطار التي تسبب لها خسارة مالية، للحركات العمالية و المبادئ الاشتراكية التي سادت في ألمانيا الغربية بزعامة ماركس 1878 م بداية الاهتمام بشؤون العمال أثناء ذلك من قبل السلطات الحكومية حتى شرعت بعض القوانين المنظمة لأحوالهم و شؤونهم أثناء العمل[5].

---

[1] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه، التأمين و الرياضيات، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2003 ،ص: 11

[2] معراج جديدي، المرجع السابق،ص:7

[3] عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم،**عقد التأمين حقيقة ومشروعية** ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،لبنان 2003 ،ص:27

[4] عز الدين فلاح، **التأمين مبادئه و أنواعه**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008 ،ص:6

[5] إبراهيم على إبراهيم عبد ربه،المرجع السابق ،ص:12

الفرع الثاني:تعريف التأمين وأهميته

سوف نتناول في هذا الفرع مختلف التعاريف المتعلقة بالتأمين بالإضافة إلى أهمية التأمين

أولا:تعريف التأمين

يعتبر التأمين أحد الأنشطة الاقتصادية الحديثة الهامة لأنه من أفضل الوسائل لإدارة الخطر والأنسب لتحويله أو نقله، ولم تشتهر كلمة تأمين في تداول اللغة العربية حتى اختيرت كلفظ مقبول للترجمة عن نظيرها في اللغة الإنجليزية [1] ولذا فالتأمين لفظة مستحدثة في قاموس اللغة العربية- ويرجع أصل التأمين إلى اللفظة اللاتينية (Securus) والتي تعني في مدلولها الأمن وانبقت عنها كلمة(Assecuratio) والتي تعني الأمن(la sécurité)،الضمان(garantie)،التأكد(certitude)،التأمين(L'assurance).[2]

فالتأمين ضمان القدرة على درء الأخطار وتوفير الأمان وطمأنينة النفس، بمعنى زوال الخوف من خطر محتمل الحدوث، وتقليل نتائجه وآثاره لتحفيز الاستثمار والأعمال.

تعريف التأمين من الناحية اللغوية:

يشتق التأمين لغويا من آمن أي اطمأن و زال خوفه بمعنى سكن قلبه. وله معان عديدة منها: إعطاء الأمان، مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين على الدعاء وهو قول آمين أي استجب [3]وفي المنجد أمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه. [4]

تعريف التأمين من الناحية القانونية:

أ. تعريف القانون الجزائري:

نصت المادة 113 من القانون المدني على أن التأمين: "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد. وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن."[5]

ب. تعريف القانون المصري:

نصت المادة 242 من القانون المدني على أن التأمين:" عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي

[1] يوسف بن عبد الله الزامل، **المؤسسات التأمينية التجارية التعاونية:** نحو اتجاهات بديلة، مجلة العلوم الاقتص:ادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتص:ادية وعلوم. التسيير، جامعة سطيف، العدد 04 ،جوان 2005، ص: 65

[2] Mohammed Boudjellal, **Les assurances dans un système islamique**, Revue des Sciences Économiques et de Gestion, Faculté des sciences économiques et de gestion, Université Ferhat Abbas, Sétif, 'N°0 5, 2005, p 62

[3] عز الدين فلاح، مرجع سابق، ص:6.

[4] يوسف بن عبد الله الزامل، مرجع سابق، ص: 65.

[5] معراج حديدي،مرجع سابق ،ص:31.

آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك نظير قسط أو دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن."[1]

ج. تعريف القانون الأردني:

نصت المادة 320 من القانون المدني الأردني رقم 43 لسنة 1976 بأن:" التأمين عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث المؤمن ضده، وتحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له إلى المؤمن."[2]

تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية والرياضية[3]

من بينها:

أ. **تعريف** KNIGHT:حيث عرف التأمين بأنه:" عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع أعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد إلى أي حد مرغوب فيه".

ب. **تعريف** SHACKLE:إن من الأسس التي يعتمد عليها التأمين في القياس هو أن ظاهرة الأعداد الكبيرة تحول عدم العلم إلى علم".

ج. **تعريف فريدمان** :"الفرد الذي يقوم بشراء التأمينات من الحروق على منزله يفضل تحمل خسارة مالية صغيرة مؤكدة (قسط التأمين) بدلا من أن يبقى متحملا خليطا من احتمال ضعيف لخسارة مالية كبيرة (قيمة المنزل كاملة) واحتمال كبير بأن لا يخسر شيئا، وهذا يعني أنه يفضل حالة التأكد عن حالة عدم التأكد"

تعريف التأمين من الناحية الفنية:

أ. **التعريف الأول:** التأمين هو عملية يقوم المؤمن بمقتضاها بتنظيم التعاون بين عدد من المؤمن لهم يتعرضون لمخاطر معينة، ويقوم بتعويض من يتحقق الخطر بالنسبة له من بينهم بفضل الرصيد المشترك للأقساط التي يجمعها منهم.[4]

---

[1] عبد الرا زق قاسم الشحاذة وآخرون، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك ومؤسسات التأمين**، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2011 ، ص:226

[2] محمد الهلالي وآخرون، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية ومؤسسات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الأردن،2009،ص:269

[3] جهاد بوعزوز، **تسويق خدمات التأمين في الجزائر في ظل الإص:لاحات الجديدة للقطاع مع دارسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات**CAAT،مذكرة ماجستير، تخص:ص: إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008–2009،ص:20

[4] سامية معزوز ،**قرار إعادة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات** CAAT ،رسالة ماجستير ،تخص:ص: بنوك وتأمينات، جامعة منتوري،قسنطينة، 2005–2006 ،ص: 10

ب. التعريف الثاني : كما يمكن تعريف التأمين بأنه: "عملية فنية تمارسها منشآت منظمة أو هيئات مهمتها جمع أكبر عدد من المخاطر المتماثلة وتحمل تبعتها عن طريق المقاصة وفقا لقوانين الإحصاء، وبمقتضى ذلك يحق للمستأمن أو من يحدده إذا ما تحقق الخطر المؤمن منه–الحصول على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل قيام الأول بالوفاء بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين ".[1]

تعريف التأمين من ناحية الخطر والتأمين:

حيث تختلف تعاريفهم باختلاف جنسياتهم والعصر الذي عالجوا فيه التأمين، فيقومون بتعديل تعريفهم من سنة إلى أخرى حتى يتسنى لهم خدمة كل النواحي الاقتصادية للمجتمع، وسنتناول التعريفين التاليين:

أ. عرف الدكتور عبد المطلب عبده التأمين بأنه:" نظام اجتماعي لتخفيض الخطر المعرض له الفرد أو المشروع عن طريق تجميع الأخطار المتشابهة أو توزيع الأعباء المالية المترتبة على تحققها على جميع المشتركين"[2]

ب. وعرفه سلامة عبد الله بأنه: "وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تحل به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك من خلال توزيع هذه الخسارة على مجموعة كبيرة من الأفراد يكـــون جميعهم معرضين لهذا الخطر، وذلك بمقتضى اتفاق مسبق"[3].

ج. كما عرفه جوسران بأنه: "عقد بمقتضاه يأخذ الضامن على عاتقه المخاطر التي يتوقعها الفريقان أثناء العقد، والتي لا يرغب المضمون أن يتحمل وحده نتائجها النهائية لقاء ما يدفعه هذا الأخير إليه من الأقساط والاشتراك "[4].

من خلال ما سبق يمكن إعطاء تعريف للتأمين كما يلي:" التأمين هو الخدمة التي تقدمها مؤسسات التأمين إلى المؤمن له وتقوم بتغطية الخطر المادي الذي يتعرض المؤمن له وذلك مقابل قيامه بدفع مبلغ معين إلى شركة التأمين والتي تتعهد له بسداد القيمة المادية للخطر حدث في أي وقت خلال فترة التأمين وهو ما يقصد به التعريض المادي".

ثانيا:أهمية التأمين:

للتأمين أهمية كبيرة في جميع المستويات يمكن حصرها فيما يلي:

---

[1] عبد الرا زق قاسم الشحاذة ،مرجع سابق،ص:228

[2] عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2009 ، ص: 02

[3] ص:ندرة لعور، **التأمين على اخطار المؤسسة**، دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال، رسالة ماجيستير، تخص:ص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة 2004–2005،ص:19

[4] عبد اللطيف محمود آل محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الاسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت–لبنان،1994،ص:33

1.جلب الأمان:

يعتبر طلب الإنسان للأمن والأمان حاجة غريزية ويسهم التأمين بدور في تحقيق تلك الحاجة فلفظ التأمين مشتق من كلمة أمان فعلى المستوى الفردي يوفر التأمين حماية للمؤمن له ضد أخطار قد تصيب شخصه أو ماله أو ممتلكاته(التأمين على الحياة، التأمين على الأضرار)ويمنحه القدرة على اتخاذ القرارات دون خوف.

أما على مستوى المجتمع فيساهم التأمين في ازدهار الاقتصاد وزيادة الإنتاج القومي لما يحققه من حماية ومحافظة على عناصر الإنتاج (رؤوس الأموال، اليد العاملة) خاصة مع تزايد الأخطار مع مرور الوقت. ففي التأمين على الأشخاص لا يصبح الفرد عند تعطله بمرض عالة على المجتمع لأنه يجد في مبلغ التأمين موردا للرزق وكذلك بالتأمين على الممتلكات الذي يسمح باستبدال الأشياء التالفة بأشياء جديدة.[1]

ويعد التأمين من أفضل الوسائل المحققة لهذا الاستقرار بالمعاملات الاقتصادية بحسبه صمام أمان يكفل بث الطمأنينة للمستثمر ضد الأخطار العديدة والمتنوعة التي يمكن أن يتعرض لها مشروعه أو صناعته. [2]

2.تجميع رؤوس الأموال:

يعتبر التأمين نوع من الادخار الإجباري الذي يلزم طالب التأمين بدفع الأقساط المطلوبة منه في العقد خلال فترة معينة والذي يمثل رأس مال يملكه عند استحقاقه، كما تمثل هذه الأقساط المجمعة لدى مؤسسات التأمين ضمانا لحقوق المؤمن لهم، ومن ناحية أخرى تسمح هذه الأقساط المتراكمة لشركة التأمين بتكوين رؤوس أموال ضخمة تجعلها ذات قوة مالية ويمكن استغلالها للصالح العام (إيداع بالبنوك، منح القروض، القيام باستثمارات قطاع خدمات النقل، السياحة...).

3.تنشيط الائتمان:

أصبح التأمين يلعب دورا هاما في تنشيط عمليات الائتمان، إذ يسمح بتدعيم موقف المؤمن له أمـــام دائنـــه الذي يقرضه مبلغا من المال في الوفاء بالتزاماته في حال هلاك الشيء المؤمن عليه، حيث يضمن المقرض استيفاء حقه من التعويض الذي تدفعه شركة التأمين، وفي الحالة التي يفتقر فيها المؤمن لشـــيء يقدمـــه كضمان يمكنه استعمال عقد التأمين على الحياة برهن وثيقة التأمين رهن حيازة للحصول علـــى القرض، وقـد يكون المؤمن نفسه من يقدم القرض لأنه بكل الحالات يضمن استرجاع مبلغ القرض من قيمة عقد التأميـــن كما تلعب رؤوس الأموال المجمعة من الأقساط لدى مؤسسات التأمين دورا هاما في تدعيـــم الائتمان العام حيث يساعدها التأمين في الحصول على ما تحتاجه من قروض من خلال توظيف الأمـــوال المذكورة في الســندات العامة التي تصدرها الدولة.

[1] سامية معزوز ،مرجع سابق،ص:29

[2] أحمد أبو السعود، **عقد التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، ط 5، الإسكندرية–مص:ر ،2009،ص:43

4.تحقيق الوقاية:

بالإضافة إلى التغطية من المخاطر قد تعمل مؤسسات التأمين بهدف الحد من التزاماتها على دراسة أسبـاب وقوع المخاطر واتخاذ التدابير اللازمة للوقاية منها وتوعية المواطنين، ولتفادي تخاذلهم عن التعاون باعتبارهم ضامنين لحماية مؤسسات التأمين قد تلجأ إلى تقديم تشجيعات كمنح إعفاءات من القسط، أو تقوم بتخفيضـــه للمؤمن له الذي لا يقع له خطر خلال فترة معينة. [1]

5.الأهمية الدولية للتأمين:

يلعب التأمين دورا مهـما على المستوى الدولي وذلك من خــلال انتقال عمليات التأمين عـبر الفروع المخـــتلفة التابعة لمؤسسات التأمين خارج الحدود الجغرافية، وكذلك عن طريق تقنية إعادة التأمين والـتي تسمح بنقل عبء جزء من مخاطر مؤسسات التأمين إلى مؤسسات إعادة التأمين بعدة دول وهذا ما يسمح بانعكاس الأضرار المحلية على اقتصاد بلدان عديدة[2]

6.التأمين يؤدي وظيفة اجتماعية هامة:

حيث يقوم التأمين الاجتماعي بحماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من الأخطار التي يتعرضـون لها ويساعد أفراد المجتمع كافة دون تمييـــــز على حمايتهم من الأخطار التي تواجههم. [3]

<u>الفرع الثالث: أركان التأمين</u>

ينبغي أن يتضمن أي عقد تأمين على العناصر التقنية الآتية:

أولا: الخطر

1- تعريفه:

يأخذ الخطر معنيين، الأول هو ما يهدد الإنسان في ذاته أو ماله أو ذويه من أحداث ضارة. وهـــذا يعكـــس المعنى العام للخطر. والثاني هو حادث مستقبلي محتمل الوقوع ينبغي ألا تكون لإدارة أطـــراف العقد دخل في وقوعه يكون هذا الحدث شرا كالحريق، السرقة إلا أنه لا يمنع أن يكون حدثا سعيدا كالـزواج والبقاء على قيد الحياة،وتجدر الإشارة أنه عادة ما يستعمل مصطلح "الخطـــر" في التأمين العام ومصطلح "الحادث" فـــي تأمينات الحياة[4].

2- شروطه:

لكي يكون الخطر قابلا للتأمين ينبغي وجوبا توفر الشروط التي سنوردها:[5]

---

[1] سامية معزوز، مرجع سابق، ص: ص:: 16،29.

[2] المرجع نفسه، ص:16 .

[3] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان،2010،ص:56 .

[4] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية مؤسسات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات caat** ،مذكرة ماجستير تخص:ص: بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة،2004-2005،ص:21

[5] جهاد بوعزوز، مرجع سابق،ص:20-ص: 26

– أن يكون الخطر محتمل الوقوع مستقبلا فاحتمالية الخطر تقتضي ألا يكون وقوعه مستحيلا كما لا يكون مؤكدا، إضافة إلى احتمال وقوعه مستقبلا، إذ لا يصح التأمين على خطر قد وقع.

– أن يكون الحادث مستقلا عن إرادة الطرفين: يجب ألا يتحقق الخطر بإرادة المؤمن والمؤمن له، لأنه يقوم على عنصر الصدفة والاحتمال، وأي تدخل لطرفي العقد في تحقق الخطر يحول التأمين إلى وسيلة يتخذها المؤمن له كوسيلة للكسب غير المشروع أو ما يسمى بالنصب على مؤسسات التأمين.

– أن يكون الخطر المؤمن منه مشروعا ونعني بذلك ألا يكون منافيا للقوانين المعمول بها والآداب والنظام العام، كالتأمين على السلع المهربة أو الممنوعات.

– أن تكون الخسارة الناتجة عن الخطر محددة وقابلة للقياس: بمعنى أن تكون الخسارة التي لحقت بالمؤمن له قابلة للتقييم ماليا وعلى أساس القيمة الحقيقية في السوق لا على قيمتها العاطفية، يجب أن تكون من النوع الذي يصعب التدليس أو الغش فيه إضافة إلى سهولة تحديد زمان ومكان وقوعها.

– أن يكون الخطر موزعا بدرجة كبيرة بين جمهور المؤمن لهم: بحيث لا يكون مركزا على شخص واحد أي على عدد قليل من الأشخاص وهو ما يسمى بقاعدة الأعداد الكبيرة إذ يجب أن يكون الخطر متجانسا ومتفرقا بحيث لا يتحقق في آن واحد مّما يوقع مؤسسات التأمين في حالة عجز عن الدفع.

3.أنواعه:

أ. الخطر الثابت والخطر المتغّير:

يتمثل أساس هذا التقسيم في درجة احتمال تحقق الخطر خلال مّدة التأمين، فإذا كان احتمال الخطر ثابتا خلال مّدة التأمين نكون بصدد الخطر الثابت، أما إذا كان احتمال الخطر متغيرا خلال مدة التأمين نكون بصدد الخطر المتغّير.

وتكمن أهمية هذا التقسيم في تحديد قسط التأمين، فإذا كان الخطر ثابتا كان قسط التأمين ثابت خلال مدة التأمين، أما إذا كان الخطر متغيرا يكون قسط التأمين متغيرا أيضا سواء بالزيادة أو بالنقصان حسب تغّيرات الخطر.

ب. الخطر المعين والخطر غير المعين:

يعتمد أساس هذا التقسيم على محل التأمين، فإذا كان محل التأمين معينا عند إبرام العقد كان الخطر معّينا ومثال على ذلك التأمين على منزل ضد الحريق، أما إذا كان محل التأمين غير محّدد عند إبرام العقد ولكنه يتحدد عند تحقق الخطر كان الخطر غير معّين، ومثال ذلك تأمين المسؤولية على حوادث السيارات. وتكمن أهمية هذا التقسيم في تحديد مبلغ التأمين الذي يلتزم المؤمن بدفعه عند تحقق الخطر فإذا كان الخطر معّينا أمكن ذلك من تحديد مبلغ التأمين مسبقا، أما إذا كان الخطر غير معين فلا يمكن تحديد مبلغ التأمين بّدقة مسبقا وإنما تحديده يكون حسب الاتفاق بين طرفي العقد.[1]

[1] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص: 22

ثانيا: القسط

1. تعريفه:

هو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له مقابل تحّمل هذا الأخير تبعة الخطر المؤمن عليه[1] ،ويسمى هذا القسط في مؤسسات التأمين التجاري بالقسط الثابت، في حين يسمى في مؤسسات التأمين التعاوني بالاشتراك، وقـــد يدفـــع هذا القسط مرة واحدة عند إبرام العقد ويسمى في هذه الحالة بالقسط الواحد، كما قد يتجزأ إلى دفعات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية) وخاصة في حالة العقود القابلة للتجديد.[2]

2.عناصره:

يتكون القسط من عناصر مختلفة تتمثل فيما يلي:

– القسط الصافي: وهو الذي يلزم المؤمن له بدفعه للمؤمن (شركة التأمين) سواء دفعة واحدة أو دفعـــات متتالية.

– العلاوات الأخرى، التي يتحملها المؤمن لتسيير عقود التأمين كنفقات تحصيل الأقساط، ونفقات الدعاوى القضائية وأتعاب الوسطاء.

– الأرباح التي يضيفها المؤمن إلى القسط الصافي.

– الضرائب والرسوم التي يحصّلها المؤمن لفائدة خزينة الدولة.

ثالثا: مبلغ التأمين

1.تعريفه: ونعني به المبلغ الذي يتفق الأطراف على ضمانه بمقتضى عقد التأمين فنجده منصوصا عليه صراحة في بنود العقد وكقاعدة عامة ينبغي ألا يزيد مقدار التعويض على المبلغ المتفق علـيه وذلك كلما كانت جسامة الضرر، وهو ما تجسده المادة 123من القانون المدني الجزائري. [3]

2.طرق تحديد مبلغ التأمين: ويتعلق تحديد المبلغ في تأمين الأشخاص عن تأمين الأضرار: [4]

أ. تحديد أداء المؤمن في تأمين الأشخاص: يكون طبقا للاتفاق المبّين في العقد حيث يلتزم المؤمن بأداء المبلغ المحّدد في الوثيقة المكتتب بها عند حدوث الخطر أو حلول أجل استحقاق الوثيـــــقة حيث تنص المادة 121من القانون المدني الجزائري على أن المبالغ التي يلتزم المؤمن في التأميـن على الحياة بدفعها إلى المؤمن له أو إلى المستفيد، عند وقوع الحادث المؤمن منه أو حلول الأجل المنصوص عليه في وثيقة التأمين، تصبح مستحقة دون حاجة إلى إثبات ضرر أصاب المؤمن له أو أصاب المستفيد.

ب. تحديد أداء المؤمن في تأمين الأضرار: يدفع المؤمن مبلغ التعويض على أساس حجم الضرر المتحقق

---

[1] معراج جديدي، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999 ، ص: 44

[2] هدى بن محمد، مرجع سابق، ص: 22

[3] معراج جديدي، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، مرجع سابق، ص: 51

[4] سليمة طبايبية، **دور محاسبة مؤسسات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدوّلية دراسة حالة المؤسسات الجزائرية للتأمين**، رسالة دكتوراه، تخص:ص: العلوم الاقتص:ادية، جامعة سطيف 1،2013-2014،ص: ص:18-19

فعلا، وذلك حسب المادة 123من القانون المدني الجزائري التي تنص على أنه لا يلتـزم المؤمن في تعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج من وقوع الخطر المؤمن ضده، بشـــرط ألاّ يجاوز ذلك قيـــمة التأمين كما أن أداء المؤمن في هذا النوع من التأمين يتحدد بقيمة الشيء المؤمن عليه.

الفرع الرابع: أنواع التأمين

يختلف كتاب التأمين في تقسيماتهم للتأمين باختلاف الغرض لكل منهم من هذا التقسيم، وبصفة عامة يمكن تقسيمه إلى الأقسام التالية:

أولا: التقسيم حسب طبيعة التأمين

تقسم عقود التأمين إلى قسمين أساسيين هما: [1]

العقود الاختيارية: وهي العقود التي يملك الشخص المعرض للخطر حرية الخيار في عقدها دون إلزام مـن أية جهة.

العقود الإلزامية: وهي العقود التي يلزم الشخص المعرض للخطر أن يقوم بعقدها سواء بحكم القانـون أو بحكم التزامه التعاقدي أو بأي حكم آخـــر.

ثانيا: التقسيم بموجب طريقة تحديد الخسارة وبالتالي التعويض

طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين رئيسيين: [2]

1. التأمينات النقدية: وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخســارة المادية الناتجة عنها عند تحـــقق الخطر المؤمن منه، وذلك لوجـود معنوي نتيـجة تحقق الخطـر، فنظـرا لصعوبـة القياس المشار إلـيه سابـقا للأخطار المعنوية يتفق مقدما على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق هذا الخطـــر ويتمـثل ذلك في مبلغ التأمين، وتعد التأمينات على الحـــياة من أبرز التأمينات التي ينطبق علـيها الاعتبـار السابق لذلك سميت بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها قيمة الخسارة مقومـــة بالنقد مقدما والتي يجـب تحملها بالكامـل عـــند تحقق الخطر المؤمن منه.

2.تأمينات الخسائر: وتشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناســب مع الخســارة الفعلية بحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

ثالثا: التقسيم حسب موضوع التأمين

طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع رئيسية:[3]

1.**تأمينات الأشخاص:** وتشمل تلك التأمينات التي يكون محل التأمين فيها هو الشخص الطبيعي وهو

---

[1] عبد الهادي ص:دقي، محمود الزمامبري ، **إدارة التأمين**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة–مص:ر،2014،ص:51

[2] حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص: ص:51–52

[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **إدارة المنشآت المتخص:ص:ة**، المكتبة العص:رية للنشر والتوزيع، المنص:ورة–مص:ر،2009،ص: ص:236–237

الإنسان، وعلى ذلك فإن تأمينات الأشخاص تشمل:

-التأمينات على الحياة ؛

-التأمينات الاجتماعية ؛

حيث يقصد بتأمينات الحياة والوفاة ذلك النوع من التأمين الخاص والتجاري ضد خسائر أخطار الحياة وكذلك ضد خسائر أخطار الوفاة ويشمل ذلك التأمين الأقسام التالية:[1]

-التأمين ضد خطر الحياة ؛

-التأمين ضد خسائر خطر الوفاة ؛

-التأمين ضد خسائر خطري الحياة والوفاة معا ؛

-التأمين ضد الحوادث الشخصية ؛

ومن ناحية أخرى فإن التأمينات الاجتماعية تشمل تلك التأمينات الإجبارية أو المعانة أو الاثنين معا ويكون موضوع التأمين فيها الأشخاص الطبيعيين أيضا، وتشمل على الأنواع التالية:

-تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة ؛

-التأمين الصحي ؛

-تأمين إصابات العمل ؛

-تأمين البطالة ؛

-الإعانات العائلية ؛

2.تأمينات الممتلكات: وهي تلك التأمينات التي يكون موضوع التأمين فيها ممتلكات الشخص الطبيعي أو الاعتباري، وذلك سواء كانت في مكانها الثابت أو عند نقلها من مكان إلى آخر وتشمل:

-تأمين الحرية ؛

-التأمين البحري ؛

-تأمين الطيران ؛

-تأمين السيارات ؛

-تأمين الحوادث ؛

3.تأمينات المسؤولية: وتشمل تلك التأمينات التي تغطي المسؤولية المدنية لصاحب الخطر تجاه الغير عمّا قد يصيبهم من أضرار سواء في أبدانهم أو في ممتلكاتهم، وعلى ذلك فإن تأمينات المسؤولية تشمل على:

-تأمين المسؤولية عن أضرار الغير.(حريق،حوادث السيارة،.....).

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،مرجع سابق،ص:238

رابعا: التقسيم حسب الغرض من التأمين أو طبقا للأطراف المختلفة لإجراء التأمين

طبقا لهذا الأساس يمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع رئيسية: [1]

1 –التأمين الخاص أو التجاري: ويقوم التأمين هنا على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين مؤسسات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالاكتتاب حيث يتم حساب قسط التأمين هنا بحيث يغطي الخطر المؤمن عنه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية المصروفات الإدارية والربح الذي تهدف إليه مثل هذه الهيئات.

2–التأمين الاجتماعي: ويقوم التأمين هنا على أساس أهداف اجتماعية ومن ثم لا يهدف هذا النوع من لها التأمين إلى الربح ولكن يهدف إلى حماية الطبقات الضعيفة في المجتمع من أخطار يتعرضون ولا دخل لإرادتهم فيها ولا قدرة لهم على حماية أنفسهم منها، وعادة ما يفرض هذا التأمين إجباريا وغالبا ما تقوم بتنفيذه هيئات حكومية.

3 –التأمين التكافلي: ويقوم التأمين هنا على أساس تعاوني بحت ومن ثم لا يكون الغرض منه الربح، ولكن توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، وعادة ما يقوم بهذا النوع من التأمين هيئات التأمين التبادلي والجمعيات التعاونية للتأمين وصناديق التأمين الخاصة وهذا ما سوف نتطرق إليه فيما سيأتي من المباحث

[1] حربي محمد عريقات، مرجع سابق، ص:51

الشكل رقم 1: التقسيمات الأساسية للتأمين

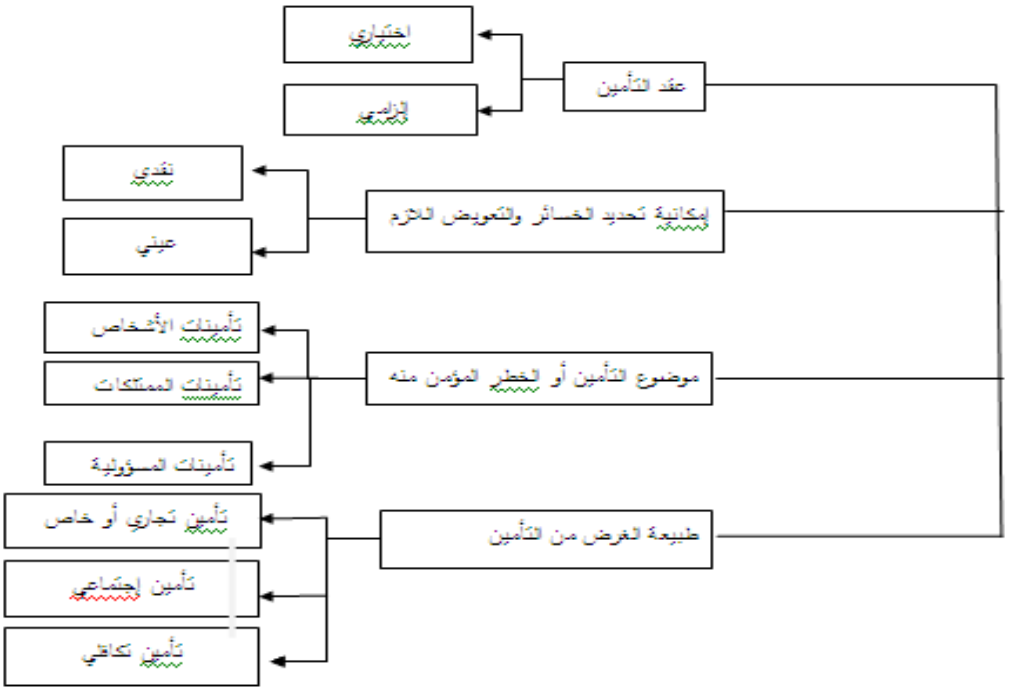

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على :

- حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن–عمان،2010، ص51.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **ادارة المنشآت المتخصصة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة–مصر ، ص232.

نلاحظ من خلال الشكل أنه استوعب كل المعايير المتعلقة بأنواع وتقسيمات التأمين بشكل عام سواء من حيث الشكل والموضوع أو من حيث التعويض والغرض من التأمين في حد ذاته

المطلب الثاني: ماهية التأمين التكافلي

قام التأمين التجاري على التعاقد لمواجهة الأخطار التي تواجه الأفراد والمؤسسات، أما الدين الإسلامي فقد حثّ على التعاون لحل ومواجهة مختلف المشاكل التي تواجه الأفراد، فاهتدى الإنسان إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة وهدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر الذي قد يصيب أحد أفرادها فتضمن له الأمن والأمان ومنها اشتقت كلمة التأمين التكافلي.

الفرع الأول: مفهوم التأمين التكافلي ونشأته

انبثقت فكرة التأمين التكافلي من نظام التأمين التجاري، ولكنه أشمل وأعم بحيث يلبّي حاجة المجتمع أفراد ومؤسسات وغير ذلك، حيث لا يقتصر على أصحاب مهنة معيّنة أو شريحة معيّنة في المجتمع، كما أنه ينسجم مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وبغرض توضيح مفهوم نظام التأمين التكافلي ونشأته نستعرض في هذا المطلب مفهومه ونشأته من خلال ما يلي:

أوّلا: مفهوم التأمين التكافلي

وذلك من خلال التطرّق إلى: التعريف، المسميات، الخصائص، الضوابط الحاكمة لممارسة العمل التأميني التكافلي.

1- تعريف التأمين التكافلي:

أ- التأمين لغــة: مشتق من فعل أمن، والتي تدل على طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأصل أن يستعمل في سكون القلب، ويقال أمن البلد أي اطمأن فيها أهله، وأمن الشر أي سلم منه، وأمّن فلانا على كــذا معناه وثق فيه واطمأن إليه أو جعله أمينا عليه.[1]

وإنّ أصل كلمة التكافل في اللغة تأتي من الكلمة "**كفالة**"، وهي الضمان للديون أو الالتزام بالحفظ والرعاية، ومقتضى صيغة التكافل التي هي صيغة للمشاركة بين طرفين أو أكثر وأنّ كلا منهم ضامن للآخر،[2] ولأهمية ذلك جاءت النصوص القرآنية ونصوص السنة النبوية تحث عليها كقوله تعالى: " وتعانوا عـــــلى البرّ والتقوى و لا تعاونوا على الإثم والعدوان " المائدة، الآية 35، وفي السنة النبوية قوله صلى الله عليه وسلم: " المؤمـــــــن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا".

ب- اصطلاحا: هو شعور الجميع بمسؤولية بعضهم البعض ليكونوا مؤمنين متضامنين ومتعاونين، وعرّفه الشيخ أبو زهرة بقوله: " التكافل هو أن يكون الفرد في كفالة جماعته، وأن يكون قادرا أو ذا سلطان كفيلا في مجتمعه يمده بالخير، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الآحاد ودفع الأضرار ثم فـــــي المحافظة على دفع الأضرار على البناء الاجتماعي والتأميني وإقامته على أسس سليمة، أي أنه عقد يتبرع بموجبه مجموعة من الأشخاص (هيئة المشتركين) لبعضهم البعض بمبلغ مالي (قسط التأمين) في سبيل التعاون لجبر الأضرار وتفتيت الأخطار المبنية في العقد، والاشتراك في تعويض الأضرار الفعلية التي تصيب أحد المشتركين والناجمة عن وقوع الخطر المؤمن منه، وتتولى مؤسسات

[1] موسى مص:طفى القضاة، **حقيقة التأمين التكافلي**، ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتطبيقية، جامعة فرحات عباس–سطيف، 25–26 أفريل 2011، ص:3.

[2] فضيلة معمري قوادري، خديجة الحاج نعاس، **التأمين التكافلي بين الأسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية– الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، 3–4 ديسمبر 2012، ص:4.

التأمين إدارة عمليات التأمين كوكيل بأجر معلوم لاستثمار أموال الهيئة المشتركة نيابة عنهم مقابل حصة معلومة من عائد استثمار هذه الأموال. [1]

ج. تعريف التأمين التكافلي كمبدأ ونظام:

سنعرضه من خلال تعريفات وضعها المختصين في هذا المجال وذلك على النحو التالي: [2]

تعريف مصطفى الزرقا: يعرف التأمين التكافلي بأنه تحويل الأضرار التي يقدرها الله عن ساحة الجماعة لتخفيف وطأتها على الجماعة حيث تنتهي إلى درجة ضئيلة جدا حيث لا يحس أحد منهم، فهو ضامن لترميم آثار الأخطار إذا تحققت ووقعت.

تعريف مجلة البنوك الإسلامية: التأمين التكافلي هو تعاون منظم تنظيما دقيقا بين عدد كبير من الناس معرّضون جميعا لخطر واحد، فإذا تحقق الخطر بالنسبة إلى بعضهم تعاون الجميع في مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل منهم، يتلافون بها أضرار جسيمة تحيق بمن نزل به الخطر منهم، فالتأمين إذا تعاون محمود على البر والتقوى يبر به المتعاونون بعضهم بعضا، ويتقون جميعا شر المخاطر التي تهددهم.

د. تعريف التأمين التكافلي كعقد:

عرف على انّه: عقد تبرع يقصد به أصالة التعاون على تفتيت الأخطار، والاشتراك في تحمل المسؤولية عند نزول الكوارث، وذلك عن طريق إسهام الأشخاص بمبالغ نقدية تخصص لتعويض من يصيبه الضرر. [3]

وهو عقد تبرع بين مجموعة من المشتركين يلتقون من خلال نظام الشركة في تعويض المشترك عن الأضرار الفعلية التي تنجم عن وقوع الخطر المؤمن عليه، وذلك وفقا لنظام الشركة والقواعد التي تتضمنها وثائق التأمين. [4]

ومن خلال ما سبق من تعاريف يمكن أن نستخلص أن التأمين التكافلي نظام يتعاون فيه مجموعة من الأشخاص المعرضين لنفس الأخطار وفق عقد تبرع لصالح مجموعة المشتركين يلتزم بموجبه المستأمن بسداد الاشتراكات التكافلية والمتفق عليها بالقيمة والأجل على أن تلتزم هيئة المشتركين تعويض عن الضرر الفعلي وذلك وفق المبادئ والشروط والضوابط الفنية المنصوص عليها والتي لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

---

[1] نوال بونشادة، **استراتيجيات الأعمال في مؤسسات التأمين الجزائرية في ظل انفتاح سوق التأمين في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتص:ادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2005، ص:37.

[2] ناص:ر عبد الحميد، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني**، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني، الرياض، 20-22 جانفي2009، ص: ص: 7-10.

[3] جابر عبد الهادي سالم الشافعي، **البديل الإسلامي للتأمين**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007، ص:63.

[4] عز الدين فلاح، **التأمين**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2011 ،ص: 23

2. مسميات التأمين التكافلي، التعاوني، التبادلي، الإسلامي:

أ. التأمين التعاوني: وذلك لتعاون مجموع المشتركين في تعويض الأضرار الناجمة عن المخاطر المؤمن منها التي تلحق أحدهم. [1]

ب. التأمين التبادلي: سمي بذلك لسببين هما: [2]

– أنّ مجموع المشتركين يتبادلون فيما بينهم تحمّل الأضرار التي تلحق بأحدهم نتيجة حصول الخطر المؤمن منه، ولانّ كل عضو من هيئة المشتركين في التأمين يجمع بين صفتي المؤمن والمؤمن له أو المستأمن.

ج. التأمين التكافلي: ويعد هو الأحدث نسبيا، حيث شاع استخدام هذا المصطلح بعد الندوة التي حملت هذا الاسم وعقدت بالخرطوم عام 1995. [3]

3. خصائص التأمين التكافلي:

يتميز التأمين التكافلي بميزات تخصه عن غيره من أنواع التأمينات الأخرى نذكر منها:

أ. عقد اختياري: يعتبر التأمين التكافلي عقدا اختياريا على سبيل التبرع. [4]

ب. اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو: وهذه من أهم الخصائص التي يتميز بها التأمين التكافلي عن غيره، حيث أنّ أعضاء هذا التأمين يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمّن بعضهم بعضا، فهم يجمعون بين صفتين في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم، واجتماع صفة المؤمّن والمؤمن له في شخصية المشتركين جميعا، يجعل الغبن والاستغلال منتفيا، لانّ هذه الأموال الموضوعة كأقساط مآلها لدافعيه.[5]

ج. انعدام عنصر الربح: لا يسعى التأمين التكافلي إلى تحقيق الربح من العملية التأمينية، إذ ينحصر الهدف من وراءه إلى توفير الخدمة التأمينية للأفراد بأحسن جودة وبأقل التكاليف، وتعتبر اشتراكات الأفراد تبرعات. [6] تبرعات. [6]

د. ديمقراطية الملكية والإدارة: بمعنى لا يوجد تمييز بين فرد أو آخر يريد الانضمام إلى الشركة.[7]

---

[1] فضيلة معمري قوادري، خديجة الحاج نعاس، مرجع سابق، ص: 2.

[2] دليلة حضري ، جميلة بغداوي، **صناعة التأمين التكافلي الإسلامي في دول مختارة بين الواقع، الآفاق والتحديات**، ملتقى دولي حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، 03–04 ديسمبر 2012، ص:4.

[3] فضيلة معمري قوادري، خديجة الحاج نعاس، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

[4] هوّام جمعة، **حوكمة المؤسسات كنظام للرقابة على مؤسسات التأمين التكافلي**، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس– سطيف، 25–26 أفريل 2011، ص:5.

[5] فيصل بهلولي، عفاف خويلد، **التأمين التكافلي الإسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر**، ملتقى حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 03–04 ديسمبر 2012، ص:5.

[6] صباح شنايت، خيضر خنفري، **التأمين التكافلي الواقع والآفاق**، الملتقى الدوّلي حول الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 03–04 ديسمبر 2012، ص:4.

[7] بلعيد بلعوج، سامية معزوز، **سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة سطيف1 ،سطيف،20–21 أكتوبر 2009، ص:7.

هـ. عدم الحاجة إلى وجود رأس مال: لما كانت طبيعة مشروعات التأمين التكافلي تتطلب وجود عدد كبير من الأعضاء لمقابلة خطر معين يتم فيه الاتفاق على توزيع الخسارة التي تحل بأي منهم عليهم جميعا، ممّا يؤدي إلى عدم الحاجة إلى رأس مال.

و. توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة: تعتمد الفكرة التي تقوم عليها مشاريع التأمين التكافلي على توفير الخدمة التأمينية لأعضائها بأقل تكلفة ممكنة، وذلك بسبب غياب عنصر الربح وانخفاض تكلفة المصروفات الإدارية وغيرها، فلا يحتاج الأمر إلى وسطاء أو مصروفات أخرى مثل الدعاية والإعلان. [1]

4.الضوابط الحاكمة لممارسة العمل التأميني التكافلي:

تقوم مؤسسات التأمين التكافلي بممارسة مختلف خدماتها التأمينية والاستثمارية في ضوء مجموعة من الضوابط أهمها: [2]

– الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة الفنية والاستثمارية.

– الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في مسألة الفصل بين حسابات حملة الوثائق وحسابات حملة الأسهم ونية التبرع وملكية حملة الوثائق لأموال التأمين وما ينتج عنه من فائض.

– قيام مؤسسات التأمين التكافلي بإدارة نشاط التأمين وفقا لصيغة الوكالة أو المضاربة أو كليهما.

– وجود هيئة للرقابة الشرعية بجانب الرقابة المالية والمحاسبية والفنية.

المطلب الثالث: مؤسسات التأمين التكافلي

تعد صناعة التامين ضرورة حتمية ضمن هيكل النظام الاقتصادي حيث تساهم في حماية الصناعات المالية الأخرى والاقتصاد ككل وبظهور المؤسسات المصرفية والاستثمارية الإسلامية كان لابد من إيجاد مؤسسات تحميها من مخاطر العمليات المالية والتجارية التي تمارسها، فظهرت مؤسسات التأمين التكافلي لتساهم في دعم منظومة الاقتصاد الإسلامي التي شهدت هي الأخرى تنوعا في الأشكال غير أنها تتفق بخصوص ما يجمعها وهو دعم التكافل والتعاون وسوف نتطرق بشكل من التفصيل إلى ماهية مؤسسات التأمين التكافلي وكيف تتم العملية التعاقدية فيها وأهم أنواع مؤسسات التأمين التكافلي بالإضافة إلى أهم منتجاتها.

الفرع الأول: تعريف مؤسسات التأمين التكافلي

هي الشركة التي أسسها المساهمون للقيام بأعمال التأمين والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وأهم أعمالها التأمين على كل ما تنص عليه وثائق التأمين لصالح المشتركين، واستثمار ما زاد من أموال

[1] فيصل بهلولي، عفاف خويلد، مرجع سابق، ص: 5.

[2] نوال بونشادة، **الإطار المؤسساتي لمؤسسات المضاربة التكافلية كبديل لمؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي**، مجلة العلوم الاقتص:ادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1– الجزائر، العدد 14، 2014 ص:5.

المشتركين بنسبة من الربح أو بأجر،[1] وهي عبارة عن هيئة مسؤولة عن إدارة الأخطار وأعمال الاستثمار لصالح صندوق المشتركين، تحت إشراف ورقابة شرعية إسلامية وذلك مقابل أجرة معلومة أو عن طريق المشاركة في الأرباح المحققة. [2]

من التعريفين السابقين يتضح أن لشركة التأمين التكافلي شقين أو طرفين: المؤسسون والمشتركون.

– المؤسسون: (يعبر عنهم بهيئة المساهمين أو حملة الأسهم) وهم عبارة عن مجموعة أشخاص طبيعيين أفراد) أو معنويين (مؤسسات) تنعقد إرادتهم على تأسيس شركة ربحية تدور أغراضها على ممارسة أنشطة التأمين التكافلي ومتعلقاته، ويتم تحديد رأس مال الشركة مجزئ على حصص وأسهم بعدد الشركاء". [3]

– المشتركون: جماعة من الناس يتعرضون لأخطار مشتركة يتعاونون على تعويض الضرر الذي يصيب أحدهم من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها.[4]

الفرع الثاني: العلاقات التعاقدية في العملية التأمينية

إن العلاقات التعاقدية السائدة في مؤسسات التأمين التكافلي تتمحور في ثلاث علاقات رئيسية وهي:

1– العلاقة الأساسية الأولى بمؤسسات التأمين التكافلي هي تلك العلاقة الناشئة بين أفراد المساهمين في تأسيس (أو تملك أسهم) شركة التأمين التكافلي وفق الترخيص الرسمي الممنوح للشركاء، والذين يعبر عنهم باسم هيئة المساهمين أو حملة الأسهم، والتكييف الفقهي لهذه العلاقة المالية تحكمه أحكام عقد الشركة في الفقه الإسلامي، فالشركة هنا شركة عقد، ويتحقق ذلك بنموذج شركة العنان في الفقه الإسلامي. [5]

2–العلاقة بين الشركة والصندوق التكافلي للمشتركين هي علاقة وكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة أو وكالة بالاستثمار.

3–العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح.[6]

---

[1] عجيل جاسم النمشي، **الالتزام بالتبرع وتوزيع الربح وتحمل الخسارة في التأمين التعاوني**، مؤتمر التأمين التعاوني - أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية، 11- 13أفريل 2010، الأردن، ص:3

[2] Mohammed Boudjellal, Les assurances dans un système islamique, Revue des Sciences Économiques Tobias Frenz, Younes Soualhi, **Takaful & Retakaful –advanced principles and practices-**, second edition, IBFIM and Munich Re, Kuala Lumpur, 2010, p 127.

[3] رياض منص:ور الخليفي ، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي**، مداخلة ضمن ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتص:اد والتمويل، الكويت، 20–22 جانفي 2009، ص:7.

[4] علي محي الدين القرة داغي، التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته –دارسة فقهية اقتص:ادية – ملتقى التأمين التعاوني للفترة23–25 جانفي 2010،الرياض،ص:31

[5] رياض منص:ور الخليفي، مرجع سابق، ص: 7

[6] المعيار رقم 26، التأمين الإسلامي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ص: 364

الشكل رقم2 : العلاقات التعاقدية في العملية التأمينية

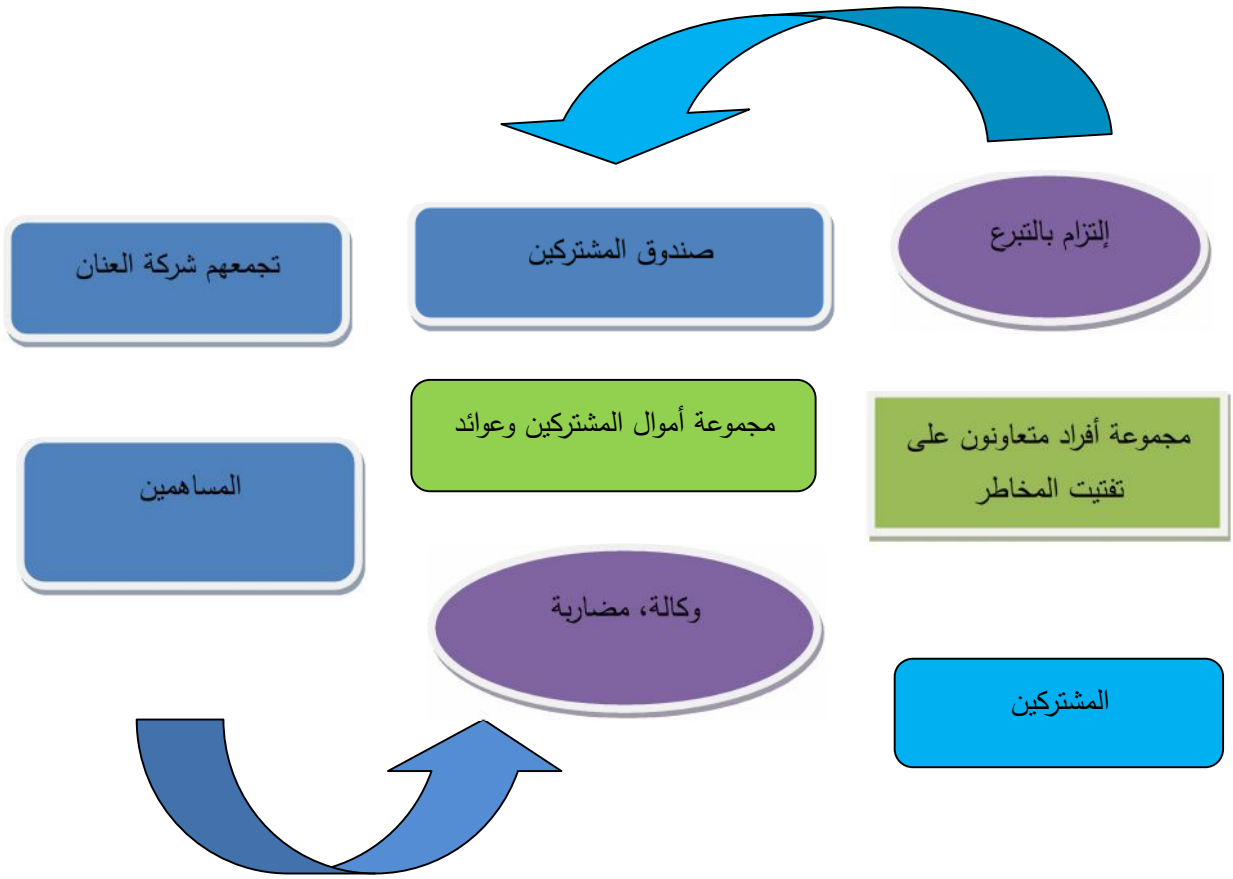

المصدر: من إعداد الطلبة، بالاعتماد على ما سبق.

من خلال الشكل نلاحظ أنه لخص مختلف العلاقات التعاقدية داخل مؤسسات التأمين التكافلي ومختلف صيغها المتمثلة في المشاركة و المضاربة والوكالة والالتزام بالتبرع.

الفرع الثالث: أنواع مؤسسات التأمين التكافلي ومنتجاتها

تتنوع مؤسسات التأمين التكافلي بتنوع منتجاتها، وهذا ما سيتم التفصيل فيه في العنصر الموالي:

أولا:أنواع مؤسسات التأمين التكافلي[1]

1.مؤسسات التأمين التكافلي حسب الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه:

لقد بدأ التأمين التكافلي تعاونيا محضا دون البحث عن مكاسب وأرباح وعوائد، إلا أنه ظهرت مؤخرا مؤسسات تكافلية تبحث عن الربح، وهذا الربح ليس محلا للمقارنة بينها وبين مؤسسات التأمين التجاري، ويمكن أن نقسم هذا النوع إلى صورتين:

[1] محمدي بوزينة ،**شركات التأمين التكافلي –تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر**–،مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول:الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير–تجارب الدول–، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 03–04 ديسمبر 2012،ص: ص:،9،7.

أ- مؤسسات التأمين التكافلي اللاربحي:

يعمل هذا النوع من مؤسسات التكافل على جميع الأقساط، وليس لها رأس مال و تملكها حملة العقود(هيئة المشتركين)،ويتكون رأس مالها من الأقساط والرسوم والاحتياطات المتراكمة وتقوم غدارة الشركة باستثمار هذه الأموال لصالح المؤمن لهم (هيئة المشتركين) لتقوية مركزها المالي ورفع حصانتها المالية ضد الأخطار والكوارث، وظهرت أكثر هذه المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت بعض هذه المؤسسات بعد فترة تتحول إلى مؤسسات ربحية تجارية، ذلك لان هذه المؤسسات لا تستطيع إصدار سندات الدين والاقتراض من البنوك، لعدم وجود ملاك لهذه الشركة فتحولت تلك العقود إلى أسهم تباع في سوق الأوراق المالية.

ب-مؤسسات التأمين التكافلي الربحي:

انتشر هذا النوع من المؤسسات في البلدان الإسلامية أكثر من وجودها في الدول الغربية، حيث تشبه هذه المؤسسات مؤسسات التأمين التجاري من حيث وجود حملة أسهم وأنها تستهدف الربح وتوزيع العوائد أضف وجود عنصر الالتزام للشركة من ناحية دفع التعويض غير أن مؤسسات التأمين التكافلي تختلف عن مؤسسات التأمين التجار أهمها :أن الأولى، قامت بتحويل باب المعاوضة في المعاملات إلى باب التبرعات في جميع الأقساط، بإلاضافة إلى هذا أن الأولى تقوم باستثمار أموال التأمين طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية المستخدمة في المعاملات، فلا تتعامل في سندات،...الخ.

2.مؤسسات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر او بدون أجر:

تميزت بعض مؤسسات التأمين التكافلي القائمة في الفترة الأخيرة بعقد الوكالة في عمليات التأمين التكافلي إلا أنها تختلف في كونها تتقاضى أجر على تلك العمليات أو تكون الوكالة بدون أجر وعلى هذا الأساس تنقسم مؤسسات التأمين التكافلي إلى صورتين هما:

أ-مؤسسات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بدون أجر

تقوم مؤسسات التأمين التكافلي على أساس الوكالة بدون أجر في تنظيم العمليات التأمينية على أساس جميع الأقساط أو مبلغ التبرع، ودفع التعويضات وغيرهما من الأمور التي تتعلق بالعمليات التأمينية، ويتم تأسيس الشركة بناء على قيام مجموعة من المساهمين بإنشاء وتكوين شركة مساهمة وبناء هيكلها العام.
وهذه الشركة قائمة على مبدأ التعاون والتبرع بين حملة الوثائق أو هيئة المشتركين، فيتبرعون بالأقساط المتفق عليها ابتداء من توقيع على العقد، ويتم أيضا تشكيل هيئة الرقابة الشرعية، وتكون الفتاوى التي تصدرها ملزمة للشركة، ولها الحق الكامل في مراقبة جميع عمليات التامين والإطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالشركة والمؤمن لهم، غير أن هذه المؤسسات لا تتقاضى على تلك العمليات والإدارة أي أتعاب.

أما من ناحية استفادة المساهمين في الشركة من هذه العملية، فإن لهم عوائد استثمار رأس المال الشركة استثمارا شرعيا، ونسبة من عوائد استثمار أموال التأمين و زيادة قيمة أسهم الشركة من خلال تحقيق أرباح عن طريق استثمار الأموال.

ب- مؤسسات التأمين التكافلي القائمة على أساس الوكالة بأجر:

تختلف هذه الصورة عن سابقتها في أن الوكالة تكون باجر، حيث تقوم شركة التأمين التكافلي بأخذ نسبة معينة من مبلغ التبرع مقابل إداراتها لعمليات التأمين من جمع الأقساط ودفع التعويضات وغيرها من الأمور الفنية المتعلقة بالعناية وتأخذ نسبة معينة من الأرباح والفائض التأميني كأجر وكالة.

3. مؤسسات التأمين التكافلي القائمة على باعتبار الجهة المؤسسة لها:

أصبحت مؤسسات التأمين التكافلي في الوقت الحالي المنافس الأول مؤسسات التأمين التجاري، باعتبار أن المسلمين اليوم يبحثون عن المعاملات المقبولة شرعا عوضا عن المعاملات المحرمة، وقد قام بنك فيصل السوداني بإنشاء أول شركة تأمين تكافلي عام 1979 ، وبعد هذا الانتشار سعت مؤسسات التأمين التجاري إلى تعزيز مكانتها بين مؤسسات إسلامية بفتح فروع لها في بعض الدول، و عليه فإن مؤسسات التأمين التكافلي باعتبار الجهة المؤسسة لها القائمة على باعتبار الجهة التي تقوم بتأسيسها أو التي تقوم بتمويلها هي على النحو التالي:

أ- مؤسسات التأمين التكافلي التي تستند إلى بنوك إسلامية:

إن معظم قوانين البلاد الإسلامية تنص على أن يكون تأسيس مؤسسات التأمين التكافلي قائمة على وجود رأس مال للشركة، وتستند بعض مؤسسات التأمين التكافلي في الوقت الراهن على بنوك إسلامية، باعتبار أن هذه البنوك لديها حصانة مالية قوية، تستطيع من خلالها مواجهة العجز المالي الذي يصيب هذه المؤسسات، ولقد كان للبنوك الإسلامية دورا رائدا في تأسيس تلك المؤسسات وتطورها.

ولعل أبرز تلك المؤسسات العالمية، شركة التأمين الإسلامي بالخرطوم التي استندت إلى بنك فيصل الإسلامي السودانيين وشركة التكافل التكافلي السعودية، مؤسسات التأمين الإسلامية الأردنية التي استندت إلى البنك الإسلامي الأردني .

ب-مؤسسات التأمين التكافلي التي تستند إلى رؤوس أموال رجال الأعمال

تقوم بعض مؤسسات التأمين التكافلي بالاستناد أو الاعتماد على رجال الأعمال، أو الذين يملكون أموال طائلة أو رؤوس أموال، وعلى إثرها تستعين بها الشركة في بداية تأسيسها وتتمثل هذه الأموال على شكل أسهم، من خلالها يستفيد حامل الأسهم من الأرباح والعوائد الناتجة من الاستثمار، إضافة إلى المبالغ التي تتحصل عليها الشركة من خلال أجرة الوكالة ونسبة من الفائض التأميني

ج-مؤسسات التأمين التكافلي التي تستند إلى مؤسسات التأمين التجاري أو بنوك تجارية

تستند بعض مؤسسات التأمين التكافلي على مؤسسات التأمين التجاري أو بنوك تجارية بمقابل، فقد يكون المقابل أجور الوكالة ونسبة من الفائض أو أن تقوم الشركة الإسلامية بإعادة التأمين لديها، حيث أن بعض الدول تفرض على أن تكون المؤسسات العاملة في السوق التأميني تعمل على مبدأ التعاون أو التكافل، مثل المملكة العربية السعودية التي فرضت على جميع مؤسسات التأمين التجاري تطبيق نظام التأمين التكافلي، إضافة إلى أن مؤسسات التأمين التكافلي ظهرت وانتشرت بقوة،وأصبحت تدريجيا لتحل محل مؤسسات التأمين التجاري لوجود فتاوى تحرم التعامل معها، مثل شركة الإخلاص للتكافل التي استندت على الشركة الوطنية لإعادة التأمين و الشركة الوطنية للتكافل استندت إلى الشركة الوطنية لإعادة التأمين، شركة(مايا بان) التي استندت إلى بنك (مالايان) الماليزي.

4. مؤسسات إعادة التأمين التكافلي

يعرف عقد إعادة التأمين التكافلي بأنه :"عقد بمقتضاه تلتزم إحدى مؤسسات بالمساهمة في تحمل أعباء المخاطر المؤمن منها .لدى شركة أخرى، فهو علاقة عقدية بين شركة التأمين المباشر وشركة إعادة التأمين ولا شأن للمستأمن بها".

ثانيا.منتجات مؤسسات التأمين التكافلي[1]:

إن منتجات التأمين التكافلي لا تختلف عن مثيلتها في التأمين التقليدي، لكن بشرط التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ولعل أهمها ما يلي:

1- التكافل العام:

إن التكافل العام أساسا هو عقود ضمان مشترك قصيرة الأجل (سنة واحدة في الغالب)، ويتم تصمـــــــيم برامج التكافل العام لحماية الأشخاص والمؤسسات من ضرر ناتج عن خطر فجائي أو كارثة تتعرض لها عقارات ممتلكات المشتركين، ويشمل الفروع والمنتجات التالية:

أ-**التأمين على الحريق:** يشمل الأضرار التي تتسبب فيها النيران، مثل: الأضرار الناتجة عن ثوران البراكين والانفجارات، الأضرار الناتجة عن اصطدام أجهزة الملاحة الجوية وما يسقط منها من أشياء ويضمن المؤمن من جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران.

ب- **تأمين المسؤولية:** هي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها التأمين بمختلف أنواعه وفروعه وتكون اتجاه الغير، (تم التطرق إليه في المطلب الأول من المبحث الأول).

ج- **التأمين ضد مخاطر النقل والبضاعة المنقولة:** تعويض أصحاب وسائل النقل عما يلحق بهم من ضرر نتيجة هلاك تلك الوسائل أو ما قد يصيبها من ضرر أو تلف للبضاعة التي تم نقلها ويشمل ما يلي: التأمين

[1] عطا الله حدة،**دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة -دراسة مقارنة بين ماليزيا والسودان والإمارات**-،مذكرة ماجستير،تخص:ص: إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة سطيف،2013-2014،ص: ص:69،68

البحري وتأمين البضائع المنقولة بحرا، التأمين الجوي وتأمين البضائع المنقولة جوا، التأمين البري وتأمين البضائع المنقولة برا.

د- تأمين الأضرار والحوادث الأخرى: ويشمل تأمين مراحل دورة الاستغلال والعملية الإنتاجية وتقديم تعويض حسب نوع وحجم الأضرار ويتمثل في:

- **تأمين خسائر الاستغلال:** يسعى هذا النوع من التأمين إلى تعويض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي لا يمكن امتصاصها بعد تدني رقم أعمال المؤسسة من جراء وقوع حادثة.
- **تأمين كسر الآلات:** تضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المؤمن عليها بسبب الاستغلال السيئ خلـــل القيام بالعمل أو الأخطار التي يمكن أن تتسبب في كسر أو تعطيل الآلات كانقطاع التيار الكهربائي...إلخ.

و- الأخطار الصناعية وأخطار التركيب:

- **الأخطار الصناعية:** إضافة إلى خطر الحريق، توجد أخطار مكملة مثل الفيضانات، الانفجارو سقوط أجهزة، ظواهر طبيعية... إلخ.
- **أخطار التركيب:** ويضمن العتاد المؤمن عليه من أخطار كهربائية، حريق ضغط متزايد.

ز- تأمين متعدد الأخطار: من أجل ضم عدة أخطار في عقد تأمين واحد، لجأ المؤمن إلى استعمال عقود تأمين وتسمى بالأخطار المتعددة، وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له كحريق انفجار، أضرار المياه، انكسار الزجاج، السرقة، ومنها:

- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للتاجر والحرفي.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للسكن.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للعمارات.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للصناعة.

ر- التأمين من الأخطار الزراعية: يضمن المؤمن الأخطار التي تلحق بالمحاصيل الزراعية؛ كالبرد والعاصفة، الجليد، الفيضانات، الثلج...إلخ، وذلك حسب الاتفاق المنصوص عليه في العقد.

- التأمين من هلاك الماشية: يضمن المؤمن فقدان الحيوانات الناتج عن حالة موت طبيعية أو عن حوادث أو أمراض، ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لفرض الوقاية أو تحديد الأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من المؤمن.

2- التكافل العائلي:

التكافل العائلي هو بديل التأمين على الحياة، ويعمل التكافل العائلي على توفير المساعدة للمشتركيـن وعائلتهم في حالة النكبات المتعلقة بالوفاة أو العجز، ويتطلب عادة هذا النوع من التأمين التكافلي في مؤسسة

التأمين الدخول في علاقة طويلة الأجل طوال السنوات التي تم تحديدها مع المشتركين كما يتطلب من المشترك أن يسدد دفعات منتظمة باعتباره مشترك في برنامج التكافل.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة من المنظور الإسلامي

لقد كان الإسلام سباقا لطرح موضوع التنمية المستدامة، وإن لم تكن بمفهومها المعاصر بل كانت هناك دلالات كثيرة على أسسها وضوابطها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

سوف نتناول في هذا المطلب مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر الإسلام ووجهة النظر الغربية

الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة من وجهة نظر الإسلام[1]

وقد عُرفت التنمية المستدامة بأنها" :الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطوِّرها، بدلاً من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها. وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وبما يضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية. وتتمثل أهداف التنمية المستدامة في تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم، وتوفير أسباب الرفاهية والصحة والاستقرار لكل فرد.

وتقوم التنمية المستدامة على ثلاثة عناصر أساسية هي :الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وهي عناصر مرتبطة ببعضها في نسيج متشابك، إذ يقوم كل منها على الآخر ويكمله، ولا مناص من ضرورة تحقيق التوافق والانسجام بينها لإنجاح عملية التنمية.

وعلى الرغم من حداثة مصطلح (التنمية المستدامة) فإن مفهومه ليس بجديد على الإسلام والمسلمين. فقد حفل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة بالعديد من النصوص التي تمثل الركائز الأساسية للتنمية المستدامة، وتضع الضوابط التي تحكم علاقة الإنسان بالبيئة –بل وبالأرض والكون كله – من أجل ضمان استمراريتها صالحة للحياة إلى أن يأتي أمر الله.

ومن الجدير بالذكر أن مفهوم التنمية المستدامة في الإسلام أكثر شمولاً، فالنظرة الإسلامية الشاملة للتنمية المستدامة توجب ألا تتم هذه التنمية بمعزل عن الضوابط الدينية والأخلاقية، وفي الوقت نفسه فإن هذه النظرة تعنى بالنواحي المادية، جنباً إلى جنب مع النواحي الروحية والخلقية، فلا تقتصر التنمية المستدامة على الأنشطة المرتبطة بالحياة الدنيا وحدها، وإنما تمتد إلى الحياة الآخرة، بشكل يضمن تحقيق التوافق بين الحياتين، ويجعل صلاحية الأولى جسر عبور إلى النعيم في الحياة الآخرة.

[1] متاح على الموقع :**https://www.alukah.net**

وغايات التنمية في المنظور الإسلامي تتجه نحو تحقيق العبادة لله وحده، بتعمير الأرض بمنهجه وتحقيق الحياة الطيبة للبشر في الدنيا من خلال حفظ المقاصد الخمسة – الدين والنفس والعقل والنسل والمال– والسعي للفوز بالجنة في الآخرة.

ولعل أهم مقوم في الإسلام لنجاح عملية التنمية المستدامة هو الإيمان والعمل الصالح استناداً لقول الله عز وجل : "وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ "[1]وقوله جل في علاه" :مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ[2] "، وقال تعالى : "وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُواْ التَّوْرَاةَ الإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيهِم مِّن رَّبِّهِمْ لأَكَلُواْ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِم مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاء مَا يَعْمَلُونَ[3] " وقال أيضا:" ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ" [4]

فقرن القرآن بين الإيمان والعمل الصالح والاستقامة وبين إغداق النعم وحياة الرفاهية وجزيل الجزاء كما ربط بين التكذيب والعمل السيئ بظهور الفساد في الأرض وسوء الجزاء.

وهدف التنمية في نظام الإسلام هو تيسير سبل العبودية لله تعالى بحيث تسخر العملية التنموية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها وبكل فعالياتها في إرساء مبدأ التوحيد والعبودية عند الفرد وتكون التقوى بأبعادها الإنسانية الداخلية والخارجية هي قاعدة الانطلاق في البناء التنموي، فمسلك التقوى أساس ضروري للتنمية في مفهوم الإسلام، حيث جوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه. فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي الذي يشكل مجتمع المتقين، بالتوازي مع مختلف أنواع التنمية المادية.

ومفهوم التنمية في الإسلام ينطلق من مبدأ تسخير الكون للإنسان ليعمر الأرض وفق مبادئ الحكمة الإلهية بما يحقق الخلافة في الأرض مع الحفاظ على حسن أداء الأمانة فيها وهو مفهوم شامل لنواحي التعمير في الحياة كافة

الفرع الثاني:مفهوم التنمية المستدامة حسب النظرة الغربية

قد اكتسب تعريف هيئة برونتلاند للتنمية المستدامة شهرة دولية في الوسط الاقتصادي منذ بداية الحوار حيث ظهرت في تقرير تلك الهيئة المعروف بعنوان: " مستقبلنا المشترك " في عام 1987 ، محاولة لتعريف التنمية المستدامة:" بأنها عملية التأكد أن قدراتنا لتلبية احتياجاتنا في الحاضر لا تؤثر سلبيا في قدرات أجيال المستقبل لتلبية احتياجاتهم، وقد عرفها أيضا بأنها عملية التفاعل بين ثلاثة أنظمة : نظام حيوي(بيئي) نظام اقتصادي، نظام اجتماعي[5]

[1] الآية 96 من سورة الأعراف

[2] الآية 97 من سورة النحل

[3] الآية 66 من سورة المائدة

[4] الآية 41 من سورة الروم

[5] إبراهيم سليمان مهنة، **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وأثار على التنمية المستدامة** ،الإمارات العربية المتحدة :حلقوس،– مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية والدراسات، 2000 ، ص:22 .

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة:على أنها تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو الزيادة المستمرة عبر الزمن[1]

كذلك نجد الأمم المتحدة عرفتها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية بأن التنمية المستدامة: "تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون والمساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم."

وحسب قمة الأرض (1992) بالبرازيل فإن التنمية المستدامة:"هي التي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهات احتياجات القرن21 "[2]

وعرفها كذلك مؤتمر ريودي جانيرو سنة1992 بأنها" :ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجيات التنموية البيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"[3]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة يتعدى مجرد التوفيق بين البيئة والتنمية وذلك أن التنمية المستدامة بمعناها الواسع تشمل عدة أبعاد مترابطة كالأبعاد الاجتماعية البيئية والاقتصادية، ولكي تستديم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل وترابط متناغم بين هذه الأبعاد :

الفرع الأول: البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة

إن سكان الدول الصناعية يستنزفون من المواد الطبيعية أضعاف ما يستخدموا سكان الدول النامية، وبالتالي فالتنمية المستدامة بالنسبة للدول الصناعية تعني إجراء تخفيضات مضطرة في مستويات الاستهلاك وأنماطه المبددة للطاقة والموارد الطبيعية، وقد يكون ذلك بإجراء تحسينات على كافة الاستخدامات، أو حتى من خلال تغيير أنماط المعيشة، فلا بد من التأكد من عدم تصدير الضغوطات البيئية إلى الدول النامية. [4]

وتقع على الدول الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، وتملك من الكوادر البشرية والفنية والمادية ما يمكنها من استخدام تكنولوجيات أنظف، وتطلب التنمية المستدامة الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الرعاية الصحية وتحسين فرص التعليم وإتاحة فرص أوسع لحيازة الأراضي للفقراء، كما تتطلب التنمية المستدامة إعادة تخصيص جزء من الموارد الضخمة للأغراض العسكرية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، وعلى العموم يتمحور موضوع البعد الاقتصادي حول مجموعة من العناصر هي كالتالي:

---

[1] عمار عماري ،"**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** "، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول" :التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية– للموارد المتاحة"، كلية العلوم الاقتص:ادية جامعة فرحات عباس، سطيف،)2008 ، ص:02 .

[2] عبد الله خباية ورابح بوقرة، **الوقائع الاقتص:ادية، العولمة الاقتص:ادية، التنمية المستدامة** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مص:ر ،2009،ص:349

[3] **نفس المرجع السابق،ص:**323

[4] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي**، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص: 197.

أولا- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: نلاحظ ان سكان البلدان الصناعية يستغلون أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية من الموارد الطبيعية، ومن ذلك مثال: استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وفي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي، أعلى بعشر مرات في المتوسط مقارنة بالبلدان النامية مجتمعة. كما أن الدول المتقدمة تتحكم بحوالي 90 بالمائة من الناتج العالمي، وتمتلك حوالي 84 بالمائة من إجمالي النشاط التجاري العالمي، في حين يبلغ عدد سكانها 25 بالمائة من سكان الكرة الأرضية، وهي تستهلك 12 ضعف ما تستهلكه دول الجنوب، ويبلغ متوسط دخل الفرد فيها بحدود 20 ضعف ما يستهلكه أصحاب الجنوب.[1]

ثانيا- الحد من التفاوت في المداخيل:

التنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية، وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أراضي في مناطق أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل، كما هو الشأن بالنسبة لأغلب الدول النامية، وتقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وتحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات، التي لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة لاقتصاديات النمور الآسيوية، مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية والتايوان.[2]

ثالثا- إيقاف تبديد الموارد:

إن التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة الطاقة والموارد الطبيعية، وذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة بما يتيح للبيئة من استيعاب مخلفات استخدامها مع إمكانية تحديد الأنظمة البيئية وإحداث تغييرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا انه يجب التأكد عدم تصدير الضغوط البيئية البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغير الاستهلاك الذي يهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى كالاستهلاك المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.[3]

رابعا- المساواة في توزيع الموارد: إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستوى المعيشة، أصبحت مسؤولية كل البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها، تتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات بين جميع الأفراد داخل المجتمع اقرب إلى المساواة.[4]

---

[1] بوعشة امبارك، **التنمية المستدامة؛ مقاربة اقتص:ادية في اشكالية المفاهيم والابعاد**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 افريل 2008، جامعة سطيف، ص: 58.

[2] عبد القادر بلخضر، **استراتيجية الطاقة وامكانية التوازن البيئي في ظل التنمية المستدامة**؛ حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، معهد العلوم للتسيير جامعة البليدة، 2005، ص: ص: 98-99.

[3] **عبد القادر بلخضر، مرجع سبق ذكره، ص: ص: 98-99.**

[4] **نفس المرجع والصفحة.**

خامسا- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته: تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي للمواد الطبيعية مثل المحروقات كان كبير، يضاف إلى هذا أن الدول الغنية لديها الموارد المالية التقنية والبشرية الكفيلة بان تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف و بإستخدم الموارد بكثافة اقل و بالقيام بتحويل اقتصادياتها حماية نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها في تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والمشاركة للوصول إلي الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، وتوفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرين باعتبار ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.[1]

سادسا- تقليص التبعية للبلدان المتقدمة: ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك انه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطئ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان المتخلفة وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة اكبر مما يحرم هذه البلدان من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا مما يساعد على تعويض هذه الخسائر والانطلاق من نمط تنموي يعتمد على تنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، في التجارة في ما بين البلدان المتخلفة، وتحقيق استثمارات ضخمه في رأس المال البشري والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.[2]

سابعا- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة: تعني التنمية المستدامة في هذه البلدان تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية، أمرا حاسما بالنسبة لي أكثر من 20 بالمائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لان هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة. [3]

<u>الفرع الثاني: البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة</u>

تتميز التنمية المستدامة خاصة بالبعد الإنساني بالمعنى الضيق و الذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي و تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية، و لابد أن نشير إلى أهداف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول لذا فإن هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار و هي على النحو التالي[4]:

اولا- تثبيت النمو الديمغرافي: وتعني العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، ذلك النمو السريع يحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد النامية يحد من التنمية ويقلص من حجم الموارد الطبيعية.

---

[1] بوعشة امبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 58.
[2] نفس المرجع والصفحة.
[3] بوعشة امبارك، مرجع سبق ذكره، ص: 58.
[4] خالد مص:طفى قاسم، **ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاص:رة**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2007، ص: 32.

ثانيا– مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل اليه السكان في الكرة الأرضية حدود، لان قدره الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة، حيث يقدر استقرار عدد السكان عند حوالي 11.6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين، وضغط السكان حتى المستويات الحالية، هو عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات الخضراء، والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية.

ثالثا– أهمية توزيع السكان: إن توسع المناطق الحضرية ولاسيما في المدن الكبرى له عواقب ضخمة على المدن، حيث رمي النفايات والمواد الملوثة، تشكل خطرا على السكان وتدمر النظم البيئية المحيطة بها، وبالتالي فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية، للمساعدة على إبطاء محاولات الهجرة نحو المدن.

رابعا– الاستخدام الكامل للموارد البشرية: تهدف التنمية المستدامة إلى استخدام الموارد البشرية استخداما الكامل، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية بمحاربة الجوع، وان تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق، وذلك يعني توجيه الموارد إعادة تخصيصها، لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، مثل تعلم القراءة والكتابة وتوفير الرعاية الصحية.

خامسا– الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع باقي الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، من ذلك مثال: أن السكان الذين نالوا التغذية الجيدة بما يكفيهم للعمل أمر يساعد التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد الفلاحين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات والأراضي البيولوجية.

سادسا– أهمية دور المرأة: للمرأة أهمية خاصة ففي كثير من الدول النامية تقوم النساء والأطفال بالزراعة المعيشية والرعي وغير ذلك من الأعمال الشاقة، كما أنها أول من يقدم الرعاية للأطفال، ولكنها لا تتلقى صحتها وتعليمها الاهتمام مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم بالتي ففي شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها، أن يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

سابعا– الأسلوب الديمقراطي في العالم: أن اعتماد النمط الديمقراطي في الحكم يؤدى إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتشكل السياسات الوطنية من تحقيق الحرية والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية من أجل تنمية بشرية مستدامة.

<u>الفرع الثالث: البعد البيئي للتنمية المستدامة</u>

يمثل هذا البعد من التنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن استخدامها على أساس مستدام، بالتالي فكل خطة إستراتيجية تنموية يجب أن تراعي حدود مواردها وقيود الطبيعة وتحافظ على الحقوق البيئية للإنسان الحالي والأجيال القادمة منه.[1]

وتتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على مواردها المائية العذبة وترشيد استخدامها وحماية سائر المسطحات المائية من التلوث مع استهلاك الموارد كالغابات والمراعي والأراضي الزراعية والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بعقلانية ويتحدد نجاح التنمية المستدامة بمدى توفر موارد الطاقة وتعدد مصادرها وقدرة

[1] عبد القادر بلخضر، مرجع سابق، ص: 99.

البيئة على استيعاب مخلفات استخدامها، وعلى العموم يتمحور موضوع البعد البيئي حول مجموعة من العناصر نذكرها كالتالي:[1]

– **حماية الموارد الطبيعية:** تعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة، وكذلك استحداث ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة من خلال اجتناب الإسراف في استخدام الاسمدة الكيماوية لما لها من أضرار كتلوث الأغذية البشرية.

– **صيانة المياه:** تشير التقديرات الحالية أن أكثر من مليار شخص يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة وأن مليار ونصف المليار من الأشخاص يفتقرون إلى المرافق الصحية، وتساهم هذه العوامل في وفاة أكثر من 5 ملايين شخص، أكثر من نصفهم أطفال، التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات مبددة وتحسين نوعية المياه.

– **الحفاظ على النظم البيولوجية:** التنمية المستدامة في هذا المجال تعني ان يتم صيانة شراء الأراضي في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة وذلك بإبطاء عملية الانقراض وتدمير النظم الايكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها.

– **حماية المناخ من الاحتباس الحراري:** تعني الاستدامة بعدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها التغير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة، ويعني ذلك دون زعزعة استقرار المناخ أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات كلية للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتتمثل هذه المؤشرات في:

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية[2]:

يتضمن المؤشر الاقتصادي عدة مؤشرات من أهمها:

1- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينه على عدد السكان في تلك السنة، و الأهمية الاقتصادية لهذا المؤشر تكون من خلال عكسه معدلات النمو الاقتصادي وقياس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه.

2- نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: ويعرف ب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي وهو الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل، وينقسم تكوين رأس المال الثابت إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، **مبادئ ادارة الفنادق**، دار زهران ،الاردن، 1997، ص: 12.

[2] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية** ،مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد125،2006

يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض الاندثار في رأس المال الثابت القائم.

3- نسبة الصادرات إلى الواردات : يبين مؤشر صادرات السلع والخدمات كنسبة من واردات السلع والخدمات قدرة البلاد على الاستمرار في الاستيراد، وتبرز الأهمية الحيوية لهذا المؤشر من حقيقة ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاديات المحلية على الاقتصاد العالمي.

4- مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية/الناتج القومي الإجمالي: وتشمل المساعدات الإنمائية الرسمية كالمنح والقروض التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض البلدان بهدف النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية بشروط مالية ميسرة، ويقيس هذا المؤشر مستويات المساعدات المختلفة، وهو يحسب كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، وان إستراتيجية التنمية المستدامة لا تتطلب الاعتماد كبير على المعونات والمساعدة الخارجية.

5-الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي: يحسب هذا المؤشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ويمثل مديونية البلدان ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون.

الفرع الثاني:المؤشرات الإجتماعية[1]:

يتضمن المؤشر الاجتماعي عدة مؤشرات من أهمها:

1.معدل البطالة: يعكس هذا المؤشر عدد الأفراد في سن العمل والقادرين عليه، ولم يحصلوا على فرصة عمل كنسبة مئوية من القوى العاملة الكلية في بلد ما.

2. معدل النمو السكاني: يوضح متوسط المعدل السنوي للتغير في حجم السكان، وأهميته في التنمية المستدامة تكون من خلال شرط عدم تخلف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل عن معدل نمو السكان.

3. معدل الأمية بين البالغين: ويحسب من خلال نسبة الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة، والذين هم أميون إلى مجموع البالغين.

4. معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي والثانوي والعالي: وهم عدد الملتحقين بهذه المدارس الأولى والعليا إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر مدى نشر التعليم والمعرفة في بلد ما.

5. نسبة السكان في المناطق الحضرية :ويمثل نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية إلى مجموع السكان، ويعكس هذا المؤشر درجة التوسع الحضري وكذلك مدى مشاركة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة.

6. حماية صحة الإنسان وتعزيزها: أهم متطلبات التنمية المستدامة المتعلقة بالإنسان هي توفر مياه شرب صحية وخدمات صحية، ويحسب هذا المؤشر من خلال قسمة عدد السكان الذين لا تتوفر لهم هذه الخدمات إلى مجموع السكان.

[1] متاح على الموقع :**https://masralarabia.net**

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية[1]:

يتضمن المؤشر البيئي عدة مؤشرات من أهمها:

1.متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية :ويقاس نصيب الفرد السنوي من المياه المتاحة، ويبين نسبة المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المتاحة .

2.متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة :يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأراضي المزروعة.

3.كميات الأسمدة المستخدمة سنويا : يقيس هذا المؤشر كثافة استخدام الأسمدة، ويقاس بالكيلوغرام للهكتار

4.الأراضي المصابة بالتصحر :يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد.

5.التغير في مساحة الغابات :يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد.

المبحث الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

أدرك العالم بأسره أن مختلف مشاريع التنمية لا تكون ناجحة إلا بالاستدامة، التي أصبحت لا تعني الحفاظ على الثروات الطبيعية والموارد الحياتية فقط، وإنما تتعدى ذلك إلى الحفاظ على كل ما يتعلق بالإنسان من جوانب ثقافية واقتصادية ودينية واجتماعية، وصون حياته حاضرا ومستقبلا، وأصبحت فكرة التنمية المستدامة من أكثر الانشغالات والاهتمامات لدول العالم والهيئات والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني، لما لها من ضرورة حتمية للحفاظ على المحيط الحيوي للجيل الحاضر والأجيال القادمة ومن هذه المؤسسات التي أدركت أهمية التنمية المستدامة مؤسسات التأمين التكافلي لهذا سوف نتطرق بشيء من التفصيل عن دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

المطلب الأول: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاقتصادية

لمؤسسات التأمين التكافلي دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تمويلها واستثمار الفائض من الأموال في مشاريع تنموية وهذا ما سوف نفصله في هذا المطلب من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: دور مؤسسات التامين التكافلي في توفير مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

من المعلوم أن المال هو عصب الاقتصاد، وهو المحور الأساسي لكل محور من محاور التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، لهذا نجد أن الجهات المنوط بها للعمل التنموي تسعى للحصول على المال اللازم لتنفيذ خططها التنموية، في هذا الصدد تقوم مؤسسات التأمين التكافلي بأدوار مهمة تحاول من خلالها تطوير التنمية الاقتصادية، تتمثل هذه الأدوار فيما يلي:

[1] نورالدين قالقيل،**حوكمة المدن والتنمية المستدامة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2017-2018،ص:56

1.تسهيل وسائل تبادل الائتمان:

تقوم مؤسسات التأمين بهذا الدور من خلال طرحها للبرامج التأمينية التكافلية، والتي من شأنها أن تساعد على عمليات تبادل وسائل الائتمان بين الممولين وطالبي التمويل عن طريق العديد من البرامج نذكر منها: [1]

– تغطية التكافل لحماية المرهون والتي تهدف إلى تسهيل منح التمويل الموثق برهن عقار ثابت أو منقول يملكه طالب التمويل كضمان لسداد مبلغ التمويل الذي هو دين في ذمته، ويتم رهن العين لصالح الممول، ويكون دور التكافل هنا هو توفير التغطية لحماية الأصل المرهون من تسجيلها بسداد ما علـــيه من طرف الممول له في حالة عدم وفاء الشخص الممول صاحب الدين المرهونة بسداد ما عليه من دين بسبب الإعسار أو العجز، أو بسبب وفاته، وفي حالة تحقق أي شرط من الشروط الموجبة لسداد الدين الذي في ذمة الراهن، فتقوم شركة التأمين بالسداد نيابة عن الراهن المرهون له. وبهذا تكون قد وفت له دينه ويكون التسديد دفعة واحدة وليس بالتقسيط كما كان بفعل الراهن، وفي هذا ميزة للممول باستعجال سداد ما تبقى من الدين بصورة أفضل مما كان يدفعه الدائن فيما لو استمر في السداد هذا من جانب، ومن جانب آخر يعود الأصل المرهون لصاحبه.

– طرح تغطيات العين المرهونة، أو موضوع التمويل نفسه ضد مخاطر الحريق والسرقة والفيضـــانات والزلازل والبراكين والأخطار المرورية، إن العين المرهونة مركبة والمخاطر الحربية وشبه الحربية وغيرها من المخاطر المناسبة إذا تحقق أي خطر منها يتم السداد لصالح الممول مما يعني أن هذه التغطيات تضمن للممول الحصول على الدين الذي في ذمة الممول.

2. تغذية مالية الدولة:نعني بهذا الدور قيام مؤسسات التأمين التكافلي بتوفير موارد مالية للميزانية العامة للدولة، تتمثل هذه المـوارد في الخدمات التي يمكن أن توفرها مؤسسات التأمين فيما يلي: [2]

– رسم الدمغة الذي يفرض على كل قسط تأمين يدفع لمؤسسات التأمين والتي بدورها تقوم بتوريـــــده لهيئة أو ديوان الضرائب.

– رسوم الإشراف والرقابة على التأمين التي تدفعها مؤسسات التأمين التكافلي لهيئة الرقابة على التأمين وهي هيئة حكومية في غالب الأحيان تكون هيئة مستقلة، أو تكون تابعة للبنك المركزي، وعموما فإن وظيفة هذه الهيئة في قطاع التأمين هي نفس وظيفة البنك المركزي للبنوك التجارية.

– العوائد والرسوم الأخرى التي تنتج عن مزاولة هيئة التأمين التعاوني الإسلامي لنشاطها التأمينـــي والاستثماري.

---

[1] حامد حسن محمد، **الدور التنموي لمؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي– الآفاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاق وموقف الشريعة الإسلامية منه، المنعقد بجدة، 13–14 أفريل 2010، ص:46.

[2] كريمة عمران، **دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية، رسالة دكتورا في العلوم الاقتص**:ادية، تخص:ص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، 2013–2014، ص:397.

– الضرائب التي تدفعها مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي عن أرباحها.

– مساهمة هيئات التأمين التكافلي في شراء سندات الخزانة التي تعمل على توفير أموال الخزينة العامة، إلى جانب أنها تؤدي إلى تنفيذ السياسة النقدية.

– الضرائب والرسوم التي تؤخذ من العاملين في حقل التأمين التعاوني الإسلامي والمتعاملين مع هذا النشاط من بقية أفراد المجتمع.

– تكاليف الخدمات الطبية والوسطاء والمستشارين، بالإضافة إلى تعويضات الحوادث المؤمن ضدها والتي يجب إصلاحها، وهذا الأمر يستدعي شراء ما يلزم من السوق كقطع غيار السيارات والآلات وأتعاب المهندسين القانونيين، فينتج عن كل هذا رسما ضريبيا يتمثل في القيمة المضافة أو ضريبة الدخل الشخصي، أو ضريبة أرباح الأعمال.

– تسهم هيئات التأمين الإسلامي في حركة ورصيد ميزان المدفوعات في الدولة، وذلك عن طريق إعادة التأمين إلى الخارج، يتمثل ذلك في قيام هيئات التأمين التعاوني نفسها لدى مؤسسات تأمين عالمية وتقوم هذه الأخيرة بدفع أقساط إعادة التأمين بعملات أجنبية، الصورة الأولى تتمثل في خروج العملة الوطنية من الدولة إلى العالم الخارجي تؤثر في ميزا ن المدفوعات وتظهر في الجانب المدين، بينما أقساط إعادة التأمين الواردة من العالم الخارجي لمؤسسات إعادة التأمين الوطنية، زائد مساهمات معيدي التأمين العالميين في المطالبات التي تدفعها شركة التأمين التكافلي فيتم رصد هذه الأموال في ميزان المدفوعات في الجانب الدائن، وهذا ما يؤكد تأثير نشاط التأمين على ميزان المدفوعات للدولة.

الفرع الثاني: الدور التنموي لاستثمارات مؤسسات التأمين التكافلي

ويتمثل هذا الدور في قيام هيئات التأمين التكافلي بالوظائف التالية:[1]

– قيام مؤسسات التأمين التكافلي بالمساهمة في المشروعات التمويلية وذلك بالاستثمار مباشرة فيها سواء كان ذلك بشكل منفرد، أو ضمن جماعة في شكل مساهمة عامة أو خاصة، هذا بجانب الدخول في محفظات استثمارية تنظمها المصارف أو الجهات الأخرى التي تنظم العملية الاستثمارية، بالإضافة إلى توجيهات الدولة حيث تلزم هيئة الرقابة على تأمين هيئات التأمين التعاوني الإسلامي بالاستثمار في قطاعات معينة وبنسب معينة أيضا، كتوجيه نسبة % 50 من أموال التأمين نحو الاستثمار في القطاع العقاري وهذا يسهم في إحداث التنمية العقارية، و بـ % 25 في سندات الخزينة وهذا ما يوفر موارد للدولة يمكن أن توظف في مختلف المشروعات التنموية، و25% في التجارة العامة، فإذا تم توجيهها إلى أي قطاع فإن هذا سيؤدي إلى زيادة التنمية في ذلك القطاع.

[1] حامد حسن محمد، مرجع سابق، ص:48

– كذلك تقوم مؤسسات التأمين التعاوني الإسلامي بالمساهمة في تمويل المشروعات الإنمائية بشكل غير مباشر، ويتم ذلك بإيداعها في المصارف الإسلامية، وهذه الأخيرة تعمل على توفير التمويل اللازم للجهات التي تطلبه حسب الموارد المتاحة لديها والتي قد يكون من ضمنها أموال التأمين التعاوني الإسلامي.

- تقوم هيئات التأمين التعاوني الإسلامي بتصميم البرامج التكافلية التي تهدف إلى تجميع المدخرات من أفراد المجتمع وتنميتها بالاستثمار لصالح المشتركين في هذه البرامج التكافلية، وهذه البرامج تعمل على تجميع مدخرات المشتركين، بمعنى آخر توفير سيولة للعمليات الاستثمارية التي تقوم بها سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بهدف تنمية مدخرات المشتركين التي دفعوها في شكل أقساط اشتراكات في البرامج التكافلية التي تأخذ عدة مسميات أشهرها برامج الادخار والاستثمار وبرامج المعاش، وعادة ما تستثمر هذه الأموال في أوجه قليلة المخاطر بناء على توجيهات هيئة الرقابة على التأمين ، لذا كان أنسب أنواع استثمارات هذه الاشتراكات هو الاستثمار العقاري الذي يتميز بقلة المخاطر نسبيا مقارنة بأنواع الاستثمار الأخرى. وهذا يؤدي إلى تحقيق المصلحة الخاصة لأصحاب هذه الأموال من المشتركين في برامـــج التكافل من جهة، كما يؤدي تحقيق المصالح لأطراف أخرى وبتحقيق المصلحة العامة سواء بالمساهمة بالتنمية العقارية، أو في غيرها من ميادين الاستثمار المناسبة.

المطلب الثاني: دور مؤسسات التأمين في تحقيق التنمية الاجتماعية

تساهم مؤسسات التأمين التكافلي بشكل كبير في تجسيد أبعاد التنمية الإجتماعية وذلك من خلال القضاء على البطالة والمساهمة في التعليم وكذا التأمين على الشيخوخة...الخ وهذا ما سوف نتناوله في هذا المطلب

الفرع الأول: الرؤية الوضعية للتنمية الاجتماعية[1]

إن البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة يرى أن الإنسان هو **جوهر التنمية** وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون مابين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع، وتساهم في التنمية الاجتماعية التي هي عملية تغيير حضاري تتناول آفاقا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة،ومن أجل خدمة أهداف التنمية.

ولتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية يجب مراعاة ما يلي:

[1] **أسعاد حفاف**،مليكة بوضياف،**البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول**،مجلة دراسات في المجتمع والتنمية،جامعة حسيبة بن بوعلي،العدد06،2016،ص:5

-تثبيت النمو السكاني

-توزيع عقلاني للسكان

-الاستخدام الكامل للموارد البشرية

-الاهتمام بالصحة والتعليم

-الالتفات لدور المرأة في تحقيق التنمية المستدامة

الفرع الثاني: الرؤية الإسلامية للتنمية الاجتماعية[1]

حيث يركز الإسلام على بناء الإنسان وتنميته ذاتيا، وذلك بتربيته دينيا وروحيا وخلقيا وقيميا ليقوم بالدور المنوط به في عبادة الله وتعبيد خلقه له ونشر القيم والأخلاق التي هي جوهر الدين الحنيف، فإذا أهمل هذا البعد في مشروعات التنمية فإن ذلك يؤدي إلى الانهيار الحضاري، وقد نجحت الدول الغربية في تحقيق التنمية المادية إلى حد كبير، ولكنها أهملت الشق الروحي والمعنوي فيها، فكانت النتيجة ما نرى من تفشي الجريمة وتفكك الأسرة والانحلال الخلقي ومختلف الأمراض والاضطرابات النفسية.

فالإعمار المعنوي للنفوس هو الأساس الذي ينبني عليه إعمار الأرض ولا يمكن أن نؤسس لحضارة إنسانية وارفة الظلال إلا بإعمار وتزكية الجانب الخلقي والإنساني فيها وليس العمارة الحسية فقط، قال تعالى" :أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ[2]] ".

ولما كان الإنسان هو أساس برامج التنمية المستدامة، وغايتها، والقائم بها، فقد أعلت السنة النبوية قيمة الإنسان واهتمت به وبتنمية قدراته، باعتباره خليفة الله في الأرض دون غيره من سائر المخلوقات.

1-ففي مجال المحافظة على النفس شددت السنة النبوية على حرمة الدماء حتى لغير المسلمين

2- في مجال الحث على طلب العلم والأخذ به، عنيت السنة النبوية بالدعوة إلى طلب العلم والتماس أي طريق له فمن أخذه أخذ بحظ وافر ونال خيري الدنيا والآخرة

3- في مجال تحقيق الأمن النفسي نجد أن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وحث على حسن المعاملة واحترام الآخر والتسامح ويحرِّم ترويع المسلم، حتى لو كان ذلك مقصده المزح.

4- وفي مجال المحافظة على سلامة عقل الإنسان، نهت السنة النبوية المسلم عن كل ما يذهب بالعقل أو يتسبب في تغييب الوعي وفتور البدن، بما في ذلك الخمور بمسمياتها المختلفة والمخدرات بأنواعها المتعددة.

5- في مجال تغيير سلوكيات الناس وتحويل الأيدي العاطلة إلى أيدٍ عاملة، ثمة أحاديث كثيرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم عالجت مشكلة التكسب بسؤال الناس وتنهى عنه، عن طريق تحويل من يمارسون المسألة من عاطلين إلى عاملين.

[1] متاح على الموقع:**https://www.alukah.net**

[2] الآية 09 من سورة الروم

6-في مجال توفير الأمن الغذائي والكسائي، حثت السنة النبوية على الزكاة والصدقات وإطعام الطعام وإعانة ذي الحاجة ومكافحة الفقر.

الفرع الثالث: توجه مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية الاجتماعية

إن لمؤسسات التأمين التكافلي دور جوهري في النهوض بالرأسمال البشري وترقيته، حيث تعمل من خـــلال منتجاتها المختلفة على التخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها الفرد والمجتمع، فهي بذلك تحقق هدف اجتماعي مهم ألا وهو التكافل والتعاون، بالإضافة إلى قيامها بالتأمين الصحي الذي يعتبر من أهم المنتجات في الوقت الحالي، نظرا لكثـــرة الأمراض وارتفاع تكاليف العلاج، فهي تعمل على ضمان تكاليف العلاج، وبهذا فمؤسسات التأمين التكافلي تعمل على توفير الخدمات الصحية، بالإضافة إلى تغطية البطالة وحماية الدخل، وتعمل مؤسسات التأميــن التكافلي على ضمان التعليم، من خلال التأمين التعليمي الذي تقدمه للأفراد المؤمن لهم، وتعمل على تقديم منح دراسية للأعضاء العاملين بها، مساهمة بذلك في تحقيق التنمية البشرية.

المطلب الثالث: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية البيئية

يتجلى دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية البيئية من خلال المساهمة في المشاريع البيئية ذات الأهمية الاقتصادية مثل مشاريع الطاقة الشمسية....الخ وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب

الفرع الأول: الرؤية الوضعية للتنمية البيئية

لقد أصبحت عملية الحفاظ على البيئة والحيلولة دون تدهورها تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدوليـــة وذلك نظرا للمشاكل البيئية التي ظهرت خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي، فالتنمية المستدامة هي محاولة الموازنة بين النظامين الاقتصادي والبيئي دون استنزاف للموارد الطبيعية مع استخدام أمثل لها على أساس مستديم، لضمان تأمين احتياجات الحاضر دون التأثير على قدرات الأجيال اللاحقة في تحقيق احتياجاتها، وتندرج هنا التغيرات اللازمة في الأساليب الاقتصادية والممارسات الاجتماعية للحفاظ على مصادر الثروة،[1] فتحقيق التنمية المستدامة رهين بمكافحة كافة مظاهر التدهور البيئي وبمحاربة التلوث.

وتتمحور التنمية البيئية حول مجموعة من العناصر تتمثل في:

- النظم الايكولوجية.
- الطاقة.
- التنوع البيولوجي.
- الإنتاجية البيولوجية.

[1] ص:الح ص:الحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الص:غيرة والمتوسطة في الفضـــاء الأورو-مغاربي، سطيف،2008،ص:871

– القدرة على التكيف.

الفرع الثاني: الرؤية الإسلامية للتنمية البيئية

حماية البيئة في الإسلام واجب شرعي، فالإسلام يدعو إلى كل ما يحقق مصلحة الإنسان في الدنيا والآخرة، وينهى عن الإفساد في الأرض والإضرار بالبيئة قال تعالى: ﴿ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا إن رحمت الله قريب من المحسنين﴾، سورة الأعراف، الآية: 56، وفي السنة النبوية الشريفة مبدأ: " لا ضرر ولا ضرار" فالإضرار بالبيئة يخالف مقصود الشارع ويصيب الإنسان في ماله وصحته البدنية والعقلية، ويصيبه في نسله وماله، فيمتنع الضرر ابتداء وانتهاء.

وقد أرسى الإسلام الأسس والمبادئ التي تحقق سلوكا بيئيا سليما ومتوازنا من منطلق دعوته إلى الاعتدال ومنع الإسراف والحث على النظافة، والتعليم، ورعاية الأحياء الحيوانية والنباتية إعمالا لما جاء في القرآن الكريم من ضرورة انتهاج السلوك الرشيد في الحفاظ على البيئة وعدم الإفساد قال تعالى: ﴿ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾، سورة القصص، الآية:88 .

التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي لا تجعل الإنسان ندا للطبيعة ولا متسلطا عليها، بل تجعله أمينا عليها، محسنا لها، رفيقا بها وبعناصرها، يأخذ منها بقدر حاجته وحاجة من يعولهم، بدون إسراف وبلا إفراط ولا تفريط،[1] وفي ذلك يقول سبحانه وتعالى: ﴿كُلوا واشربوا وَلا تسرِفوا إنّهَ لا يحب الْمسرِفين﴾، سورة الأعراف الآية:31 ، فتحقيق أغراض التنمية رهين البيئة وما توفره من موارد، أشار القرآن الكريم إلى التوازن البيئي بقوله تعالى: ﴿إنا كل شيء خلقناه بقدر﴾، سورة الأعراف، الآية:31 ، وقوله تعالى: ﴿وخَلق كل شيءَ فَقدره تقديرا﴾، سورة الفرقان، الآية 2، فضلا عن أن هناك أسسا وتوجيهات عامة في علاقة الإنسان بالبيئة مثل عمارة الأرض، وعدم الإسراف في استهلاك الموارد ودعا إلى العدل والتوسط، وتوعد المفسدين في الأرض باللعنة وسوء الدار وذلك في قوله تعالى:﴿والذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك لهم اللعنة ولهم سوءُ الدار﴾، سورة الرعد، الآية: 25، ويجب على الإنسان أن يجعل هذه النظم مصدر نعمة يؤكد شكرها بالمحافظة عليها.

إن السنة النبوية رغبت في الغرس والتشجير وفلاحة الأرض، وجعلت ثواب ذلك أجرا عظيما، فكل ما يصاب من ثمار الأشجار والزروع هو صدقة ينميها الله عز وجل لصاحبها إلى يوم القيامة، بما في ذلك ما تصيبه أحياء البيئة من طير وسباع وحيوان ودواب وحشرات،[2] فعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" ما من مسلم يغرس غرسا، أو يزرع زرعا فيأكُلُ منه طَيْرٌ أو إنسانٌ أو بهيمةٌ، إلا

---

[1] نعيمة يحياوي، فضيلة عاقلي، **التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي**، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتص:ادية في ظل رهانات

التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة قاص:دي مرباح ، ورقلة ، يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ص: 122.

[2] محمد عبد القادر الفقي، **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث،من موقع نبي الرحمة على الرابط التالي:**https://www.nabialrahma.com** ،ص:3

كان لهُ بهِ صدقة "،[1] لا عجب في أن كان الإسلام سباقا لوضع المحميات الطبيعية، فقد خصص رسول الله صلى الله عليه وسلم مناطق معينة من مكة والمدينة كمحميات طبيعية وحدد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدودا من جميع الجهات لا يعضد شوكة ولا ينفر صيده، ويتضح مما سبق أن الإسلام أول من قرر مبدأ المحميات الطبيعية وأقام حدودها، كما سن التشريعات المناسبة لحماية الحياة البرية فيهما فبالنسبة للحرم بمكة إذا قتل صيدا أو قطع شجرة طبيعية لم يستنبتها الإنسان، فإنه يكون آثما ويجب عليه الاستغفار كما تجب عليه الغرامة، وهي دفع قيمة ما قطع أو الهدي "وهو ما يهدى إلى الحرم من النعم مثل الإبل وغيرها [2]"أما بالنسبة للثروة المائية فلقد كان لها نصيب في السنة النبوية، حيث حثت على شق الأنهار وجعلتها من الأعمال التي يلحق ثوابها بعد الموت.

ودعا للمحافظة على المصادر المائية من التلوث، فلقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن التبول في الماء الراكد حفاظا على سلامة الماء من التلوث، حيث إن الماء النجس لا يستفاد منه في طهارة أو شرب أو غير ذلك، وجاء ذكر أهمية الموارد المائية في القرآن الكريم بقوله تعالى:﴿هو الّذيَ أنزل من السماء ماء لكم منه شراب ومنه شجر فيه تسِيمون ينبِت لكمِ به الزرع والزيتون والنخيل والأَعناب ومن كل الثمراتِ إن فيَ ذلك لآيةً لقومٍ يتَفكرون﴾، سورة النحل، الآية: 10-11.

أما بالنسبة لإحياء الأرض الموات، فقد حثت السنة النبوية على إصلاح تلك الأرض وزراعتها وجلب المـاء إليها، فعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من أعمر أرضا ليست لأحد فهو أحق[3] "، أي أحق بها، ولا يخفى أثر إحياء الأرض في زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني، فضلا عن دوره في المحافظة على التربة ومنع تفككها وتعرضها للتصحر.[4]

ما من شك في أن تحقيق مبدأ التنمية المستدامة يتطلب من الإنسان أن يتعامل مع البيئة برفق وإحســـــان فيأخذ منها ويعطيها، ويرعى لها حقها لتؤتي له حقه، فعن شداد بن أوس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" إن الله كتب الإحسان على كل شيء"[5] ، والإحسان يعني: الإحكام والإتقان، والرفق والإشفاق ويتضمن ذلك الإحسان: المحافظة على الموارد الزراعية والبيئة الطبيعية وبخاصة أن في ذلك منافع اقتصادية ضخمة للإنسان، فعلى سبيل المثال فإن المحافظة طويلة الأمد على الغابات، أو السياحة

---

[1] بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح ص:حيح البخاري، **كتاب الحرث والمزارعة**، باب: فضل الزرع والغرس إذا أكل منه، رقم 2320، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص: 1168.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، **التنمية المستديمة: في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي**، دارالجامعية الجديدة، 2011، الإسكندرية ، ص:252-253

[3] **بن** حجر العسقلاني، مرجع سابق، رقم 2336، ص: 400.

[4] محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص: ص: 12 -13.

[5] يحيى بن شرف النووي، **ص:حيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزهد والرقائق، باب الإحسان إلى الأرملةِ والمسكين واليتيم ، كتاب الص:يد والذبائح وما يؤكل من الحيوان**، باب: الأمر بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفرة، رقم 1955، مكتبة الص:فا، القاهرة، الطبعة الأولى،1424 هـ/2003 ، ص:88.

البيئية بشكل عام، تتفوق على أي مكسب قصير الأجل ينتج من استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية، والحفاظ على الشعاب المرجانية يمكن أن يجلب المزيد من السياحة أكثر مما يجلبه الصيد على مستوى واسع في مثل هذه الأماكن البيئية الهشة. [1]

الفرع الثالث:توجه مؤسسات التأمين التكافلي نحو التنمية البيئية

من أهم التوجهات التي على مؤسسات التأمين التكافلي توجيه استثماراتها نحوها، الاستثمار في مجـال الطاقات المتجددة، وتعرف الطاقة المتجددة على أنها: عبارة عن مصادر طبيعية دائمة وغير ناضبة، تتميز بطريقة إنتاجها المستدامة إضافة إلى قابلية استغلالها المستـمر دون أن يؤدي ذلك إلى استنفاذ منابعها، وهي متوفرة في الطبيعة باستمرار بطريقة متجددة سواء كانت بكميات محدودة أو غير محدودة، كما تعتبر مصادر نظيفة لا ينتج عن استخدامها تلوث بيئـي نسبيا.[2]

إن ميزة التجدد وعدم قابلية النفاذ يمكن أن تكون بيولوجية أو مادية، أما الأولى فهي موارد يتجدد مخزونها نتيجة عملية بيولوجية خاصة بها (الثروة السمكية) ؛ أما الثانية فهي مـوارد يتجدد مخزونها بفضل تدفـق مادي(المياه الجوفية).[3]

وفيما يلي سيتم بيان هذه البدائل المتجددة: [4]

-**الطاقة الشمسية:** يعتبر استخدام الطاقة الشمسية من بين البدائل التي تعقد عليها الآمـــال المستقبـــلية لكونها طاقة نظيفة لا تنضب، لهذا السبب تسعى العديد من الدول لتطوير هـــذا المصدر، أين تستخـــدم الطاقة الشمسية حاليا في تسخين المياه والتدفئة والتبريد، كما تجـري محاولات جادة لاستعمال هذه الطاقة مستقبلا في تحلية المياه وانتاج الكهرباء بشكل واســع.

-**طاقة الرياح:** الطاقة الهوائية هي الطاقة المستمدة من حركة الرياح حيث يتم تحويلها إلى طاقة ميكانيكية تستخدم مباشرة أو يتم تحويلها إلى طاقة كهربائية، من خلال طواحين هوائيـــة ومحطات توليد، وقد بـدأت الاستفادة منها في العصر الحديث في شكل وحدات صغيرة لرفـع المياه الجوفية في السواحل الشمالية.

-**طاقة الكتلة الحيوية:** الوقود الحيوي هو الطاقة المستمدة من الكائنات الحية النباتية والحيوانية أين يحـوي 80% كحد أدنى من مواد مشتقة من كائنات حية حصدت خلال العشر سنوات السابقة لتصنيعه وهي طاقة متجددةّ ذلك أنها تحول طاقة الشمس إلى طاقة مخزنة في النباتات عن طريق عملية التمثيل الضوئي.

---

[1] محمد عبد القادر الفقي، مرجع سابق، ص: 32.

[2] راتول محمد ومداحي محمد، **ص:ناعة الطاقة المتجددة وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة** "حالة مشروع ديزرتيك" متوفر على الموقع الإلكتروني: **http://iefpedia.com/arab**

[3] محمد الص:الح الماطوسي، **اقتص:اد الموارد الطبيعية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتص:ادي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007 ، ص: 427

[4] محمد طالبي ومحمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة – عرض تجربة ألمانيا**–، مجلة الباحث، العدد 06 2008،ص:203

-**طاقة الحرارة الجوفية:** الحرارة الجوفية هي طاقات دفينة في أعماق الأرض موجودة بشكل مخـزون من المياه الساخنة أو البخار والصخور الحارة، لكن مصادر الحرارة المستغلة حاليا عن طريق الوسائل التقـنية المتوافرة هي المياه الساخنة والبخار، فيما تبقى حقول الصخور الحارة قيد الدراسة والبحث والتطوير. وحتـى الآن ليس هناك دراسات شاملة حول إمكان استغلال هذه الموارد، حيث تعد نسب استغلالها ضئيلة ومرهونة بالتطورات التكنولوجية وأعمال البحث والتنقيب المستقبلية.

وتستخدم الطاقة الحرارية في عمليات التوليد الكهرباء والتدفئة المركزية،الاستخدامات الزراعية الصناعية ولأغراض طبية، والسياحة (الينابيع الساخنة).

- **الطاقة المائية:** تستخدم المياه كمصدر للطاقة في محطات توليد الكهرباء على مساقط الأنهار حيث تبنى السدود والبحيرات الاصطناعية لتوفير كميات المياه الضرورية لتشغيل هذه المحطات بصورة دائمة.

خلاصة الفصل:

يعد نظام التأمين من أهم النظم التي تقوم عليها الحضارة الحديثة لما يلعبه من دور فعال في حماية الأشخاص ضد الأخطار التي يواجهونها سواء في ممتلكاتهم أو في مسؤولياتهم المدنية أو في شخصهم ذاته،والتأمين هو عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه بأداء إلى المؤمن له مبلغا من المال أو إيرادا ماليا في حال تحقق الخطر المؤمن منه بالعقد مقابل قسط مالي يؤديه إلى المؤمن، ويلعب التأمين دورا مهما في تحقيق الأمان وبعث الطمأنينة والثقة من جهة، ويساهم من جهة أخرى في تحقيق التنمية بمختلف مجالاتها لما يوفره من موارد مالية معتبرة يمكن توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة، بالإضافة إلى دوره في الاستقرار المجتمعي.

ونظرا لتزايد أهمية التأمين باعتباره القطاع الأكثر حيوية في الاقتصاديات المعاصرة، وجب على فقهاء وعلماء الأمة الإسلامية إبراز موقف الشريعة الإسلامية منه، من خلال دراسته وإخضاعه للضوابط والقواعد،فجاءت الاجتهادات الفقهية بما يطابق الضوابط الشرعية في العقود المالية بما سمي بالتأمين الإسلامي"**التأمين التكافلي.**"

كما احتلت قضية التنمية المستدامة أهمية بالغة على إثر التحولات الحاصلة في الساحة الدولية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وحتى السياسي، حيث تعددت المؤتمرات على المستوى العالمي والتي تدعو إلى تبني سياسات تنموية شاملة مستدامة ترتكز على كفاءة الاستخدام للموارد المتاحة وتكون مقبولة اجتماعيا وسليمة بيئيا، وذلك من أجل ضمان حياة متوازنة للإنسان، مع القدرة على الوفاء بكل احتياجات الأجيال حاليا ومستقبلا.

لهذا كان لزاما على المؤسسات القائمة العمل على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه المؤسسات نجد مؤسسات التأمين التكافلي التي من المنتظر منها الالتزام بقيم الإسلام الداعية إلى إعمار الأرض والمحافظة على الموارد وعدم الإفساد فيها بعد إصلاحها وهي قيم تتوافق تماما مع استحقاقات ما اصطلح عليه بالتنمية المستدامة.

الفصل الثاني:نماذج دولية لدور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد:

المتتبع للصناعة التكافلية على الصعيد العالمي يلاحظ تجارب رائدة في هذه الصناعة ومن بين هذه التجارب نجد تجربة ماليزيا والإمارات العربية المتحدة التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة في هذين البلدين ولهذا بالذات تم اختيار هذين التجربتين ليكونا محل الدراسة في بحثنا هذا ومن أجل ذلك سوف نتناول في هذا الفصل ما يلي:

المبحث الأول: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا .

المبحث الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة .

المبحث الأول :دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا

تلعب مؤسسات التأمين التكافلي دورا مهما في تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير التغطية التأمينية للأفراد والمؤسسات من المخاطر المحتملة وتعبئة المدخرات واستثمارها في مختلف المشاريع التنموية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي هذا الإطار سوف ندرس مدى مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني الماليزي

سنحاول من خلال هذا المبحث معالجة النقاط التالية:

المطلب الأول :التنمية المستدامة في ماليزيا

المطلب الثاني :واقع التأمين التكافلي في ماليزيا

المطلب الثالث:مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في ماليزيا

المطلب الأول :التنمية المستدامة في ماليزيا

تعد ماليزيا اليوم في طليعة الدول التي تسمى بنمور آسيا، وهي التي خرجت من أسر التخلف ودخلت في مجموعة الدول المتقدمة، فهي الدولة المسلمة الوحيدة بين هذه المجموعة ، التي أثبتتْ قوتها الاقتصادية على مستوى العالم، حيث يقوم اقتصادها على التنوع كما هو حال ثقافتها الفسيفسائية فلقد تمكنت الدولة أن تنظم إلى ركب النمور الأسيوية وتطمح اليوم أن تلتحق بركب الدول الصناعية الكبرى .

الفرع الأول :البعد الاقتصادي

إحداث تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد الوطني الماليزي يؤدي إلى زيادة ملحوظة ومستمرة في معدل نمو الدخل القومي بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى التغلب على المشاكل التي تواجهها الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع في مستوى من معيشة الأفراد.

اليوم، ماليزيا في طليعة ما يسمى النمور الآسيوية، في سنة 1970م ، بدأت ماليزيا لمحاكاة اقتصادات النمور الآسيوية الأربعة جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، وجمهورية الصين (تايوان)، والتاج البريطاني مستعمرة في هونغ كونغ وجمهورية سنغافورة والتزمت بالانتقال من التعدين والزراعة إلى اقتصاد أكثر اقتصادا. ومع الاستثمارات اليابانية، ازدهرت الصناعات الثقيلة منذ سنوات، وأصبح الدعامة الرئيسية للبلد المحرك الرئيسي للنمو. وقد حققت ماليزيا باستمرار معدل نمو محلي إجمالي يزيد على 7 في المائة مع انخفاض التضخم في الثمانينات والتسعينيات. ماليزيا اليوم هي واحدة من أكبر المؤسسات المصنعة للأقراص الصلبة الكمبيوتر 1 ويظهر المنحنى الموالي نمو الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا.

[1] **https://ar.wikipedia.org/wiki/ consulté** le:13/05/2020

الشكل رقم 3:نموالناتج المحلي الإجمالي الماليزي سنويا(%)

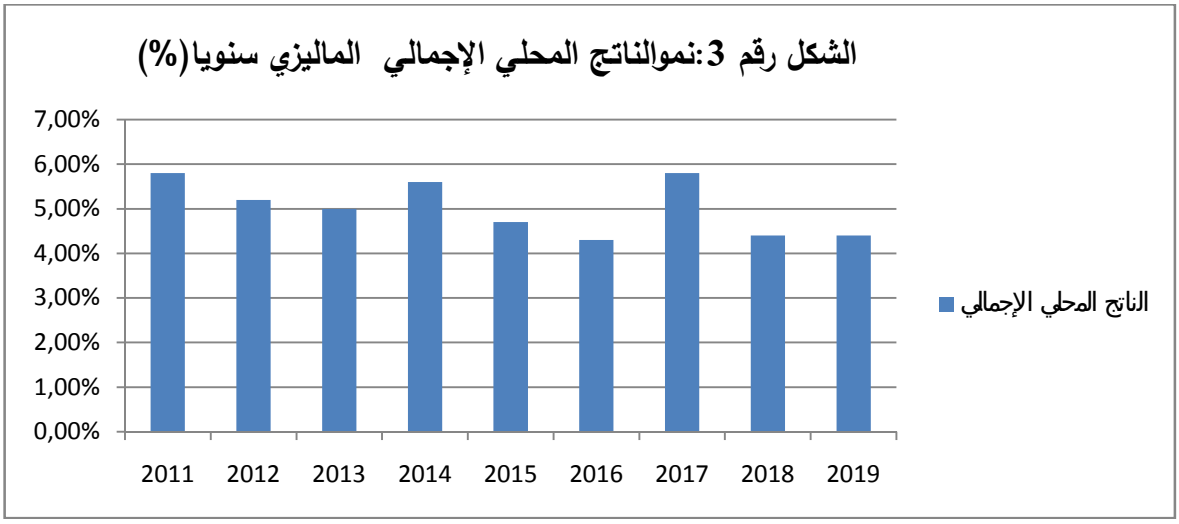

المصدر:https://sa.investing.com/ Consulté le :13/05/2020

نلاحظ من المنحى السابق أن الناتج المحلي الإجمالي الماليزي ينمو بنسب متفاوتة حيث حقق أكبر نسبة نمو سنتي 2011 و2017 بنسبة تقدر بـ:5.80% كما حقق أدنى نسبة سنة 2013 تقدر بـ:5.00 %

الجدول رقم 1: المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الماليزي(2019)

عدد السكان (المليون)	31 982 197
الدولار	4.10 رينـجت في نهاية ديسمبر 2019
معدل النمو	6.9%
معدل التضخم	3.5%
معدل البطالة	%3.3
قيمة الصادرات	86374.9 مليون رينـجت
قيمة الواردات	73880.16 مليون رينجت
نسبة النمو في الصادرات	%2.99
الفائض في الميزان التجاري	12494,74 مليون رينجت

المصدر : https://tradingeconomics.com/malaysia consulté le 14/05/2020

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاقتصاد الماليزي اقتصاد متعافي بدليل أن معدل النمو 6.9 % سنة 2019 وكذا نسبة النمو في الصادرات بلغت 2.99 % وهذا راجع لأن ماليزيا توازن بين النمو القوي والقائم على قاعدة تصدير متنوعة، مقابل ارتفاع الدين العام وبعض العوامل الهيكلية مثل مؤشرات الحوكمة الضعيفة بالنسبة إلى أقرانها وهذا تقرير وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لسنة2019 [1]...

وعليه فإن المرتبة التي بلغتها ماليزيا لم تأتي من عدم بل كانت نتيجة التنويع الاقتصادي المستمر والذي تكلل في السنوات الأخيرة بالصناعات الالكترونية وتصديرها حيث أصبحت تشكل واحدة من الدول العشرين

[1] متاح على الموقع: **https://www.aa.com.tr/ar** تاريخ الولوج :2020/05/14

الأولى في مجال التجارة الدولية، وهذا الانفتاح الاقتصادي خولها لبلوغ مراتب متقدمة لاسيما في المجال السياحي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر لما فتحته من مجال وتسهيلات كبرى ومشجعة للمستثمرين الأجانب في شتى المجالات باستثناء استحواذها على صناعة الفولاذ والسيارات التي تحظى بنوع من الحماية الماليزية، وهي بذلك تعد أول دولة إسلامية تنتج سيارات في العالم.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال التجربة التنموية الماليزية هو أن التنويع الاقتصادي يعد الحجر الأساس في بناء أي اقتصاد قوي، بالنظر لما يتيحه هذا الأخير من فرص لاستدامة التنمية فالاعتماد على عناصر محددة في الاقتصاد من شأنه أن يؤثر على اقتصاد الدولة ككل في ظل عالم تحكمه الاعتبارات الاقتصادية ويتأثر بها أكثر من أي اعتبار آخر، وماليزيا استطاعت بفضل ما أتاحته من خطط إستراتيجية أن تواجه مختلف الأزمات الاقتصادية لاسيما أزمة التسعينيات حيث خرجت منها بسلام بعد اعتمادها على التنمية الذاتية ورفضها لمساعدات المؤسسات المانحة على عكس بقية الدول الأخرى، وبالتالي إفلاتها من قبضة المشروطية والتبعية التي تفرضها هذه المؤسسات.[1]

حيث تمكنت ماليزيا من دخول قائمة الدول العشر الأوائل الجذّابة لرجال الأعمال حيث تصدرت ماليزيا للمرتبة التاسعة عالميا سنة2020 وذلك حسب تقرير صادر عن مجلة سيو وولرد [2].

الفرع الثاني:البعد الاجتماعي

يشمل هذا البعد عدة ميادين منها التعليم ومحاربة البطالة والفقر وهذا ما ستناوله في هذا الفرع

أولا:ميدان التعليم:

مما لا شك فيه أن ماليزيا تعد نموذجا فريدا في مجال التعليم فما حققته في أقل من أربعة عقود لم تحققه العديد من الدول النامية التي كانت لها ظروف أفضل من ماليزيا[3] .فنظام التعليم في ماليزيا سجل قصة النجاح والكفاح التي عاشها المجتمع الماليزي خلال العقود الأربعة الماضية معتمدا في ذلك على الإرادة القوية والطموح المتوثب والتخطيط الدقيق المنظم والعمل السريع الفاعل، فبعد أن كانت البلاد تعيش في مأزق التعددية العرقية، والصراعات الحضارية والأطماع الاستعمارية تتجاذبها الأطراف المتحاربة من كل حدب وصوب، استطاعت بفضل نظامها التعليمي المتفرد أن تحقق الوحدة الوطنية، ولم يكن لماليزيا تحقيق نمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للعنصر البشري الذي يعد أغلى الثروات التي تمتلكها الأمم حيث نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعد على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما أسهم هذا النظام بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديث، واليوم

[1] **متاح على الموقع: https://democraticac.de/?p=46742** تاريخ الولوج:2020/05/14

[2] متاح على الموقع:**https://ceoworld.biz/2020/02/17/worlds-best-countries-to-invest-in-or-do-business-for-2020/** تاريخ الولوج:2020/05/17

[3] اللؤلؤ عبد العزيز النويبت، **دراسة مقارنة بين سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وسياسة التعليم في ماليزيا**، بحث متطلب للمقرر :سياسة التعليم وإدارته بالمملكة العربية السعودية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2013 /2014،ص:3

تقوم ماليزيا بتوظيف التعليم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصال1.

فمع بوادر الاستقلال نهاية الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي شرعت ماليزيا في الإعداد لنظام تعليمي متين، وكانت البداية مع" تقرير رزاق 1956" الذي أصبح أساس السياسة التعليمية حتى يومنا هذا وتجد وزارة التعليم نفسها ملزمة بتحقيق متطلبات الخطط في القضايا التالية:

- الوحدة القومية، واستئصال الفقر بغض النظر عن العرق .
- تخفيض التباينات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نمو اقتصادي في ظل العدالة.
- تخفيض التفاوتات في التنمية الاقتصادية بين الولايات، وبين المناطق الحضرية والريفية.
- إعادة بناء المجتمع الماليزي، ورفع تنمية الموارد البشرية.
- صناعة العلوم والتكنولوجيا وتكامل التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، وحماية البيئة.

إن ماليزيا تخطط لجعل التعليم قطاعا إنتاجيا خلاقا لأجيال كثيرة تأخذ دورها في الحياة، وتسعى لاستكمال مخططها الاستراتيجي" رؤية 2020 "الذي يهدف إلى الوصول بماليزيا إلى مجتمع المعلوماتية والتعليم في ماليزيا مجاني فمعظم المدارس في البلاد حكومية أو مدارس تدعمها الحكومة، ويبدأ التعليم في المرحلة ما قبل الابتدائية" التمهيدية "إلى المراحل العليا، ويتكون النظام التعليمي في ماليزيا من أربع مراحل يبدأ من المرحلة الابتدائية ومدتها ست سنوات، والمرحلة الثانوية الدنيا ومدتها ثلاث سنوات، يليها سنتان للمرحلة الثانوية العليا، وسنتان لمرحلة ما بعد الثانوية2 .

كما استفادت ماليزيا في مسار تطورها من البلدان المجاورة وخاصة اليابان أين كانت ترسل بعثات من الطلاب من أجل رفع مستواهم مع إلزامهم بالعودة عند نهاية فترة التكوين، فأصبحت تتميز بكثافة عالية للرأس المال المعرفي، بفضل سياسة التعليم المعممة واستقطاب عشرات الجامعات الأجنبية الرائدة التي فتحت فروعا لها.

توافقا مع ثورة عصر التقنية، قامت الحكومة الماليزية في عام 1996 م بوضع خطة تقنية شاملة، من أهم أهدافها إدخال الحاسب الآلي والارتباط بشبكة الإنترنت في كل مدرسة، وفي السياق نفسه تم إنشاء أكثر من 400معهد وكلية جامعية خاصة، تقدم دراسات وبرامج تتلاءم مع برامج الجامعات في الخارج، وأتاحت الفرصة للطلاب الماليزيين لمواصلة دراستهم في الجامعات الأجنبية.

أما في مجال البحث والتطوير، فتم منح الباحثين التي تركز أبحاثهم على خلق القيمة إعفاء ضريبيا بنسبة % 50 لمدة 5 سنوات على الدخل الذي يحصلون عليه من المتاجرة بنتائج أبحاثهم،وقد وصلت براءات الاختراع الممنوحة مابين سنتي 2010و2018 إلى 7659 براءة اختراع [3].

---

[1]. اللؤلؤ عبد العزيز النويبت، مرجع سابق،ص:3

[2]نفس المرجع السابق، ص:37-42

[3]متاح على الموقع:**https://www.wipo.int تاريخ** الولوج:2020/05/15

توافقا مع ثورة التقنية في مجال الاتصالات والمعلومات نجد تجربة المدارس الذكية التي تعتبر من التجـارب التعليمية الرائدة في ماليزيا، فالمدارس الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقـات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات .وتتمثل عناصر المدرسة الذكية في :بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقويم التجربة على أعلى المستويات القيادية .ولقد تم تطبيق المدارس الذكية في عدد من الدول باستخدام واستثمار الحاسب الآلي في مجال التعليم، حيث وضعت تلك الدول الخطط والاستراتيجيات الوطنية تهدف إدخـال التقنية للمدارس والاستفادة منها، ومن أشهر تلك الدول الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا[1].

تعتبر هذه المدارس تطبيقا لمشروع التعليم الإلكتروني المنبثق من الخطة الوطنية التقنية للتعليم، واعتمد هذا المشروع على تطوير أربعة محاور رئيسة في العملية التعليمية، وهي[2]:

- التدريب وتطوير مهارات العنصر البشري.
- المناهج وطرق التدريس .
- المواد ومشروعات البنية التحتية للمدارس .
- إنشاء المحتوى ومصادر التعلم الرقمية وذلك كجزء من رؤية متكاملة لاحتياجات ماليزيا التقنية، ويتمثل دور الوزارة في التنفيذ فقط.

في هذا المشروع ينظر إلى الطالب على أنه شريك أساسي في عملية التعليم وليس فقط مجرد متلق ويعمد المشروع إلى تمكين الطالب من معرفة مدى استيعابه، ومن تنفيذ عملية اقتناء المعرفة عبر برامج خاصة،والتركيز على الانجازات الشخصية .بالإضافة إلى ذلك تتبنى وزارة التعليم الماليزية عددا آخر من المشاريع مثل مشروع المدارس الصينية الذكية وهي مدارس للماليزيين من أصول صينية، وفيها يفرض على الطالب رسوما رمزية، وقامت هذه المشاريع على يد القطاع الخاص، حيث يحصل المدرسون على دورات تطويرية لاستخدام المنهج الرقمي وتقدم الشركة معملين متكاملين للحاسب، بالإضافة إلى أنها تقوم بتزويد الفصول الدراسية بكمبيوتر وشاشة تلفزيونية مرتبطين ببعضهما بغرض مساعدة المعلم في الشرح والإلقاء وإعطاء الطالب مزيدا من التوضيح، إضافة إلى إمكانية استخدامهما من قبل الطالب[3].

انطلقت دولة ماليزيا نحو التطوير بتأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوى العمـل الماهرة وساهم بفاعلية في عملية التحول الاقتصادي من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديـث وتقوم فلسفة التعليم الآسيوية على استثمار منظومة القيم الثقافية السائدة في التعليم والتنمية البشرية والمواءمة الدقيقة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات المرحلة، وتشجيع القطاع الخاص على استثمار جزء من أرباحـه

[1] اللؤلؤ عبد العزيز النويبت، مرجع سابق،ص:49
[2] نفس المكان
[3] نفس المكان

وموارده في التعليم والتدريب وإعادة القوى العاملة المتخرجة إلى المدارس من وقت إلى آخر لتحديث معارفها والتزود بما استجد عالمياً في حقول تخصصاتها.

ثانيا:محاربة الفقر

إن ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمعات البشرية، كما أن سبل مواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات التي وجب على الدول مواجهتها والتغلب عليها .ومن أهم التجارب التي كُللت بالنجاح في هذا المجال نجد التجربة الماليزية، فلقد عملت ماليزيا على التقليل من الفقر من خلال برمجة مجموعة من المخططات التنموية والتي وفقت فيها إلى حد بعيد.

تمحورت هذه البرامج في:

- برنامج التنمية للأسر الأشد فقرا حيث قدم فرصا جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية تهدف تحسين نوعية الحياة، وإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة.
- برنامج أمانة أسهم" **البوميبترا** ":والذي تهدف إلى تقديم قروض بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين "**البوميبترا** "وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضا من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها.
- برنامج أمانة اختيار ماليزي :برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقرا، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء.
- المنح الحكومية والتي تتمثل في الإعانات المالية للفقراء أفرادا وأسرا، مثل تقديم إعانة شهرية لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة، وكذا تنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم القروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة، في المناطق الحضرية .وأسست الحكومة صندوقا لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في1997 وتوفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية منها والاقتصادية في المناطق النائية، ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020 .

فلقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود(1970-2000) تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%بمعنى تناقص عدد الأسر الفقيرة إلى أكثر من تسعة أضعاف عما كان عليه في السبعينات حيث بلغ معدل الفقر في ماليزيا سنة 2016 0.4%[1] .

[1]متاح على الموقع:**https://www.albankaldawli.org/** تاريخ الولوج:2020/05/17

ثالثا:ميدان الرعاية الصحية:

تبذل الحكومة الماليزية جهوداً كبيرة لتوسيع وتطوير خدمات الرعاية الصحية، حيث تنفق 5 ٪ من قطاع الموازنة العامة على تطوير الرعاية الصحية، نتيجة لزيادة تعداد وأعمار السكان، فالحكومة ترغب في تطوير المشافي الحالية من خلال إعادة تجهيزها ، وبناء وتجهيز مستشفيات جديدة، والتوسع في أعداد المستوصفات وتحسين مجال التدريب والتوسع في الرعاية الصحية عن بعد[1].

عموما، يوجد في البلد نظام فعال وعلى نطاق واسع من الرعاية الصحية، بالإضافة إلى قطاع صحي خاص ونجد معدل وفيات الرضع– وهو معيار تحديد الكفاءة العامة للرعاية الصحية –بلغ % 10 في عام 2005، منافسا للولايات المتحدة وأوروبا الغربية، أما العمر المتوقع عند الولادة فقد بلغ 74 في نفس السنة كما تمتلك بنية تحتية متقدمة في الأبحاث الطبية والإسعافية وقدرات الهندسة البيولوجية .وتشكل كل من التقنية الحيوية، والطب الحيوي، والأبحاث السريرية أكثر من نصف المنشورات العلمية في البلاد، حيث استخدم القطاع الصناعي هذه المعرفة الواسعة لتطوير العقاقير والمعدات الطبية والمعالجات الدوائية[2].

لكن، لم يكن لماليزيا أن تحقق النمو الاقتصادي دون الاستثمار في العنصر البشري الذي يعد أغلى الثروات التي تمتلكها الأمم، وأدركت الحكومة الماليزية أن تحقيق النمو مقترن بالمساواة في الفرص، خاصة وأن المجتمع الماليزي يقوم على التعددية العرقية والدينية.

رابعا:ميدان محاربة البطالة:

في هذا الشأن وضح رئيس الوزراء الأسبق – مهاتير محمد –كيف وجهت الحكومة الماليزية اهتمامها نحو المواطن بدرجة أولى" :بدأت الحكومة الماليزية في الاتجاه نحو الاهتمام بالمواطن الماليزي دون أي تفرقة في العمل على تحقيق وظيفة عمل، وتحقيق فرص العمل للمواطنين من أجل تحقيق الاستقرار في الشارع الماليزي، مشيرا إلى أن الحكومة بدأت في توفير فرص عمل من خلال الاهتمام بالزراعة في تخصيص الأراضي للشباب والمواطنين حتى سرعان ما نفذت الأراضي الزراعية، حتى بدأت الحكومة للاتجاه نحو الاهتمام الصناعي والتركيز على الصناعات الخفيفة في بداية الأمر التي تحتاج إلى عمالة كثيرة من أجل توفير فرص عمل أيضا للشباب و المواطن الماليزي ".[3]

---

[1] موسوعة ويكيبيديا الحرة، **الرعاية الص:حية في ماليزيا**، متوفر على الموقع:**http://ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الولوج**:2020/05/18

[2] حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتص:الات في تحقيق التنمية المستدامة**" دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر"، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتص:ادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2013/2012،ص:101

[3] مهاتير **محمد :الشعب** الماليزي **اتفق على عدم** الاهتمام **بالخلافات** العقائدية، لينهض **بالدولة، متوفر على الموقع:**
http://www.alborsanews.comتاريخ **الولوج** :2020/05/18

الفرع الثالث :البعد البيئي

عملت الحكومة الماليزية على تعزيز التنمية المستدامة والمناسبة من الناحية البيئية، من خلال وضع إطار عمل مؤسسي وقانوني للحماية البيئية .ويتم تشجيع المستثمرين على الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية خلال المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم، وتسعى السياسة القومية البيئية إلى التقدم الاقتصادي لماليزيا مع تحسين نوعية حياة المواطنين في ظل ممارسات سليمة بيئيا .وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق[1]:

- بيئة نظيفة وآمنة وصحية ومنتجة للأجيال الحالية والأجيال القادمة.
- الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي للبلاد والذي يتميز بالتنوع والتفرد وذلك من خلال المشاركة الفعالة لجميع قطاعات المجتمع.
- أسلوب حياة مستديم ونمط استهلاك وإنتاج محدد .
- بالإضافة إلى ذلك، تؤكد السياسة البيئية القومية على:
- احترام البيئة ورعايتها وفق أعلى المعايير الأخلاقية والأدبية.
- الحفاظ على النظام البيئي الطبيعي لضمان سلامة التنوع البيئي وأنظمة دعم الحياة.
- ضمان التحسين المستمر لإنتاجية البيئة وجودتها مع السعي لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- إدارة استغلال الموارد الطبيعية للحفاظ على قاعدة الموارد ومنع التدهور البيئي.
- دمج الأبعاد البيئية في تخطيط وتطبيق السياسات والأهداف والأدوار الخاصة بجميع القطاعات لحماية البيئة.
- تعزيز دور القطاع الخاص في حماية البيئة وإدارتها.
- ضمان أعلى درجة من الالتزام بحماية البيئة والاستمرارية من جانب صناع القرار في القطاعين العام والخاص، ومستخدمي الموارد والمنظمات الأهلية وعامة الناس في صياغة أنشطتهم والتخطيط لها وتطبيقها.
- المشاركة بجد وفعالية في الجهود العالمية والإقليمية للحفاظ على البيئة وتدعيمها.

يتم تشجيع المستثمرين على النظر في العوامل البيئية خلال المراحل الأولى من التخطيط لمشروعاتهم وتتضمن نواحي مكافحة التلوث التعديلات الممكنة في خط سير العملية لتقليل النفايات الناتجة إلى الحد الأدنى علاوة على النظر إلى الوقاية من التلوث على أنه جزء من عملية الإنتاج، بالإضافة إلى التركيز على خيارات إعادة التدوير[2].

[1] إدارة البيئة في ماليزيا، البيئة بيئتنا كلنا، على الموقع:**http://beytna.wordpress.com** تاريخ الولوج:2020/05/19

[2] حسين العلمي، مرجع سابق، ص:102

المطلب الثاني :واقع التأمين التكافلي في ماليزيا

تعتبر ماليزيا من البلدان الأكثر تطورا في مجال صناعة التأمين التكافلي، فلقد حققت خطوات هامة وصارت تكتسب ريادة متزايدة في مجال الصناعة التكافلية، فهي تسعى إلى أن تكون مركزا عالميا في خدمات التأمين التكافلي، وهذا ما سنبرزه في هذا المطلب.

الفرع الأول :صناعة التكافل في ماليزيا

لقد قام البنك المركزي الماليزي ضمن جهوده لتنمية صناعة التكافل الماليزية بتبني منهج تدريجي يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل[1]:

المرحلة الأولى:(1984-1992):

بدأت هذه المرحلة بتشريع قانون التكافل سنة 1984 وتأسيس أول شركة تكافل ماليزية عرفت بـ:"**شركة تكافل الماليزية**"عرفت هذه المرحلة بتأسيس البنية الأساسية التنظيمية الخاصة بهذه الصناعة وهذا من أجل إدارة جيدة لهذه الصناعة من قبل البنك المركزي الماليزي الذي ألزم جميع المؤسسات الناشطة في هذه الصناعة بالتسجيل وبالإضافة إلى ذلك شكل لجنة شرعية على مستواه من أجل مراقبة مدى إلتزام المؤسسات التأمينية التكافلية بمبادئ الشريعة الإسلامية .

المرحلة الثانية:(1993-2000):

عرفت هذه المرحلة بما يسمى بداية التنافس والتعاون في نفس الوقت حيث شهدت هذه المرحلة دخول شركة تكافل أخرى بالإضافة إلى ظهور كيان جديد عرف بتعاون مجموعة آسيان وهو عبارة عن تكتل بين مؤسسات التكافل في المنطقة نتج عنه تأسيس شركة إعادة التكافل العالمية آسيان سنة 1997الأمر الذي ساعد في وضع الترتيبات الخاصة بإعادة التكافل في ماليزيا وفي المنطقة .

المرحلة الثالثة :(2001-2010):

عرفت هذه المرحلة بوضع الخطة الرئيسية للقطاع المالي سنة 2001 وتهدف إلى جملة من الأمور وهي تقوية قدرات القطاع التكافلي من حيث الهيكل القانوني والشرعي والرقابي والمالي ،حيث تعتبر ماليزيا الصيرفة المالية الإسلامية وقطاع التكافل وسائل مهمة لجعل ماليزيا مركزا ماليا إسلاميا رائد ومحتل الصدارة في العالم ومن أجل خلق نوع من الرقابة الذاتية على المؤسسات التأمينية التكافلية.

أنشئ اتحاد التكافل الماليزي لزيادة التنافسية بين المؤسسات الناشطة في القطاع،أما الجدول التالي يوضح مجموع المؤسسات الناشطة في قطاع التكافل الماليزي:

[1] مقال متاح على موقع:البنك المركزي الماليزي:**https://www.bnm.gov.my**

الجدول رقم 2:مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا

الرقم	الشركة
01	AIA PUBLIC Takaful Bhd
02	AmMetLife Takaful Berhad
03	Etiqa Family Takaful Berhad
04	Etiqa General Takaful Berhad
05	FWD Takaful Berhad
06	Great Eastern Takaful Berhad
07	Hong Leong MSIG Takaful Berhad
08	Prudential BSN Takaful Berhad
09	Sun Life Malaysia Takaful Berhad
10	Syarikat Takaful Malaysia Am Berhad
11	Syarikat Takaful Malaysia Keluarga Berhad
12	Takaful Ikhlas Family Berhad
13	Takaful Ikhlas General Berhad
14	Zurich General Takaful Malaysia Berhad
15	Zurich Takaful Malaysia Berhad

المصدر:منقول من موقع البنك المركزي الماليزي:https://www.bnm.gov.my

شهدت صناعة التكافل الماليزية نموا مطردا من حيث إجمالي أقساط التأمين المجمعة بمعدل بلغ 9%في الفترة الممتدة مابين 2014-2017 حيث قاد هذا النمو في هذه الفترة ليحقق التأمين العائلي خلال سنة 2017 معدل نمو 10% من إجمالي سوق التكافل الماليزي كما بلغ إجمالي أصول قطاع التكافل 26792 مليون رينجت سنة 2016[1].

لا زالت صناعة التكافل تنمو نموا مستمرا، حيث بلغ عدد مؤسسات التكافل في ماليزيا حاليا إحدى عشرة شركة تكافل وأربع مؤسسات إعادة التكافل.

أما بالنسبة للعقود الناظمة لصناعة التكافل في ماليزيا، فقد اعتمد المجلس الاستشاري الشرعي الوطني التابع للبنك المركزي الماليزي والهيئات الشرعية لمؤسسات التكافل في تطبيقها لصناعة التكافل تكييف مجمع

[1] متاح على الموقع البنك المركزي الماليزي:https://www.bnm.gov.my

الفقـــه الإسلامي الدولي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والمتمثل في العلاقـات التعاقديـــة الآتية[1] :

- علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون منها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به هي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة.
- العلاقة بين الشركة وصندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة، أو وكالة بالاستثمار.
- العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح،أما تطبيقات هذه العلاقة بين المشتركين ومؤسسات التكافل فتتناول ثلاثة أنواع رئيسة:

1-التكافل على أساس الوكالة الخالصة:

- يضع المشتركون الأقساط في صندوق التكافل على أساس التبرع للتعاون على تفتيت الأخطار.
- تدير شركة التكافل صندوق التبرع من حيث دفع التعويضات ومتابعة المطالبات على أساس الوكالة بأجر.
- يوكل إلى شركة التكافل استثمار قسط من أموال الصندوق، وهي بهذا تستحق أجرة الوكالة بالاستثمار.

1محمد أكرم لال الدين وأخرون، **الاستثمار في ص:ناعة التكافل -أبعاده وأحكامه ومشاكله-**، مؤتمرمجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية(إسرا) كوالالمبور، ماليزيا، ص:15

الشكل رقم 4 :التكافل على أساس الوكالة الخالصة

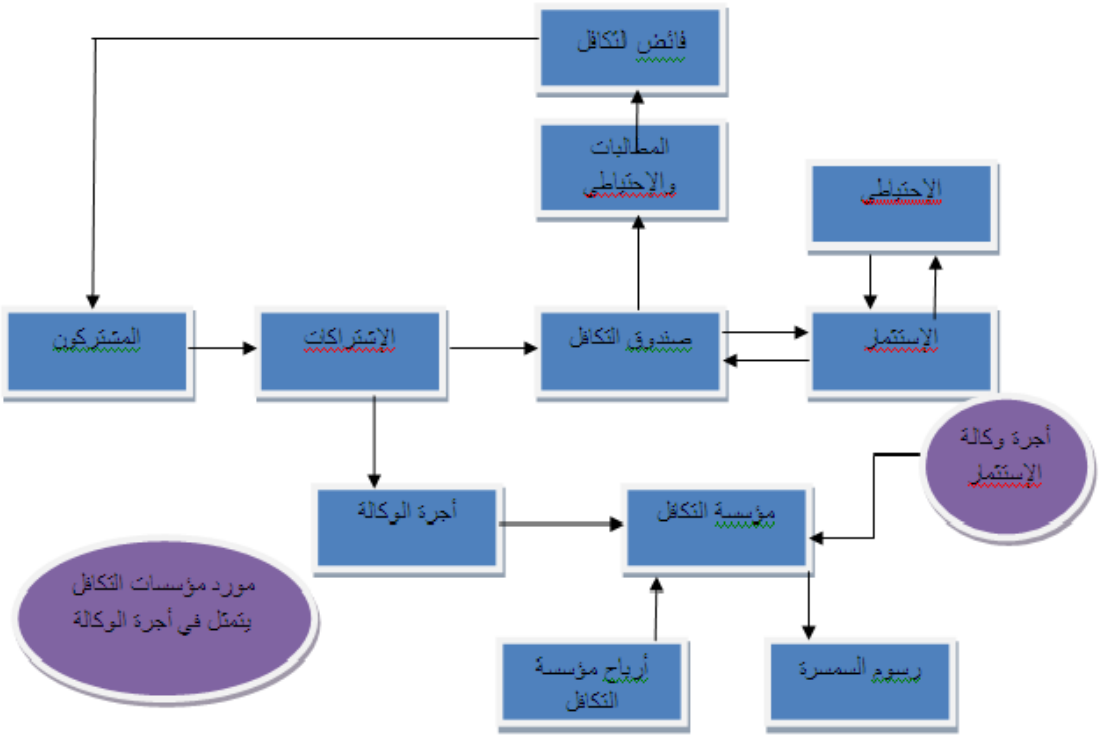

المصدر :محمد أكرم لال الدين، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي، 7-2011/12/8،ص17

2-التكافل على أساس الوكالة المعدلة:

الفرق الرئيس بين الوكالة الخالصة والوكالة المعدلة هو اشتراك شركة التكافل مع المشتركين في الفائض التأميني إن كان على أساس الحافز" تكييفها على أساس الجعالة"، أو ما يسمى بمكافأة الأداء والشكل التالي يبين هذه العلاقة التعاقدية:

الشكل رقم5:التكافل على أساس الوكالة المعدلة

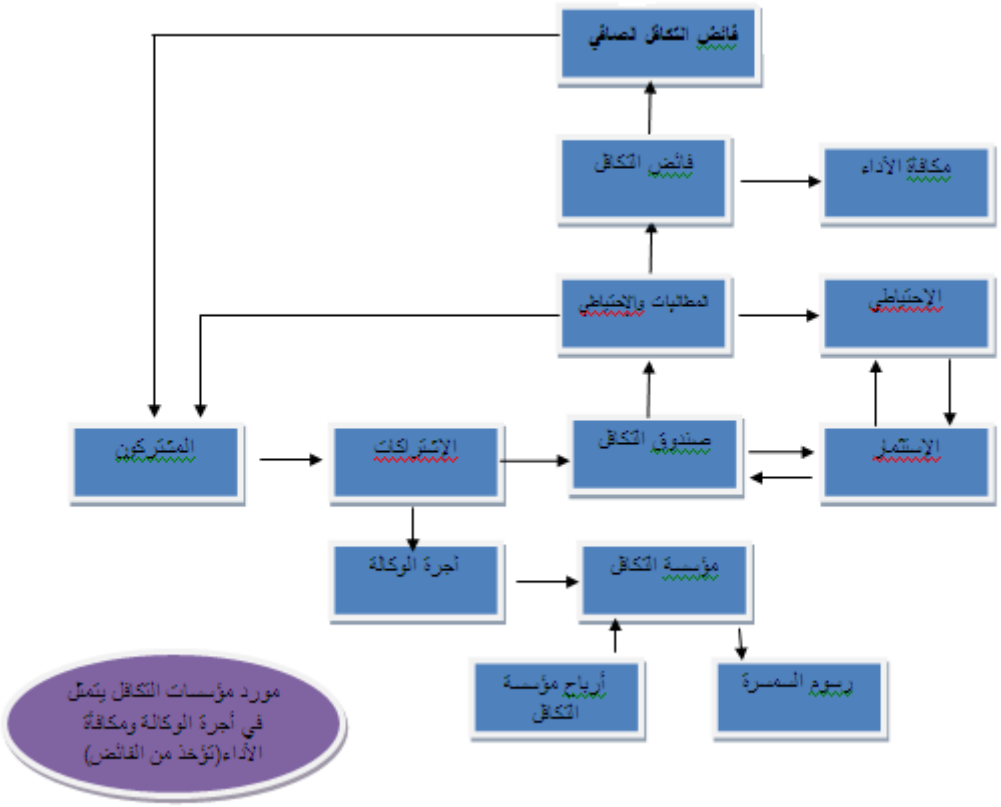

المصدر :محمد أكرم لال الدين، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، مرجع سابق، ص18

3-التكافل على أساس الوكالة والمضاربة:

هذه العلاقة التعاقدية تتفق مع الوكالة الخالصة فيما يتعلق بالوكالة على إدارة النشاطات التأمينية من حيث أخذ أجرة الوكالة، وتختلف معها في الشق الثاني حيث تعتمد الأولى على الوكالة بالاستثمار، وتعتمد هذه على المضاربة، فهي لا تضمن حال الخسارة إلا عند التعدي أو التقصير، غير أنها لا تأخذ أجرا وإنما تشارك الصندوق في الربح في قسط المضاربة إن كان.

الشكل رقم6:التكافل على أساس الوكالة والمضاربة

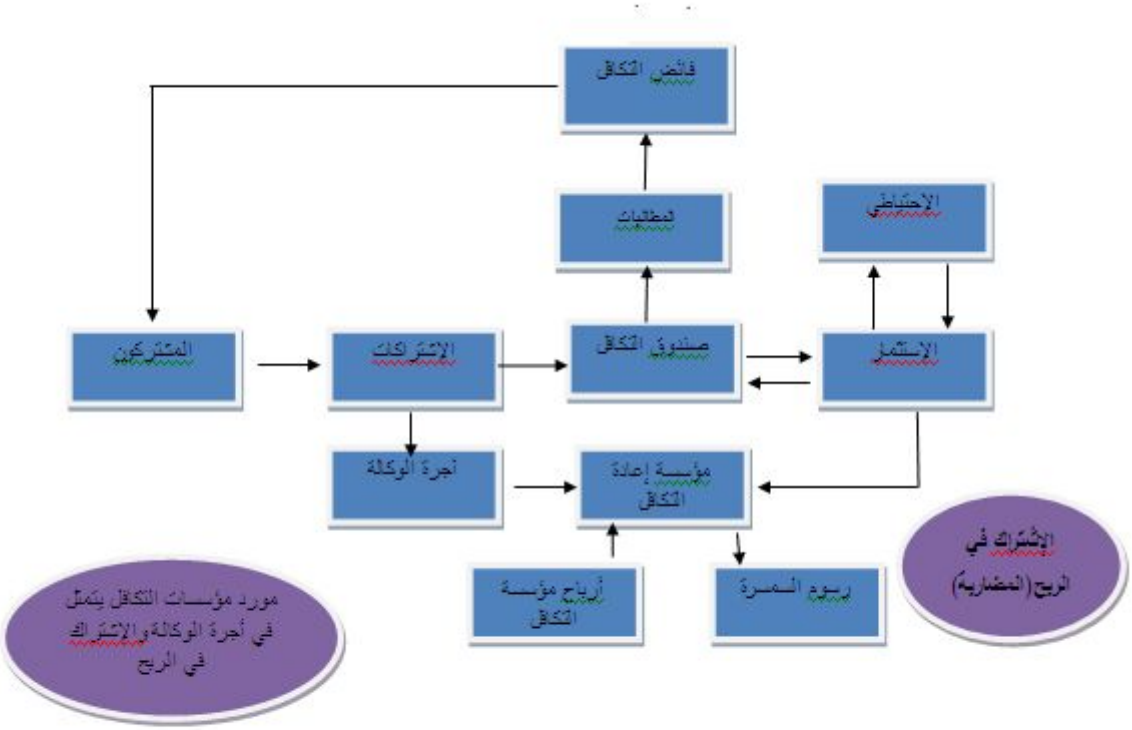

المصدر :محمد أكرم لال الدين، **تجربة التأمين التعاوني الماليزية**، مرجع سابق، ص19

4-التكافل على أساس الوديعة:

يقوم عقد التكافل على أساس الوديعة على العلاقات التعاقدية الآتية:

- يشارك المشتركون في صندوق التكافل على أساس الالتزام بالتبرع أو النهد أو الشركة التعاونية ويكون للصندوق شخصية اعتبارية.
- تقوم العلاقة التعاقدية فيما يتعلق بأموال الصندوق فيما عد التعويضات وأجر الوكالة على أساس الوديعة المقيدة المضمونة، وتشبه الوديعة هنا الحساب المصرفي المشترك بحكم الشخصية الاعتبارية للصندوق.
- لا يطالب المشتركون بنصيب في عائد استثمارات مؤسسات التكافل، كما أنهم لن يكونوا مسؤولين عن أية خسارة قد تتعرض لها الشركة.
- يعود الفائض التأميني بكامله إلى المشتركين، إلا إذا ألزمت لوائح البنك المركزي الإبقاء على قسط للاحتياط، أو المشاركة في إعادة التكافل.

الشكل رقم7:التكافل على أساس الوديعة

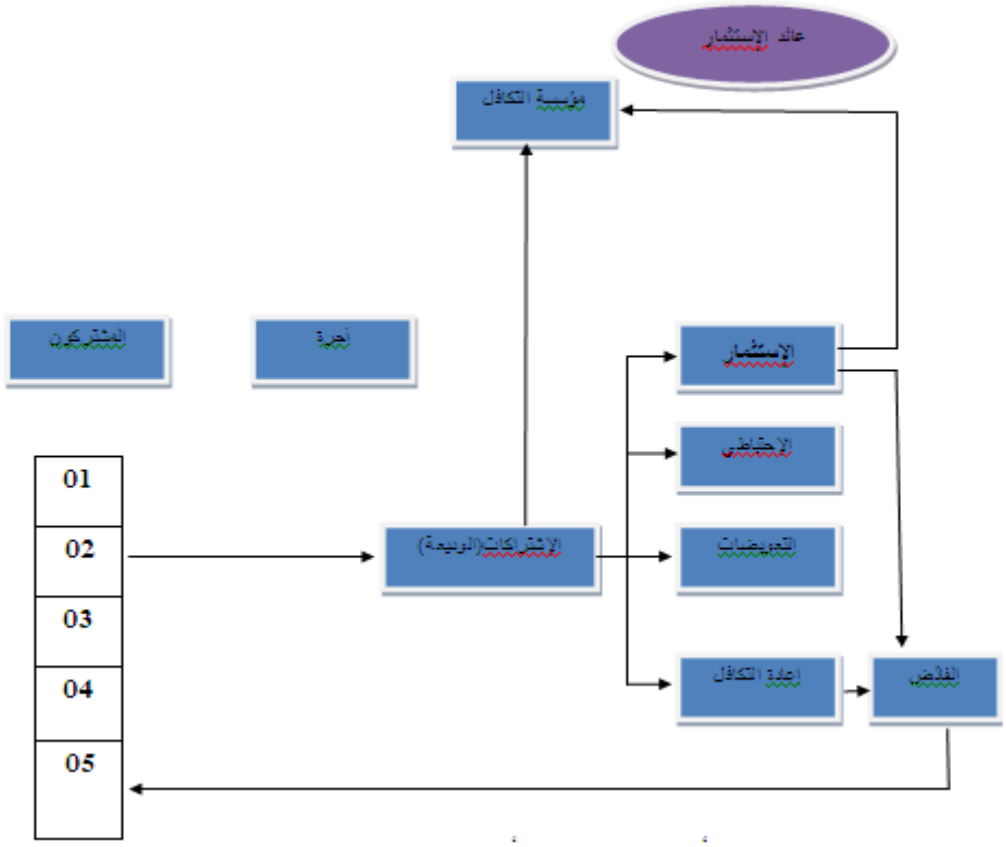

المصدر :محمد أكرم لال الدين، تجربة التأمين التعاوني الماليزية، مرجع سابق، ص21

الفرع الثاني :عوامل النمو:

إن نمو قطاع التكافل الماليزي لم يكن وليد الصدفة بل كان نتيجة عوامل أدت إلى نمو هذا القطاع في ماليزيا[1]:

1-وجود استقرار في الاستهلاك المحلي الماليزي وكذا وعي المستهلك بمنتجات التأمين التكافلي.

2-وجود نمو في التكافل العائلي.

3-حسب وكالة فيتش فإن إنشاء نظام إيكولوجي يمكن أن يحرك النمو في قطاع التكافل الماليزي .

4-وجود إطار تنظيمي سليم يغذي استيعاب النمو في قطاع التكافل .

5-وجود أنظمة معاشات متطورة بالإضافة إلى نظام صحي متطور هذا ما يغذي النمو في قطاع التكافل العائلي والتأمين بشكل عام.

6-رقمنة قطاع التأمين التكافلي يساهم بشكل كبير في نمو هذا القطاع

[1] Ariticle disponible in site: **https://www.bernama.com/en/thoughts/news.php?id=1838165**:date de navigation le18/07/2020

الفرع الثالث :تحديات قطاع التأمين التكافلي الماليزي[1]:

على الرغم من أن سوق التكافل الماليزي يتمتع بنمو قوي نسبياً ، إلا أنه يواجه عدداً من التحديات لتلبية كامل إمكاناتها ، على النحو التالي:

-قـــلة الوعـــــي:

انخفاض مستويات الوعي العام هو التحدي الأول الذي يواجه مشغلي التكافل في ماليزيا ، تم توثيق العديد من المؤلفات التي تشير إلى أن نقص الوعي هو أحد العوامل التي يعيق مواصلة تطوير سوق التكافل، ومن أجل الرفع من مستوى الوعي في المجتمع الماليزي تنظم مؤسسات التأمين التكافلي مختلف الحملات والبرامج بإشراك المجتمع المحلي ، وتنظيم سلسلة المحاضرات ، والتعاون مع المنظمات الأخرى على سبيل المثال ، تحت المشاركة المجتمعية ، نظمت جمعية التكافل الماليزية واتحاد تكافل برهاد بشكل مشترك حدث جلينان تكافل إفطار رمضان في 12 يونيو 2017 بهدف إشراك المستهدفين المجتمعات لخلق الوعي التكافلي داخل مناطقهم. علاوة على ذلك تنظيم سلسلة من المحاضرات في العديد من الجامعات المحلية المختارة على مدار العام .

-معدل اختراق منخفض للتأمين التكافلي:

ارتفع معدل اختراق التأمين التكافلي في ماليزيا من 14.5%سنة 2018 إلى 15.2% سنة 2019 لا يزال يعتبر معدل الاختراق منخفضاً ، خاصة في الجزء السفلي من شريحة دخل الأسرة الماليزية يمثلون 40% حيث يتم تصنيف الماليزيين إلى ثلاث فئات مختلفة للدخل ؛الشريحة الأعلى تمثل 20٪ (T20) ،الشريحة المتوسطة تمثل 40٪ (M40) ، والشريحة الدنيا تمثل 40٪ (B40). وفقاً لإدارة الإحصاءات الماليزية.

اعتباراً من عام 2017 ، متوسط دخل الأسرة لـ T20 هو 13148 رينجيت ماليزي،كما تم تسجيل متوسط دخل الأسرة M40 عند 6275 رينجيت ماليزي .

سيتغير مؤشر مجموعة الدخل على مر السنين ويمثل القوة الشرائية والنمو الاقتصادي للبلاد وفقاً للبنك المركزي الماليزي (سنة 2018)، بالمقارنة التأمين العام مع التأمين التكافلي ، فإن معدل التأمين على الحياة والتغلغل الأسري أقل بين B40 حيث تلجأ هذه الشريحة عادة إلى التأمين التكافلي بدلا من التأمين العام .

- القدرات التكنولوجية غير الكافية:

في هذا العصر الرقمي ، غيرت التكنولوجيا طريقة عيش الإنسان ، وطريقة إنقاذ الإنسان ولكن المتدخلين في سوق التأمين التكافلي لم يتفاعلوا بشكل مناسب مع هذه التغيرات التكنولوجية الهائلة ولهذا

[1] Azman Hashim ،**The Dynamics of Malaysian *Takaful* Market: Challenges and Future Prospects**، Journal of islamic Finance ،Institute of Islamic Banking and Finance ،Kuala Lumpur ،Malaysia ،Journal No. 2289 ،2019 ،p4

وجب الاستثمار في التكنولوجيا المناسبة من أجل الحصول على تفاعل جيد مع العملاء عبر مختلف المناطق .

- نقص المواهب:

يعد نقص المواهب والقوى العاملة مشكلة طويلة الأمد في سوق التكافل الماليزي حيث تواجه صناعة التكافل نقصًا حادًا في الموظفين المؤهلين القادرين على فهم مبادئ التأمين التقني ولديهم ما يكفي من المعرفة بأحكام الشريعة الإسلامية والتمويل.

المطلب الثالث:مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أهداف التنمية المستدامة في ماليزيا

لمؤسسات التأمين التكافلي أهمية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الماليزية من خلال التأثير الغير مباشر على جوانب التنمية المستدامة وسيتم توضيح ذلك فيما يلي:

الفرع الأول: دور مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في تحقيق البعد الاقتصادي:

إن مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية تساهم في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الماليزية من خلال ما يلي:

أولا-التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية:

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية التنموية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال تجميع المدخرات من المشتركين

وفي ماليزيا، نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية تساهم بنسبة معتبرة في تمويل المشاريع الاستثمارية وتعتبر مؤسسات التكافل الماليزية مصدر تمويل مهم تلجأ إليه كافة المؤسسات الراغبة في الاستثمار.

وهذا ما نجده موضح أكثر في التمثيل البياني و الجدول الآتيين:

الجدول رقم 3: حجم التمويل الممنوح من طرف مؤسسات التأمين التكافل الماليزية للمشاريع الإستثمارية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم التمويل (مليون رينجت)	1642.2	1913.5	1946.2	2242.9	2441.5	2336.6	2485.3

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الإحصائيات المتاحة على الموقع الإلكتروني التابع لمؤسسة بحثية خاصة ولديها عدد كبير من المحللين الاقتصاديين حول العالم : https://www.ceicdata.com/

الشكل رقم8:حجم التمويل الممنوح من طرف مؤسسات التأمين التكافل الماليزية للمشاريع الإستثمارية

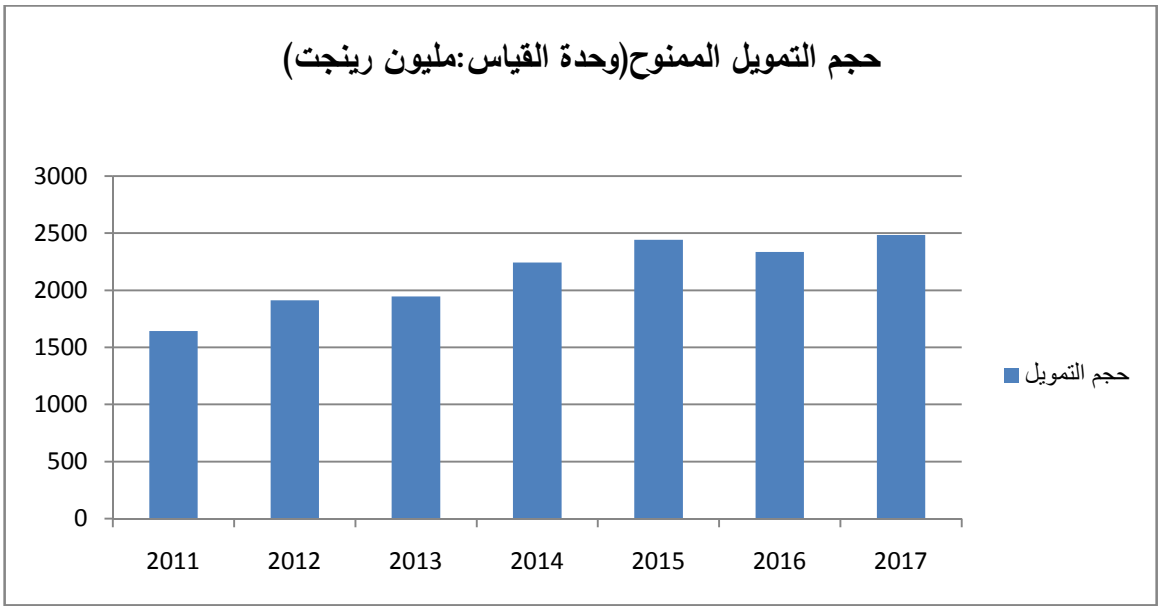

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال التمثيل البياني والجدول السابق نلاحظ ما يلي:

أن حجم الأموال الممنوحة من طرف مؤسسات التأمين التكافلي للمشاريع الاستثمارية قد ارتفعت من 1642.2 مليون رينجت سنة2011إلى 2242.9 مليون رينجت سنة 2014وهذا راجع بالأساس لارتفاع حجم الأقساط التأمينية لدى هذه المؤسسات خلال هذه السنوات بسبب وجود مرونة أكبر في سياسات مؤسسات التأمين التكافلي التي تستجيب لأصحاب الأقساط التأمينية بتعديل أقساطهم رغبة في الحصول على المزيد من الأرباح من أجل استثمارها لدى مؤسسات التأمين التكافلي بالإضافة إلى كل ذلك تحسن في نتائج التأمين على السيارات لدى هذه الأخيرة ومن كل ما سبق ذكره نجد أن مؤسسات التأمين الماليزية تساهم بشكل كبير في تمويل المشاريع الاستثمارية وهي بهذا تساهم بشكل غير مباشر في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا .

حيث نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي في ماليزيا توفر خدمة التأمين على الاستثمارات لكنها تكاد أن تكون منعدمة لأنها تحوز على مخاطر كبيرة .

ثانيا-الاستثمار في الصكوك الإسلامية :

لقد تنامت السوق العالمية للصكوك الإسلامية، واتسعت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، حيث وصل حجم الإصدار العالمي للصكوك الإسلامية سنة2019 145.7 بليون دولار أمريكي[1] حيث تصدرت ماليزيا القائمة عالميا من حيث حجم الإصدار، حيث نجد أن مؤسسات التكافل الماليزية لعبت دورا مهما في إصدار الصكوك الإسلامية والاستثمار فيها في ماليزيا .

[1] متاح على الموقع:**https://www.iifm.net** تاريخ الولوج يوم:2020/08/02

01- تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2016-2019:

تميزت سوق الصكوك الإسلامية الماليزية بنشاطها الملحوظ في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال إصدارا تها المتنوعة للصكوك، وفيما سيأتي تبيان تطور الصكوك الإسلامية في ماليزيا.

الجدول رقم 4: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا خلال الفترة 2016-2019

السنوات	2016	2017	2018	2019
قيمة الإصدار (بليون رينجت)	240.56	317.94	385.93	384.85

Source : https://www.statista.com accessed to 02/08/2020:

من خلال الجدول رقم 4: نلاحظ ارتفاعا مستمرا للإصدار الماليزي للصكوك الإسلامية إلى غاية 2018،وبداية سنة 2019 بدأت الإصدارات تشهد انخفاض طفيف

02- تطور استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في الصكوك الإسلامية:

بما أن سوق الصكوك الإسلامية الماليزية كانت سوق نشطة وتحتل الصدارة على المستوى العالمي فإن مؤسسات التأمين الماليزية استغلت الفرصة في استثمار الفائض من الأموال لديها فيما يلي نجد حجم الاستثمار في الصكوك الإسلامية في الفترة الممتدة مابين 2010-2016 في الجدول التالي:

الجدول رقم5 :تطور استثمار مؤسسات التأمين التكافلي في الصكوك الإسلامية 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة الصكوك الإسلامية(مليون رينجت)	474600	601200	518100	650100	474200	439400	818200

المصدر:متاح على الموقع الإلكتروني:https://www.ceicdata.com

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5 ارتفاع في قيمة الاستثمارات في الصكوك الإسلامية الماليزية من قبل مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في الفترة الممتدة مابين 2011-2014وهذا راجع بالأساس إلى انتعاش الأسواق الرئيسية للصكوك في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بالإضافة إلى ذلك وجود حوافز ضريبية ومالية على هذا النوع في الاستثمار في ماليزيا أقرت من طرف الحكومة الماليزية في إطار برنامج التحول الإقتصادي الوطني الماليزي وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تمويل تطوير البنية التحتية بما في ذلك مطار كوالا لمبور وماجو السريع وسيناي السريع وفي سنة 2015 نلاحظ انخفاض وهذا راجع إلى رغبة الحكومة الماليزية في تخفيض إصدار الصكوك والتحول إلى أدوات تمويلية أخرى ما أدى بمؤسسات التأمين التكافلي الماليزية إلى تخفيض استثماراتها ،وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في الصكوك مرة أخرى سنة 2016 وهذا راجع للانتعاش الذي

عرفته الأسواق الرئيسية للصكوك في كل من ماليزيا والإمارات العربية المتحدة بسبب ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي وكما نعرف أن الحكومات والهيئات التابعة لها من أكبر المستثمرين في الصكوك .

ثالثا-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

تمثل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من أهم العوائد المنتظرة من وراء عمليات الاستثمار حيث نجد أن السوق الماليزية من أكثر الأسواق ديناميكية حسب تقرير التكافل العالمي لسنة 2017 فالسوق الماليزية تعرف نموا مستمرا بنسبة 6% وتستحوذ على حصة 70% من سوق التأمين التكافلي في شرق أسيا

01 -تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة مابين 2011-2016:

يحدد الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في ماليزيا. وهو مقياس أوسع للنشاط الاقتصادي ومؤشر أساسي للصحة الاقتصادية الماليزية وفيما سيأتي تبيان تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي للفترة مابين 2011-2016

الجدول رقم 06:تطور الناتج المحلي الإجمالي الماليزي خلال الفترة مابين 2011-2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الإجمالي	297.95	314.44	323.28	338.06	296.64	296.75

المصدر:متاح على الموقع الإلكتروني/https://www.macrotrends.net

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن الناتج المحلي الإجمالي الماليزي ينمو بوتيرة مستقرة ومستمرة وهذا ما يدل على قوة ومتانة الاقتصاد الماليزي بشكل عام .

02-مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي:

عند تفحص مكونات الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الخدمات المالية تستحوذ على نسبة كبيرة منه ومن ضمنها خدمات مؤسسات التأمين التكافلي وهذا ما سيأتي تبيانه في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قيمة المساهمة(مليون رينجت)	16 948,2	19 045,6	20 934,0	22 746,0	24 711,0	26 792,0
نسبة المساهمة%	2,0	2,1	2,2	2,2	2,2	2,2

المصدر:متاح على الموقع الإلكتروني :https://www.bnm.gov.my

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن نسبة مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة الممتدة مابين سنة2011إلى غاية سنة2016 مستقرة تتراوح مابين 2%و2.2%

وهذا ما يدل على استقرار قطاع التأمين التكافلي في ماليزيا وكذا مساهمته الفاعلة في النهضة بالاقتصاد الوطني الماليزي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بها.

الفرع الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية في تحقيق البعد الاجتماعي

إن من أهم الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التأمين التكافلي العمل على بث الشعور بالأمن والطمأنينة في نفس المؤمن له لما توفره من حماية تأمينية ضد الأخطار التي يتعرض لها أفراد المجتمع، فالتعويض الذي توفره مؤسسات التأمين التكافلي يجعل المؤمن له في أمان وأكثر استقرارا

أولا:القضاء على البطالة:

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على المساهمة في الحد من البطالة، فهي تقدم فرصا تشغيلية مهمة لعدد كبير من الموظفين، وفي ماليزيا نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي تساهم بنسبة عالية في الحد من البطالة بين الشباب الماليزي وفيما يلي نبين عدد الموظفين لدى مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية:

الجدول08:عدد الموظفين في مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الموظفين	2 846	2 758	3 162	2 720	2 896	3 766

المصدر:متاح على الموقع الإلكتروني :https://www.bnm.gov.my

من خلال الجدول 08 نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية تساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة في ماليزيا التي بلغت سنة 2016 3.44%[1] وهي بهذا تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني الماليزي.

ثانيا:التكافل العائلي:

يقصد به تأمينات الحياة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يشمل أنواع التكافل التي تتعلق بالحياة البشرية والأخطار التي تتعرض لها أو تطرأ عليها كالوفاة والعجز والشيخوخة[2] حيث نجد أن ماليزيا كانت السباقة في تطبيق التكافل العائلي وفيما يلي نوضح تطور التكافل العائلي الماليزي في الجدول التالي:

الجدول رقم 09 :تطور التكافل العائلي الماليزي خلال الفترة 2011-2015

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة التكافل العائلي (بليون رينجت)	2.70	3.47	3.56	3.50	3.64

المصدر:التقرير العالمي للتكافل لسنة 2017 متاح على الموقع:www.milliman.com

[1] متاح على الموقع :https://www.statista.com/statistics/319019/unemployment-rate-in-malaysia/

[2] الص:ديق محمد الأمين الضرير، **تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتص:اد الإسلامي /جامعة أم القرى، ص:29

من خلال الجدول 09 نلاحظ أن هناك استقرار في التكافل العائلي الماليزي وهذا راجع بالأساس إلى استقرار قطاع التأمين التكافلي الماليزي وكذا وعي الشعب الماليزي بضرورة المساهمة في هذا القطاع الذي يعود بالنفع عليهم سواء عند العجز أو الشيخوخة وبالإضافة إلى كل ذلك يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الماليزي.

المبحث الثاني: دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة

إن تجربة الإمارات العربية المتحدة في قطاع التأمين التكافلي ليست بعيدة عن مثلياتها الماليزية إذ تتصدر الإمارات المرتبة الثانية عالميا وهذا ليس مجرد صدفة إنما نتيجة مجهودات بذلتها الدولة في بناء منظومة الاقتصاد الإسلامي ومن ضمنها قطاع التأمين التكافلي الذي يعتبر عنصر مكمل ومهم في صرح هذه المنظومة وهذا ليس إلا لأنه يساهم في تحقيق وتجسيد أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني الإماراتي وهذا ما سوف نتعرف عليه من خلال هذا المبحث وذلك وفق ما يلي:

المطلب الأول:التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الثاني:واقع التأمين التكافلي الإماراتي .

المطلب الثالث:مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة.

المطلب الأول:التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة

وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أولوياتها بناء اقتصاد معرفي تنافسي وبيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة ونظام رعاية صحية بمعايير عالية ومجتمع آمن وقضاء عادل ومكانة عالمية متميزة ونظام تعليمي رفيع المستوى ومجتمع متلاحم محافظ على هويته وهذا يدخل ضمن حيز المفهوم الحقيقي للتنمية المستدامة وعلى إثر هذا سوف نتناول واقع التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرع الأول :البعد الاقتصادي

سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ توحيدها سنة 1971 إلى وضع خطط اقتصادية تكون مستوعبة للتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، حيث استفادت من رغبة مواطنيها في استيعاب التغيرات الجديدة وإدخالها في واقعهم الاقتصادي والاجتماعي، هذا ما سارع في دخولها ضمن مجموعة الدول القليلة التي استفادت من التطور الاقتصادي الهائل فضلا عن إمكاناتها لرفع الاقتصاد الإماراتي ليصبح اقتصادا نموذجيا[1] .

يمثل النفط القطاع الرئيسي في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وقد أدركـت هذه الدول

1 هدى زوير، عدنان داود، **الاقتص:اد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية**، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010 ، ص:153

أن الاعتماد على هذا القطاع، يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نتيجة للتغيرات في أسواق النفط، مثل تراجع الطلب وانخفاض الأسعار.

لهذا بذلت دولة الإمارات جهودا كبيرة في تنويع مصدر دخلها، ومنها تقليل الاعتماد على النفط بصورة كبيرة، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من % 62.9 في عام 2005 إلى حوالي 70.5 % في عام 2017مما يدل على تراجع دور القطاع النفطي في حجم الناتج المحلي الإجمالي ونجاح سياسة الدولة في تنويع مصادر الدخل[1]

وعلى رغم التقلبات التي يشهدها سوق النفط، أثبت الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات مرونته وقدرته العالية على مواصلة النمو على الرغم من الضغوط والصعوبات الاقتصادية، وحافظ على مكانته المرموقة كثاني أكبر اقتصاد عربي وإحدى أهم الوجهات الإقليمية للتجارة والاستثمار وأنشطة الأعمال الاقتصادية [2] اختلافا مع معظم الاقتصاديات فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق، حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية بدون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة.

بعبارة أخرى، فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني حيث اقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للاقتصاد الحر.

إن اقتصاد دولة الإمارات اقتصاد مفتوح ونشط يعتمد على تنويع موارده وتوافر مجتمع آمن وهو مؤسس على عدة دعائم، فهو اقتصاد قائم على بنية تحتية متطورة ومعرفة مستدامة مع تطوير للموارد والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم على مختلف الأصعدة.

هذا وتماشيا مع سياسة الدولة في تنويع موارد الاقتصاد فقد زادت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، فقد حرصت قيادة دولة الإمارات منذ إعلان الاتحاد على استخدام مردود الموارد النفطية في بناء بنى تحتية متطورة عززت مكانتها وأهلتها لتكون مقرا لكبرى المؤسسات العالمية ومقصدا لرجال الأعمال ووجهة سياحية متميزة وذلك بفضل المقومات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها، والسياسات الاقتصادية الحكيمة التي تعتمد على الانفتاح والتنوع والمرونة.

مما لا شك فيه أن توافر الموارد المالية لم يكن السبب الوحيد وراء التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بل أيضا تصميم وحسن إدارة الموارد في إطار تحقيق أهداف واضحة، فقد تمكن اقتصاد دولة الإمارات خلال فترة قياسية من تحقيق معدلات نمو إيجابية بفضل ما يتمتع به من بنية تحتية ضاهت

[1]Disponible sur le site web: **https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy** consulté le:20/05/2020

[2] **تقرير التطورات الاقتص:ادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة2017-2018** قطاع شؤون السياسات الاقتص:ادية -إدارة التخطيط ودعم القرار،وزارة الاقتص:اد،2019،ص:11

مثيلاتها في كبريات دول العالم وتشريعات اقتصادية مرنة وبيئة ملائمة للاستثمار، كما تمكن الاقتصاد الوطني من الانتقال التدرجي من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد متنوع تساهم فيه قطاعات الإنتاج والخدمات غير النفطية بأكثر من ثلثي الناتج المحلي، كل ذلك انعكس على مستويات المعيشة ورفاهية الأفراد حيث صنفت الإمارات من أوائل الدول في مستوى الرفاهية.

يركز العمل الاقتصادي على تحقيق العديد من الأهداف الإستراتيجية، منها تطوير مستويات المعيشة، وبناء أسس الاقتصاد الحديث (اقتصاد المعرفة) وتطوير الخدمات ورفع كفاءتها، وكذلك زاد اهتمام الدولة تهدف تنويع مصادر الدخل خلال تلك الفترة، وتم رصد الكثير من الاستثمارات التي أصبحت أكثر تنوعا، وظهرت العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية المتطورة، وكان للقطاع الخاص دورا بارزا في كثير من تلك التطورات ومساهمة إيجابية واضحة في الأنشطة الاقتصادية.

تعول الدولة في توجهها الاستراتيجي لدعم التنمية والتحول نحو الاقتصاد المعرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات مع المؤسسات العالمية متعددة الجنسيات باعتباره قوة محركة وأداة هامة لنقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة .ومن ثم فهي تعمل دوما على إرساء القواعد والأسس التي من شأنها جذب الاستثمارات الأجنبية حيث تنتهج سياسة الباب المفتوح أمام المستثمرين الأجانب من خلال قيامها بتسيير الإجراءات وتأهيل البنى التحتية التي تسمح لهم بممارسة أعمالهم بسلاسة ويسر.

وفي إطار السعي لتفعيل سياسة تنويع مصادر الدخل ودعم توجه الدولة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي القائم على البحوث والابتكارات، استمرت الدولة خلال العام 2016 في إتباع سياستها المالية الرشيدة التي اتبعتها بالعام 2015 ، والتي كان قوامها التركيز على ضبط وترشيد مستويات الإنفاق الجاري واستمرار الإنفاق الاستثماري على تنفيذ المشروعات الخاصة بالتجهيز للحدث العالمي اكسبو2020 ومشروعات البنية التحتية والمشروعات الإستراتيجية التي من شأنها حفز النمو وزيادة مستويات التنويع الاقتصادي ودعم التنمية البشرية مثل الطاقة والصناعة والسياحة والتعليم والبنية التحتية المادية والإلكترونية واللوجستية والخدمات المالية مع تأجيل بعض المشروعات التي لا تمثل أولوية، وذلك بالاستفادة من الاحتياطيات والفوائض المالية المتاحة لديها وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات، مع تنمية الإيرادات العامة وتنويع مصادره. [1]

حلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 27 عالمياً من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق التصنيف المتبع لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، في نتائج تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الصادر لعام 2019،وأوضح التقرير أن دولة الإمارات جذبت استثمارات

[1] **تقرير التطورات الاقتص:ادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة ،2017-2018**،مرجع سابق ،ص:35

أجنبية مباشرة في عام 2018 تصل قيمتها إلى 10.4 مليار دولار أميركي، لتتصدر المرتبة الأولى عربياً مستحوذة على 36% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى مجموعة الدول العربية.[1]

الفرع الثاني :البعد الاجتماعي

أولا:العدالة الاجتماعية :

1- نسبة الفقر في الإمارات: يشير تقرير التنمية البشرية لعام 2015 ، إلى أنه لا يوجد أي مواطن إماراتي يعيش في فقر مدقع، وبلغت نسبة الفقر صفراً، بينما تصل نسبة السكان المعرضين لخطر الفقر إلى 2%وهي نسبة ضئيلة للغاية، وتعد من أقل المعدلات على مستوى العالم وفقاً للتقرير ويرجع ذلك إلى وجود شبكات الضمان الاجتماعي التي تغطي المواطنين والمقيمين على أرض الدولة[2]، إذ بلغ عدد حالات المساعدات الاجتماعية إلى 41000حالة عام 2018[3] .

2- معدل البطالة :تبلغ نسبة العاطلين عن العمل في الإمارات 2.5% سنة 2017 حسب أرقام الصادرة عن الهيئة الاتحادية للإحصاء والتنافسية لدولة الإمارات[4] وقد أثر الانخفاض في أسعار النفط على خطط التوظيف عموماً في الخليج، ولا سيما في الإمارات، إن من أسباب البطالة بين الشباب هو حالة الركود الاقتصادي العالمي، وكذلك سياسات استقدام العمالة الوافدة[5] .

ثانيا-الصحة:

1- الوفيات :تشمل كل من معدل وفيات الأطفال ,ومؤشر العمر المتوقع عند الولادة.

أ- مؤشر معدل وفيات الأطفال :يعد هذا مؤشراً للرعاية الصحية الأولية في الدولة ,وتشير البيانات إلى تحسن هذا المؤشر إذ انخفض مؤشر وفيات الأطفال الرضع من 137 لكل ألف مولود في عام 1960 إلى 4 وفيات في عام 2017 [6].

ب-متوسط العمر المتوقع عند الولادة :ارتفع متوسط عمر الفرد من 72,9 عاماً للرجال عام 1995 إلى 76,8عاماً في عام 2015 وارتفع متوسط عمر النساء إلى 78 عام في عام 2015 بعد ان كان 75.2 عاما في عام1995[7] .

2 -مياه الشرب والمياه والمرافق الصحية :أشارت بيانات التنمية البشرية العربية عام 2015 إن دولة الإمارات وفرت المياه الصالحة للشرب لسكانها كافة بنسبة % 100 وهذا هو أحد مستهدفات رؤية الإمارات

---

[1]Disponible sur le site web: **https://www.alittihad.ae/article/35694/2019**consulté le:22/05/2020

[2]**مرتضى أحمد خضر، مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية الجهود والمبادرات**،مجلة تكريت للعلوم السياسية،العدد 15،جامعة تكريت،العراق، 2019/05/05 ،ص:16

[3]متاح على الموقع :**https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-01-22-1.3758294** تاريخ الولوج 2020/06/01

[4]**التقرير الإحص:ائي السنوي لسنة** 2017 ،الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحص:اء،دولة الإمارات العربية المتحدة،2018، ص:5

[5]**مرتضى أحمد خضر،مرجع سابق،ص:**16

[6]**تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة2018** ،المؤشرات الص:حية لدولة الإمارات المتحدة لسنة 2018،وزارة الص:حة الإماراتية ،2019،ص:2

[7]مرتضى أحمد خضر ،مرجع سابق،ص:16

2021وكشف تقرير لمنظمة الصحة العالمية في عام 2015 أن الإمارات نجحت في توفير مرافق الصرف الصحي ل % 98 لسكانها ويعد هذا مؤشرا جيداً ومماثلاً للدول المتقدمة على سبيل المثال هولندا % 98 النرويج 98%، فنلندا 98% [1] .

3- مؤشرات الخدمات الصحية[2]:

أشار" التقرير الإحصائي السنوي لعام 2016 " الصادر من وزارة الصحة وتنمية المجتمع الإماراتية إلى ارتفاع مستوى الخدمات الصحية في عام 2016 ، عنها في عام 2014 ، وذلك من خلال ارتفاع العدد الإجمالي للمؤسسات الطبية والصحية إذ بلغ عدد المستشفيات العامة والخاصة في دولة الإمارات سنة 2016 وانعكس هذا التطور إيجابيا على الحالة الصحية لسكان الإمارات وأظهر مؤشر جودة الرعاية الصحية تقدم الإمارات من المرتبة 34 في العام 2015 ، إلى المرتبة 28 في العام 2016 .

ثالثا –التعليم:

أشار"التقرير الإحصائي السنوي لعام 2017"الصادر من الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء إلى ما يلي:

– الطلبة المواطنين في مؤسسات التعليم العالي بين سنتي 2017–2018 بلغ نسبة 60 %.

–عدد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي بلغ سنتي 2017–2018 137 ألف طالب.

–الزيادة في عدد مؤسسات التعليم العالي في الدولة بلغت 85 مؤسسة.

–نسبة التحاق الطلبة بتخصص إدارة الأعمال بلغ 25.8%.

– نسبة التحاق الطلبة بتخصص الهندسة بلغ 21.3%.

وهذان التخصصان هما الأكثر التحاقا بهما من طرف الطلبة من مواطني الدولة لسنتي 2017–2018.

–عدد الطلاب في المدارس الحكومية 287.7 طالب سنتي 2017–2018.

– عدد الطلاب الفني 10.4 الف طالب .

حيث أشار نفس التقرير السابق إلى أن الإمارات احتلت المرتبة التاسعة عالميا من حيث قوة النظام التعليمي لسنة 2018 وهذا ما يؤكد جودة التعليم في دولة الإمارات ويساهم بشكل غير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة .

رابعا–السكان:

أ–معدل النمو السكاني :بلغ تقدير سكان الإمارات في عام 2010 حوالي 8,264.070 ألف نسمة حسب التقرير الإحصائي السنوي لعام 2017 الصادر من الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء ، واستنادا إلى ذلك فإن معدل نمو السكان في السنوات الأخيرة شهد ارتفاعاً في إجمالي عدد السكان ووصل إلى 9304277

[1] نفس المكان

[2] **التقرير الإحص:ائي السنوي لسنة** 2016 ،**وزارة الص**:حة ووقاية المجتمع،،دولة الإمارات العربية المتحدة،2016،

مليون نسمة عام2017 ويقدر معدل النمو السكاني بنحو2 %لسنتي 2016-2017 وهذا ما يؤكد اهتمام دولة الإمارات بالفرد والمواطن واعتباره عنصر مهم في التنمية المستدامة.

الفرع الثالث :البعد البيئي[1]:

جهود تنظيمية وتشريعية تبذلها دولة الإمارات لتحقيق الاستدامة البيئية ومواجهة تحديات الطاقة والتغير المناخي في إطار رؤية 2021، حيث لم تتوان الإمارات في إقرار النظم وإطلاق المبادرات الداعمة للمساعي العالمية للحفاظ على البيئة .

وأقرت "رؤية 2021" 11 مؤشراً لضمان استمرارية التنمية المستدامة، وتتضمن مؤشر جودة الهواء ونسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة ونسبة إسهام الطاقة النظيفة ومؤشر ندرة المياه ومؤشر الجاهزية الشبكية (لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا ومؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر الأداء اللوجستي ومؤشر البنية التحتية (كوسائل النقل وخطوط الكهرباء والاتصالات ومؤشر الخدمات الإلكترونية "الذكية" وزمن حصول المواطن على قرض/مسكن).

ووفقاً للأجندة الوطنية، تتطلع دولة الإمارات إلى زيادة هدفها من توليد الطاقة النظيفة إلى 27% بحلول عام 2021، إضافة للحد من استهلاك وتخفيض انبعاثات الدفيئة المُسببة للاحتباس الحراري .

وتعد الخطة الوطنية للتغير المناخي 2017-2050 خارطة طريق لدعم مبادرات مواجهة التحديات المناخية ومواصلة التنمية الاقتصادية، وحددت وزارة التغير المناخي والبيئة في الإمارات 41 مؤشرا لدليل رائد للتحول للاقتصاد الأخضر ضمن أجندة الإمارات الخضراء 2015-2030، وركزت المؤشرات على ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

وكانت الإمارات سباقة إلى التوقيع على اتفاقيات عالمية كبروتوكول كيوتو واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس .

وتسعى دولة الإمارات لدعم السياحة البيئية المرتكزة على 128 كنزا طبيعيا من بينها 43 محمية و85 موقعا بيئيا معترفا به عالميا، وعملت هيئات وجهات مختلفة بدعم توجهات دولة الإمارات، إذ خصصت إمارة أبوظبي أكثر من 15 مليار دولار أمريكي لبرامج الطاقة المتجددة من خلال مبادرة "مصدر"، كذلك أكدت إستراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050 على هدفها بإنتاج 75% من احتياجات دبي من الطاقة من مصادر نظيفة .

ويعد مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أكبر مشروع للطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم، والذي ستصل قدرته الإنتاجية إلى 5000ميجاوات بحلول عام 2030، ويتضمن أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم بنظام المنتج المستقل في موقع واحد بقدرة 700 ميجاوات، وتشهد الإمارات أيضا إطلاق القمر الصناعي البيئي لدبي بداية 2020.

[1] متاح على الموقع: **https://al-ain.com/article/https-al-ain-com-article-uae-environmemt** تاريخ الولوج :2020/07/05

المطلب الثاني :واقع التأمين التكافلي في الإمارات العربية المتحدة

عملت دولة الإمارات العربية المتحدة كغيرها من الدول الإسلامية على تبني نظام تأميني تكافلي إسلامي حيث سارعت إلى وضع أطر قانونية لتنظيم عمل الصناعة التكافلية.

الفرع الأول :الصناعة التكافلية في الإمارات[1]

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة سباقة على المستويين العربي والإقليمي في تنظيم عمل صناعة التأمين التكافلي و سجلت سبقا تشريعيا باستصدار هذا النظام كما كانت سباقة في تنظيم أعمال مؤسسات التأمين التكافلي على المستويين الخليجي والعربي.

و أصدر معالي /سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد رئيس مجلس إدارة هيئة التأمين مؤخرا القرار رقم (4) لسنة 2010 بشأن نظام التأمين التكافلي بهدف وضع الأطر القانونية لترسيخ هذا النوع من التأمين لتصبح الإمارات أول دولة عربية تضع تشريعا تنظيميا لصناعة التأمين التكافلي.

ويبلغ عدد مؤسسات التأمين العاملة في الدولة 62 شركة منها تسع مؤسسات للتأمين التكافلي هي العربية الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين سلامة ودبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) وشركة تكافل وتكافل الإمارات ونور تكافل والهلال وأبو ظبي للتكافل وميثاق بالإضافة إلى شركة الاتحاد للتأمين التي شرعت في إنهاء الإجراءات اللازمة لتحولها إلى التأمين التكافلي.

الفرع الثاني :عوامل نمو الصناعة التكافلية الإماراتية[2]

إن من أهم عوامل نمو الصناعة التكافلية في الإمارات العربية المتحدة نجد ما يلي:

1-اهتمام مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتي في نشاطها بالجانب البيئي

2-إن صناعة التأمين التكافلي الإماراتية تعمل حالياً على الاستفادة من التكنولوجيا لضمان الكفاءة والإنتاجية مع توفير فرص عمل جديدة.

3-وجود اتجاه قوي للاندماج بين لاعبي التكافل الإماراتيين، حيث أن من شأن الدمج أن يساعد المؤسسات على تحقيق ميزانيات سليمة .

4-إن المنافسة السعرية بين مؤسسات التأمين التقليدي والتعاوني أو التكافلي في النشاطات المشتركة حيث تشكل هذه الأخيرة ضغوطا على مؤسسات التأمين التكافلي خصوصا مجال تأمين السيارات لهذا كان من الأجدر بمؤسسات التأمين التكافلي التركيز على المجالات التي لا يمكن لمؤسسات التأمين التقليدي الدخول فيها كالتكافل العائلي والحياة المتوافق مع أحكام الشريعة.

1مقال متاح على الموقع: **http://www.alkhaleej.ae** تاريخ الولوج:2020/08/01

2مقال متاح على الموقع: **https://www.albayan.ae** تاريخ الولوج:2020/08/01

الفرع الثالث :تحديات الصناعة التكافلية الإماراتية [1]

تواجه مؤسسات التأمين التكافلي 6 تحديات رئيسية تصعِّب من حصولها على حصص متزايدة في السوق الإماراتية، خصوصاً مع وجود منافسة قوية من المؤسسات التقليدية سواءً الوطنية منها أو الأجنبية وسوف نوجز هذه التحديات في ما يلي:

1-ازدياد الانتقائية من قبل بعض مؤسسات التأمين، التي تختار الأعمال التي تكتتب عليها بحذر أكبر للتخفيف من مخاطر تعرضها لخسائر الاكتتاب.

2-التباطؤ في أنشطة التأمين نتيجة تذبذب في أسعار النفط والغاز وانخفاضها مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي.

3-لا يزال العديد من مؤسسات التكافل تشهد توسعاً انطلاقاً من قاعدة صغيرة نسبياً.

4-يرجع ضعف أداء قطاع التكافل في دولة الإمارات أيضاً إلى افتقاره للمميزات التي تتمتع بها مؤسسات التأمين التقليدية، التي غالباً ما تكون أكبر وتستفيد من وفورات الحجم الأفضل.

5-تكتتب مؤسسات التأمين التقليدية الأكثر حجماً والحاصلة على تصنيف عال على معظم الأعمال التجارية، بينما مؤسسات التكافل غالباً مع تكون مقيَّدة بخطوط السلع ذات القدرة التنافسية العالية.

6-تتطلب مؤسسات التأمين الإسلامية استثماراً رأسمالياً كبيراً لكي يترسخ وجودها، إلا أن المؤسسات الجديدة نسبياً غالباً ما تتعرض لضغوط حتى تتمكن من توليد الأرباح وتحقيق إيرادات صحية للمستثمرين فيها.

المطلب الثالث:مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة

مما لاشك فيه ولا يختلف فيه اثنان أن مؤسسات التأمين التكافلي تساهم بشكل فعال في تحقيق وتجسيد أهداف وأبعاد التنمية المستدامة خصوصا وأننا بصدد دراسة تجربة رائدة وثرية على المستوى العالمي كتجربة الإمارات العربية المتحدة ولهذا سوف نحدد بدقة أثر مساهمة هذه المؤسسات في تحقيق أهداف التمنية المستدامة على الصعيد الإماراتي من خلال ما سيأتي

الفرع الأول: دور مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في تحقيق البعد الاقتصادي:

أولا-التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية:

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على تقديم التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية، وذلك من خلال السيولة المتوفرة من الأقساط التأمينية.

[1] مقل متاح على الموقع: **https://www.albayan.ae** تاريخ الولوج:2020/08/02

وفي الإمارات العربية المتحدة ، نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي تساهم بنسبة معتبرة في تمويل المشاريع الاستثمارية وتعتبر مؤسسات التكافل الإماراتية مصدر تمويل مهم تلجأ إليه كافة المؤسسات الراغبة في الاستثمار وهذا ما نجده موضح أكثر في الجدول التالي:

الجدول رقم 10: حجم التمويل الممنوح من طرف مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية للمشاريع الاستثمارية

السنوات	2016	2017	2018
حجم التمويل (ألف درهم)	2 694 787	3 431 171	3 705 010

المصدر:متاح على الموقع:https://ia.gov.ae/ar/open-data/reports

من خلال الجدول نلاحظ أن التمويل الممنوح من طرف مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية للمشاريع الاستثمارية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى عدة عوامل منها انتعاش سوق التكافل الإماراتية و ارتفاع الأقساط التأمينية لهذه المؤسسات إذن هكذا تساهم مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة بطريقة غير مباشرة عن طريق تمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة في الاقتصاد الوطني الإماراتي.

ثانيا–الاستثمار في الصكوك الإسلامية :

لقد تنامت السوق العالمية للصكوك الإسلامية، واتسعت بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، ووفقا للبيانات المجمعة عن الحجم العالمي لسوق إصدارات الصكوك الإسلامية خلال الفترة2010 –2016 حيث وصل الحجم السوقي لإصدارات الصكوك الإسلامية إلى635,9 بليون دولار أمريكي حيث جاءت دولة الإمارات في المرتبة الخامسة على الصعيد العالمي في النصف الثاني من سنة 2019 ، حيث نجد أن مؤسسات التكافل الإماراتية لعبت دورا مهما في إصدار الصكوك الإسلامية والاستثمار فيها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

01 –تطور إصدار الصكوك الإسلامية في الإمارات خلال الفترة 2016–2018:

تميزت سوق الصكوك الإسلامية الإماراتية بنشاطها الملحوظ في نهاية القرن العشرين وذلك من خلال إصدارا تها المتنوعة للصكوك، وفيما سيأتي تبيان تطور الصكوك الإسلامية في الإمارات.

الجدول رقم 11: تطور إصدار الصكوك الإسلامية في الإمارات خلال الفترة 2016–2018:

السنوات	2016	2017	2018
حجم الإصدار(مليون دولار أمريكي)	56718	79069	52916

المصدر:متاح على الموقع:https://www.emiratesnbd.com/

من الجدول رقم 11 نلاحظ أن حجم إصدار الصكوك الإسلامية في تزايد مستمر من سنة 2016إلى غاية سنة2017 وهذا راجع إلى عدة عوامل:

-انتعاش سوق الصكوك الإسلامية الإماراتية هذا بسبب وجود رؤوس أموال كبيرة لدى هذا البـــلد النفطي والسياحي .

-وجود اقتصاد إسلامي إماراتي متكامل.

-وجود حرية ومرونة اقتصادية كبيرة في هذا البلد .

-استقطاب المستثمرين من الخارج من الدول الإسلامية والغير إسلامية من أجل الرفع من حجم الإصدار وجعل الإمارات من أكبر المراكز المالية العالمية في إصدار الصكوك الإسلامية.

أما في سنة 2018 حدوث انخفاض كبير في أسعار البترول على المستوى العالمي هذا ما أثر سلبا على سوق الصكوك الإسلامية في الإمارات.

02-تطور استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في الصكوك الإسلامية:

بما أن سوق الصكوك الإسلامية الإماراتية كانت سوق نشطة وتحتل المراتب الأولى على المستوى العالمي فإن مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية استغلت الفرصة في استثمار الفائض من الأموال لديها فيما يلي نجد حجم الاستثمار في الصكوك الإسلامية في الفترة الممتدة مابين 2016-2018 في الجدول التالي:

الجدول رقم 12 تطور استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في الصكوك الإسلامية

السنوات	2016	2017	2018
حجم الاستثمار (ألف درهم)	1 107 151	1 352 084	1 467 788

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير السنوية لهيئة التأمين الإماراتية لسنوات 2017و2018

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن استثمارات مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في الصكوك الإسلامية في ارتفاع مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع بالأساس إلى انتعاش السوق المحلية الإماراتية الذي جعل هذه المؤسسات تستثمر الفائض من أموالها في سوق الصكوك الإسلامية الإماراتية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ثالثا-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

تمثل المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لأي دولة من أهم العوائد المنتظرة من وراء عمليات الاستثمار حيث نجد أن السوق الإماراتية من أكثر الأسواق ديناميكية حسب تقرير لمجلة الشرق الأوسط -مراجعة التأمين- تعرف نموا مستمرا بنسبة 5.8% سنة 2019.

01- تطور الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال الفترة مابين 2011-2018:

يحدد الناتج المحلي الإجمالي القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في الإمارات. وهو مقياس أوسع للنشاط الاقتصادي ومؤشر أساسي للصحة الاقتصادية الإماراتية وفيما سيأتي تبيان تطور الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي للفترة مابين 2011-2018.

الجدول رقم 13:تطور الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال الفترة مابين 2011-2018

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي (بليون دولار أمريكي)	350.67	374.59	390.11	403.14	358.14	357.05	372.51	397.09

المصدر: متاح على الموقع:https://tradingeconomics.com/ emirates/gdp

نلاحظ من خلال الجدول رقم 13 أن الناتج المحلي الإجمالي الماليزي ينمو بوتيرة مستقرة ومستمرة وهذا مؤشر قوي على أن دولة الإمارات تسعى بشكل مستمر لتنمية اقتصادها الوطني.

02-مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في الناتج المحلي الإجمالي:

إن قطاع التأمين التكافلي في دولة الإمارات من أنشط القطاعات نظرا لدوره الحيوي في خدمة الاقتصاد الوطني والذي انعكس على معدل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سنبينه في الجدول التالي:

الجدول رقم 14: تطور مساهمة مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2016	2017	2018
قيمة المساهمة (مليار درهم)	10,177264	11,836191	12,493334
نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	0.72	0.83	0.83

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقرير السنوي لقطاع التأمين الإماراتي لسنتي 2017و2018

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع بالأساس إلى انتعاش في سوق التأمين التكافلي الإماراتي وكذا ازدياد الوعي التأميني وفق ضوابط الشريعة الإسلامية وهذا ما يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرع الثاني :دور مؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية في تحقيق البعد الاجتماعي

إن مؤسسات التأمين التكافلي يتجلى دورها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال توفير المقاصد الضرورية للإنسان عن طريق تغطيات التكافل على البطالة وكذا التكافل الطبي والشيخوخة ...الخ وهذا ما سوف نستعرضه فيما يلي:

أولا-القضاء على البطالة:

تعمل مؤسسات التأمين التكافلي على المساهمة في الحد من البطالة، فهي تقدم فرصا تشغيلية مهمة لعدد كبير من الموظفين، وفي الإمارات نجد أن مؤسسات التأمين التكافلي تساهم بنسبة عالية في الحد من البطالة بين الشباب الإماراتي وهي بهذا تساهم بشكل فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني الإماراتي.

ثانيا-التكافل العائلي:

يقصد به تأمينات الحياة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فهو يشمل أنواع التكافل التي تتعلق بالحياة البشرية والأخطار التي تتعرض لها أو تطرأ عليها كالوفاة والعجز والشيخوخة[1] حيث نجد أن الإمارات كانت السباقة في تطبيق التكافل العائلي على مستوى العربي وفيما يلي نوضح تطور التكافل العائلي الإماراتي في الجدول التالي:

الجدول رقم 15 :تطور التكافل العائلي الإماراتي خلال الفترة 2012-2015

السنوات	2012	2013	2014	2015
نسبة تطور التكافل العائلي	%27	%32	%28	%39

المصدر:التقرير العالمي للتكافل لسنة 2017 متاح على الموقع:www.milliman.com

من خلال الجدول 15 نلاحظ أن هناك استقرار في التكافل العائلي الإماراتي وهذا راجع بالأساس إلى استقرار قطاع التأمين التكافلي الإماراتي وكذا وعي الشعب الإماراتي بضرورة المساهمة في هذا القطاع الذي يعود بالنفع عليهم سواء عند العجز أو الشيخوخة وبالإضافة إلى كل ذلك يساهم بشكل غير مباشر في تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد الإماراتي.

[1] الص:ديق محمد الأمين الضرير، **تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتص:اد الإسلامي /جامعة أم القرى، ص:29

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نلاحظ أن مؤسسات التأمين التكافلي قدمت منتجات تأمينية مختلفة متوافقة مع الشريعة الإسلامية،ففي دولة مثل ماليزيا نجد هذه المؤسسات كانت متصدرة لهذه الصناعة التأمينية الإسلامية على الصعيد العالمي وفق فلسفة متفردة من خلال الأطر القانونية والإجراءات التنظيمية والهيكلية حيث أصبحت ماليزيا القلب النابض لهذه الصناعة على الصعيد العالمي ،وهذا لم يكن وليد الصدفة بل نتيجة إرادة سياسية قوية تريد الوصول إلى نظام اقتصادي متوافق مع الشريعة الإسلامية وجهود جبارة متواصلة على مر سنوات.

فأما تجربة الإمارات في هذه الصناعة التكافلية تجربة رائدة فهي تسعى في جهود متواصلة إلى بناء نظام اقتصادي إسلامي متكامل، فهي الأولى عربيا في صناعة التأمين التكافلي وتأتي في المرتبة الثانية على الصعيد العالمي.

بالإضافة إلى كل ما سبق فإن مؤسسات التأمين التكافلي تسعى من خلال أنشطتها إلى المساهمة بشكل أو بأخر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة ،سواء كان البعد الاقتصادي وذلك من خلال تجميع المدخرات من المشتركين واستثمارها في مجالات تنموية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ،أو البعد الاجتماعي وذلك من خلال توفير خدمات تأمينية تكافلية للمشتركين تؤمن لهم حياة اجتماعية كريمة كما لا ننسى دورها في تحقيق البعد البيئي وهذا من خلال تقديم خدمات تأمينية تكافلية تخدم البيئة بشكل عام.

خاتمـــة

خاتـــمة:

لقد تطورت الصناعة التأمينية التكافلية على المستوى العالمي بتقديمها منتجات تأمينية متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وهذا منذ نشأتها لأول مرة حيث كان ذلك من خلال إنشاء شركة تأمين تكافلي من طرف بنك فيصل السوداني في دولة السودان وقد جاء هذا التأسيس لهذه الشركة التأمينية نتيجة لحاجة هذا البنك الإسلامي لتوفير تغطية تأمينية على أساس تكافلي لزبائنه .

هذا التطور الهائل لهذه الصناعة على الصعيد العالمي ما دفع الكثير من المؤسسات المالية سواء شركات تأمين تقليدي أو بنوك إسلامية لفتح شبابيك لديها للتأمين التكافلي أو إنشاء فروع لها متخصصة في التأمين التكافلي وهذا بهدف جذب شريحة مهمة من المسلمين الراغبين في منتجات تأمينية متوافقة مع الشريعة الإسلامية

إن الشركات الاقتصادية تعتبر أحد أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة في المفهوم الحديث للتنمية سواء في الشق الاقتصادي أو الاجتماعي ولهذا وجب على شركات التأمين التكافلي أن توجه سياساتها وأهدافها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة حتى تستطيع الوصول إلى قدر كبير من التنافسية وهذا ماتسعى إليه جميع الشركات بمختلف أنواعها

ومن خلال تتبع سوق التأمين التكافلي على المستوى العالمي نجد عدة تجارب رائدة في هذا المجال حيث تصدرت ماليزيا هذا السوق على الصعيد العالمي وتأتي بعدها دولة الإمارات العربية المتحدة وهما البلدان اللذان محل الدراسة وقد توصلنا إلى نتائج متضمنة إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة:

أولا:نتائج الدراسة النظرية:

1-إن نظام التأمين التكافلي قائم على أساس التبرع الذي يقدمه المشتركون لصندوق التكافل من أجل التعاون في دفع الضرر فيما بينهم على أساس حدث معين محدد في وثيقة التأمين المقدمة من طرف شركات التأمين التكافلي حيث يتميز صندوق التكافل بذمة مالية مستقلة

2- شركات التأمين التكافلي من حيث هيكلها المالي مقسمة إلى صندوقين مستقلين:صندوق المساهمين صندوق المشتركين

3-توفر شركات التأمين التكافلي منتجات تأمينية متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتقوم بالاستثمار في الأموال الفائضة لديها وفق ضوابط الشريعة الإسلامية كالاستثمار في الصكوك الإسلامية .

4-إن الاستثمارات التي تقوم بها شركات التأمين التكافلي توفر لها الكثير من العوائد المالية وهذا مايضمن إستمراريتها في المنافسة

5-إن مساهمة شركات التأمين التكافلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة يظهر جليا في الجانب الإقتصادي من خلال المنتجات التأمينية المقدمة للمشتركين وكذا مختلف الاستثمارات التي تقوم بها هذه

الشركات أما في الجانب الاجتماعي فيتجلى في توفير الأمن والاطمئنان للمشتركين بالإضافة إلى توفير مناصب شغل والمساهمة في التعليم .

ثانيا:نتائج الدراسة التطبيقية:

1-إن التطور الهائل لسوق التكافل الماليزي ليس نتيجة صدفة بل هو وليد رؤية طويلة الأمد مبنية على ترسانة كبيرة من القوانين واللوائح ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية وهياكل قوية وعمل متواصل وجاد من طرف الحكومة الماليزية وشركات التأمين التكافلي الماليزية.

2-رغم أن ماليزيا والإمارات العربية المتحدة تمتلكان تجارب رائدة في التأمين التكافلي إلا أنهما يطبقان نظام التأمين المختلط بين التأمين التكافلي والتأمين التقليدي.

3-تسعى الإمارات العربية المتحدة دائما إلى الوصول إلى نظام اقتصادي إسلامي بشكل كامل وهذا ما جعلها تحتل الصدارة على المستوى العربي في صناعة التأمين التكافلي والمرتبة الثانية على الصعيد العالمي

4-رغم النجاح الباهر الذي حققه سوق التأمين التكافلي على الصعيد العالمي إلا أن القانون التكافلي يختلف من دولة إلى أخرى

5-إن شركات التأمين التكافلي على الصعيد العالمي لم تولي أهمية كبيرة للجانب البيئي المتعلق بتحقيق التنمية المستدامة وهذا نظرا لحداثة تجربة التأمين التكافلي بصفة عامة .

ثالثا:اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن اختبار صحة الفرضيات المطروحة:

-**الفرضية الأولى:**مفادها"تساهم مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال المنتجات التأمينية المقدمة للمشتركين ومختلف الاستثمارات التي تقوم بها، والبعد الاجتماعي من خلال توفير الأمن والاطمئنان للمشتركين وتوفير مناصب شغل وتوفير التأمين الصحي والتعليمي، والبعد البيئي من خلال توجيه استثماراتها إلى المشاريع الصديقة للبيئة"

الفرضية صحيحة حيث أن مؤسسات التأمين التكافلي تساهم بشكل كبير في تحقيق البعد **الاقتصادي** للتنمية المستدامة من خلال استثمار فوائض الأموال لديها كما أنها تساهم في تجسيد البعد الاجتماعي من خلال توفير مناصب شغل والتأمين على البطالة وكذا التأمين على التعليم والصحة والشيخوخة..الخ وتساهم كذلك في المشاريع البيئية كمشاريع الطاقة الشمسية وهي بهذا تجسد البعد البيئي للتنمية المستدامة.

-**الفرضية الثانية:**مفادها" لمؤسسات التأمين التكافلي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا"

الفرضية سليمة حيث أن مؤسسات التأمين التكافلي الماليزية تساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال مختلف المشاريع الاستثمارية التي تمولها وكذا مختلف المنتجات التأمينية المقدمة للمشتركين

-**الفرضية الثالثة:**مفادها" لمؤسسات التأمين التكافلي دور مهم في تحقيق التنمية المستدامة في الإمارات "

الفرضية صحيحة حيث أن لمؤسسات التأمين التكافلي الإماراتية دور كبير في تجسيد أبعاد التنمية المستدامة من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية ذات القيمة الاقتصادية المضافة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتوفير منتجات تأمينية للمشتركين كالتأمين الصحي والتأمين على البطالة ..الخ .

رابعا:الاقتراحات:

1-تطوير صناعة التأمين التكافلي العالمي تقتضي توحيد المعايير الشرعية للتأمين التكافلي والقوانين المتعلقة به في ظل التنافسية الكبيرة الذي يعرفها قطاع التأمين بشكل عام على الصعيد العالمي

2-حتى نضمن توحيد المعايير الشرعية للتأمين التكافلي يجب تأسيس هيئة دولية ترعى توحيد وتطبيق المعايير الشرعية للتأمين التكافلي وتضمن التنسيق مابين الدول فيما يخص التأمين التكافلي

3-التكوين الشرعي والمالي والفني المتواصل للموظفين في قطاع التأمين التكافلي أصبح ضرورة حتمية من أجل الوصول إلى الريادة في قطاع التأمين التكافلي.

4-التعاون بين الدول في مجال التأمين التكافلي من خلال تبادل الخبرات له أهمية كبيرة في استمرارية في التطور الهائل التي عرفته هاته الصناعة على الصعيد العالمي.

5-إن الجانب البيئي رغم أهميته في التنمية المستدامة إلا أننا شهدنا عدم اهتمام شركات التأمين التكافلي به ولهذا وجب على الحكومات إلزام هذه الشركات بضرورة الاستثمار في المجال البيئي

6-تفعيل العملية الترويجية وكل سبل تعزيز الثقافة التأمينية وفق الضوابط الشرعية الإسلامية سيزيد حتما من الإقبال على منتجات سوق التأمين التكافلية .

7-تفعيل المعلوماتية والتكنولوجيا واستغلال كل الوسائط الإلكترونية والخدمات الذكية سيعمل حتما على تقليص حجم تكاليف بصفة عامة وهذا ما يرفع من حجم العوائد لدى شركات التأمين التكافلي.

8-إن تطوير قطاع المالية الإسلامي سوف يسمح بخلق تكامل مع قطاع التأمين التكافلي بحيث يمكن شركات التأمين التكافلي من استثمار فوائضها المالية في منتجات مالية إسلامية أو استثمارات حقيقية تراعي ضوابط الشريعة الإسلامية.

9-إيجاد تحالفات إستراتيجية مع الشركات المالية الإسلامية على المستوى العالمي

10-توجيه منتجات التأمين التكافلي إلى غير المسلمين من خلال إبراز مزاياه

خامسا:أفاق الدراسة:

1-كيف يمكن أن نبني نموذجا جديدا للتأمين التكافلي على أساس الوقف.

2-ما الدور الذي يمكن آن يلعبه الفائض التأميني في تمويل التنمية المستدامة

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغة العربية:

-القرءان الكريم

أ-الكتب:

1. إبراهيم على عبد ربه، **التأمين ورياضياته**- مع التطبيق على تأمينات الحياة وإعادة التأمين-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .
2. أحمد أبو السعود، **عقد التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، ط5 ، الاسكندرية-مصر،2009 .
3. أحمد محمد لطفي أحمد، **نظرية التأمين- المشكلات العلمية والحلول الإسلامية-**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007 .
4. جابر عبد الهادي سالم الشافعي، **البديل الإسلامي للتأمين**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية،2007.
5. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، ط2 ، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن-عمان،2010.
6. خالد مصطفى قاسم ،**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة** ،مصر ،الدار الجامعية ،2007 .
7. الطيب داودي، **الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**،الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع،2008.
8. الطيب داودي، **مدخل لعلم الاقتصاد :في الفكر الرأسمالي - الاشتراكي -والإسلامي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010 .
9. ماهر عبد العزيز توفيق، **مبادئ ادارة الفنادق**، دار زهران ،الاردن، 1997.
10. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **ادارة المنشآت المتخصصة**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة-مصر،2009.
11. عبد الرازق قاسم الشحاذة وآخرون، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين**، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011 .
12. عبد العزيز قاسم محارب،التنمية المستديمة :في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2011 .
13. عبد اللطيف محمود آل محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان،1994.

14. عبد الهادي صدقي، محمود الزمامبري ، **إدارة التأمين**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة–مصر ،2014.
15. عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم،**عقد التأمين حقيقة ومشروعية** ،منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى،لبنان،2003 .
16. عز الدين فلاح، **التأمين– مبادئه، أنواعه–** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
17. عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفو، **إدارة الخطر والتأمين**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2009.
18. عبد الله خباية ورابح بوقرة، **الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،مصر ،2009.
19. محمد الصالح الماطوسي، **اقتصاد الموارد الطبيعية**، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، البعد الاقتصادي، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2007 .
20. محمد الهلالي وآخرون، **محاسبة المؤسسات المالية البنوك التجارية وشركات التأمين**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان–الاردن،2009.
21. معراج جديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2008 .
22. معراج جديدي، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1999.
23. هدى زوير، عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2010 .

ب –المجلات:

24. جميل الجندي، **إعادة تنظيم سوق التأمين التكافلي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة الرائد العربي، العدد 108 ، الربع الأول، دمشق،2011 .
25. ديب رندة،سليمان مهنا ،**التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ،مجلة دمشق ،المجلد 25 دمشق الهندسية ، 2009.
26. سعاد حفاف،مليكة بوضياف،**البعد الاجتماعي للتنمية المستديمة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول**،مجلة دراسات في المجتمع والتنمية،جامعة حسيبة بن بوعلي،العدد06،2016
27. عبد الحافظ الصاوي، **قراءة في تجربة ماليزيا التنموية**، مجلة الوعي الإسلامي، الكويت، العدد 451، السنة3 .

28. محمد طالبي ومحمد ساحل، **أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة – عرض تجربة ألمانيا**–، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.
29. مرتضى أحمد خضر، **مؤشرات التنمية المستدامة في أداء النظام السياسي لدولة الإمارات العربية الجهود والمبادرات**،مجلة تكريت للعلوم السياسية،العدد 15،جامعة تكريت،العراق، 2019.
30. نوال بونشادة، **الإطار المؤسساتي لشركات المضاربة التكافلية كبديل لمؤسسات التأمين التعاوني الاسلامي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1–سطيف،الجزائر ،العدد14،2014.
31. نوال عبد المنعم بيومي، **التجربة الماليزية" وفق مبادئ التمويل والاقتصاد الإسلامي**"، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2011 م.
32. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية** ، ،مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد125 ،2006.
33. يوسف بن عبد الله الزامل، **الشركات التأمينية التجارية التعاونية :نحو اتجاهات بديلة**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم .التسيير، جامعة سطيف، العدد 04 .

ج -الدراسات، الأوراق البحثية، والملتقيات العلمية:

34. إبراهيم سليمان مهنة، **التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وأثار على التنمية المستدامة** ،الإمارات العربية المتحدة :حلقوس،– مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية والدراسات، 2000.
35. بوعشة امبارك، **التنمية المستدامة؛ مقاربة اقتصادية في اشكالية المفاهيم والابعاد**، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07–08 افريل 2008، جامعة سطيف
36. بلعيد بلعوج، سامية معزوز، **سياسة التأمين التكافلي كبديل لسياسة التأمين التقليدي**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،20–21 أكتوبر 2009.
37. دليلة حضري ، جميلة بغداوي، **صناعة التأمين التكافلي الاسلامي في دول مختارة بين الواقع،** الآفاق والتحديات، ملتقى دولي حول الصناعة التأمينية، الواقع العلمي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف،03–04،ديسمبر ،2012.
38. رياض منصور الخليفي، رياض منصور الخليفي، تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التكافلي، مداخلة ضمن ملتقى التأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، الكويت، 20–22 جانفي 2009.
39. زوليخة سنوسي ،هاجر بوزيان الرحماني ،**ملتقى البعد البيئي الإستراتيجي التنمية المستدامة** ،قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2008 .

40. صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي :التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضـــاء الأورو–مغاربي، سطيف،2008.
41. صباح شنايت، خيضر خنفري، **التأمين التكافلي الواقع والآفاق**، الملتقى الدوّلي حو الصناعة التأمينية الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،03–04 ديسمبر2012.
42. الصديق محمد الأمين الضرير، **تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي /جامعة أم القرى.
43. عمار عماري ،"**إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها** "، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي حول" :التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية– للموارد المتاحة"، كلية العلوم الإقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف،2008 .
44. عجيل جاسم النمشي، الالتزام بالتبرع وتوزيع الربح وتحمل الخسارة في التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني – أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية، 11– 13 .أفريل 2010 ، الأردن.
45. علي محي الدين القرة داغي، التأمين التعاوني ماهيته وضوابطه ومعوقاته– دارسة فقهية اقتصادية – ملتقى التأمين التعاوني للفترة23–25 جانفي 2010،الرياض.
46. فضيلة معمري قوادري ، خديجة الحاج نعاس، **التأمين التكافلي بين الاسس النظرية والممارسات العملية في الوطن العربي**، الملتقى الدولي حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف،3–4 ديسمبر 2012.
47. فؤاد عبد الله العمر، **مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره**، المعهد الإسلامي للبحوث والدراسات، البنك الإسلامي للتنمية،بحث رقم 62، 2003.
48. فيصل بهلولي، عفاف خويلد، **التأمين التكافلي الاسلامي كبديل للتأمين التجاري التقليدي في الجزائر**، ملتقى حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،03–04 ديسمبر2012.
49. اللؤلؤ عبد العزيز النويبت، **دراسة مقارنة بين سياسة التعليم بالمملكة العربية السعودية وسياسة التعليم في ماليزيا**، بحث متطلب للمقرر :سياسة التعليم وإدارته بالمملكة العربية السعودية، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية،2013 /2014.
50. محمدي بوزينة ،**شركات التأمين التكافلي –تجربة شركة سلامة للتأمينات الجزائر**–،مداخلة ضمن الملتقى الدولي السابع حول:الصناعة التأمينية الواقع العملي وأفاق التطوير–تجارب الدول–، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 03–04 ديسمبر 2012.

51. محمد أكرم لال الدين وأخرون، **الاستثمار في صناعة التكافل –أبعاده وأحكامه ومشاكله–**، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة العشرون، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية(إسرا) كوالالمبور، ماليزيا.
52. محمد أكرم لال الدين وأخرون،**الحوكمة الشرعية في التأمين التعاوني –تحليل الرقابة الشرعية لصناعة التأمين التعاوني (التكافل)في إطار الحوكمة الشرعية في ماليزيا** –الملتقى الرابع للتأمين التعاوني:17/18-04-2013.
53. محمد عبد القادر الفقي، **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث، متوفر على الموقع:www.nabialrahma.com .
54. محمد عبد القادر الفقي، **ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية**، الندوة العلمية الدولية الثالثة للحديث الشريف حول القيم الحضارية في السنة النبوية، الأمانة العامة لندوة الحديث.
55. موسى مصطفى القضاة، **حقيقة التأمين التكافلي، ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتطبيقية**، جامعة فرحات عباس–سطيف، 25–26 أفريل 2011.
56. ناصر عبد الحميد، **تقييم تطبيقات وتجارب التأمين التعاوني**، بحث مقدم إلى ملتقى التأمين التعاوني ،الرياض،20–22يناير 2009.
57. نعيمة يحياوي، فضيلة عاقلي، **التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي**، ملتقى سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية يومي 20 و 21 نوفمبر 2012 ، ورقلة.
58. حرفوش سهام وصحراوي إيمان وبوباية ذهبية ريمة، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة **ومؤشرات قياسها**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،07–08 أفريل،2008،منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو –مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة،2008.
59. حامد حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي الافاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم لمؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاق وموقف الشريعة الإسلامية من المنعقد بجدة،13–14 أفريل 2010.
60. جيري مفيمح ،نور الدين بوعنان متلقي ،**دور أسلوب الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسة الصناعية** ،"**داراسة حالة سونطراك**"،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 ،سكيكدة ،اكتوبر 2008 .

61. هوّام جمعة، **حوكمة الشركات كنظام للرقابة على شركات التأمين التكافلي**، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة فرحات عباس سطيف،25-26أفريل 2011.

د.التقارير:

62. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
63. التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2016 ،وزارة الصحة ووقاية المجتمع،،دولة الإمارات العربية المتحدة،2016.
64. التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2017 ،الهيئة الإتحادية للتنافسية والإحصاء،دولة الإمارات العربية المتحدة،2018.
65. تقرير التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الإمارات العربية المتحدة2017-2018 قطاع شؤون السياسات الاقتصادية -إدارة التخطيط ودعم القرار ،وزارة الإقتصاد،2019.
66. التقرير السنوي لقطاع التأمين الإمارتي لسنتي 2017و2018.
67. تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة2018 ،المؤشرات الصحية لدولة الإمارات المتحدة لسنة 2018،وزارة الصحة الإماراتية ،2019.
68. الشركة الإسلامية العربية للتأمين (إياك)، نشرة الاكتتاب العام، شعاع كابيتال،2005 .

هـ -القوانين:

69. المعيار رقم(26) ، **التأمين الإسلامي، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.**

و -الرسائل والأطروحات:

70. جهاد بوعزوز، **تسويق خدمات التأمين في الجزائر في ظل الاصلاحات الجديدة للقطاع مع دارسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**،مذكرة ماجيستير، تخصص ادارة أعمال، جامعة الجزائر، 2008-2009.
71. حسين العلمي، **دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة** "دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2013/2012.
72. سامية معزوز،**قرار إعادة التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT**،رسالة ماجيستير،تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري،قسنطينة، 2005-2006 .

73. سليمة طبايبية، **دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدوّلية دراسة حالة الشركات الجزائرية للتأمين**، رسالة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2013-2014.

74. صندرة لعور، التأمين على اخطار المؤسسة، **دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال**، رسالة ماجيستير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة2004-2005.

75. عبد القادر بلخضر ،**إستراتيجية الطاقة وإمكانية التوازن في ظل التنمية المستدامة** ،رسالة ماجستير قسم العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة ، 2005 .

76. عطا الله حدة،**دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة –دراسة مقارنة بين ماليزيا والسودان والإمارات**–،مذكرة ماجستير،تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة سطيف 2013،1-2014.

77. كريمة عمران، **دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية**، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر،2013-2014.

78. نوال بونشادة، **استراتيجيات الأعمال في شركات التأمين الجزائرية في ظل انفتاح سوق التأمين في الجزائر**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف،2005.

79. نورالدين قالقيل،**حوكمة المدن والتنمية المستدامة**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة باتنة،2017-2018.

80. هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT** مذكرة ماجستير تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة،2004-2005.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

REVUES:A

81. Mohammed Boudjellal, **Les assurances dans un système islamique**, Revue des Sciences Économiques etTobias Frenz, Younes Soualhi, **Takaful & Retakaful –advanced principles and practices-**, second edition IBFIM and Munich Re, Kuala Lumpur, 2010.

Articles:B

82. Azman Hashim،**The Dynamics of Malaysian *Takaful* Market: Challenges and Future Prospects**، Journal of islamic Finance، Institute of Islamic Banking and Finance، Kuala Lumpur، Malaysia، Journal No. 2289،2019.

C:REPORTS:

83. Report takaful global 2017disponible en: **www.milliman.com.**

ثالثا:المواقع الإلكترونية:

84. https://www.ceicdata.com.
85. http://www.alkhaleej.ae.
86. https://al-ain.com.
87. https://ceoworld.biz/2020/02/17/worlds-best-countries-to-invest-in-or-do-business-for-2020.
88. https://democraticac.de.
89. https://ia.gov.ae/ar.
90. https://masralarabia.net.
91. https://sa.investing.com/economic-calendar/malaysian-gdp-507.
92. https://u.ae/ar-ae/about-the-uae/economy.
93. https://www.aa.com.tr/ar.
94. https://www.albankaldawli.org.
95. https://www.albayan.ae.
96. https://www.alittihad.ae/article/35694/2019.
97. https://www.alukah.net.
98. https://www.bernama.com.
99. https://www.bnm.gov.my.
100. https://www.emiratesnbd.com.
101. https://www.iifm.net.
102. https://www.statista.com.
103. https://www.wipo.int.
104. إدارة البيئة في ماليزيا، البيئة بيئتنا كلنا، على الموقع:http://beytna.wordpress.com .
105. راتول محمد ومداحي محمد، صناعة الطاقة المتجددة وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة" **حالة مشروع ديزرتيك**" متوفر على الموقع الإلكتروني: http://iefpedia.com/arab.
106. مهاتير محمد :الشعب الماليزي اتفق على عدم الاهتمام بالخلافات العقائدية، لينهض بالدولة، متوفر على الموقع:http://www.alborsanews.com .
107. موسوعة ويكيبيديا الحرة، **الرعاية الصحية في ماليزيا**، متوفر على الموقع: http://ar.wikipedia.org/wiki.

الملخص:

تعتبر شركات التأمين التكافلي من أهم المؤسسات الاقتصادية المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد وتنميته وذلك من خلال الوظائف الأساسية المنوطة بها بشرط أن تتوافق مع الشريعة الإسلامية،ومن أهم أوجه الاستثمار التي تسعى شركات التأمين التكافلي الاستثمار فيه مجال التنمية المستدامة حيث تهدف دراستنا إلى إبراز الدور الذي تلعبه هاته الشركات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة وعلى هذا الأساس تناولنا هذا الموضوع من خلال التطرق إلى:

1-إبراز ملامح التأمين التكافلي ومؤسساته وكيفية عملها

2-إبراز للتنمية المستدامة وأبعادها ومؤشراتها ومساهمة شركات التأمين التكافلي في سبيل تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

3-تقديم بعض التجارب الدولية الرائدة في هذه الصناعة التكافلية:تجربة ماليزيا والإمارات العربية المتحدة

واتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلنا إلى أن مؤسسات التأمين التكافلي حتمية ضرورية في أي إقتصاد يصبو إلى التفوق لذلك نوصي بأهمية توحيد المعايير الشرعية لهذه الصناعة حتى تحقق النتائج المرجوة منها.

الكلمات المفتاحية:التأمين التكافلي،شركات التأمين التكافلي،التنمية المستدامة

Abstract

Takaful insurance companies are one of the most important economic institutions to contribute to the advancement of the economy and its development through the basic functions assigned to them that they comply with Islamic law, and one of the most important aspects of investment in which takaful insurance companies seek investment in the field of sustainable development where our study aims to highlight the role played by these companies in order to achieve of sustainable development and on this basis we addressed this topic by addressing the:

1- Highlighting the features of takaful insurance and its institutions and how they work

2- Highlighting sustainable development, its dimensions and indicators, and the contribution of takaful insurance companies to achieve the dimensions of sustainable development

3- Presenting some of the leading international experiences in this industry: The Experience of Malaysia and the United Arab Emirates

In our study of the topic, we followed the analytical descriptive approach We found that takaful insurance institutions are a necessary imperative in any economy that shooves to Excellence so we recommend the importance of standardization

Key words: Takaful insurance, Takaful insurance companies, sustainable development